

كتاب ديننا
في حجة المصباح

وقد ايله هضمه ايضا ابني صاحب الحجابي غرت اخذت





بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاذب اي لا يصل اليه تصور ب حقيقة
احد كل من يجد في الكتابه باي طريق كان من النظر والبرهان
وان وصل اليه تصور بوجه بینه تعاونه وما قبله خا
بالا الهمة على معنى انه لا يبلغ كنهه من اي جهة فليس شيء
ظلمه من هذه الفائدة اعني عن الاشارة الى عدم الوصول
باي طريق كان على ان فيه اهام جواز التحديد دون البعد
الكنهه هو بوط ولا يجيى اي لا يضبط عد ونه عا في الكتب
وان تعد وانعم الله لا خصوصها اي لا تضبط عد وها فلا حياء
هذا استعمل في الضبط فقط على سبيل التجر يد كما قالوا في قوله
استري بعبدك حالي صار مخيرة اني كما عرفانه اراج العالم
يكسر اللام ونار اي صار مستنير بانوار احسانه استباح جميع
العالمين بفتح اللام والقلوة عما من لم يري لم يفر فلا يفتي
الامم لاد واحد هو قول انه او هو بفتحتين ما بقي من رسم
الشيء للكفر الا طمس محاه من المخطوط تفسيره في خنار الصحاح
الخطوسر الا تخا من باب خلد جلس طمسه من بلب خسر
فهو متعذر ولا لازم ولا رسم عطف على انه او لازادة مؤكدة

مؤكد للنفى اي ولم ير رسما من رسوم الكفر الا ازاله عفا
في خنار الصحاح وعفي المنه لندرس المحي وعفته الترخ بتعدي
وبلهم وبابها عدا انتهى فعذه القرينة مؤكدة لما عطف عليه
للقرينة السابقة بحسب المعنى محمد بالجر المبعوث بالهدى
اي بالاصحاء او بالهداية للتاسف ان معدي بحج لازما
تقديرا والنور اي بالنور الذي كان نبلا لاء في جبروت
و بنور الاسلام الذي طلع على الخلق فرفع عنهم ظلمة الكفر
المشترج بمن مقدمه بالفتح والتسكون مصدر معي من قدم
اي محمد الذي يشرح به كنه قدومه بالرسالة القلوب من قلوب
على انه فاعل المشرح المعتمد على الوصول القلوب وعطف على
القلوب فالمشترج بالجر صفة نبوته لحد صفة جبروت على
غير من محي له والقلوة على الاله الكرام جمع كبرهم واصحاب القلوب
جمع عظيم **انما** فمده اشارة الى الاوراق التي كتبت اسرارها
او حشيت بنا على ان الديباجة هذه مشافرة بما كتبه كما هو المشتر
او اوراق مكتوبة لاعراب وديباجة كتاب المصباح في خنار الصحاح
الديباجة ان الحد ان فكان ما ذكره او ابل الكتب حدها و
جها فذلك يسمى بالديباجة ما خذوة من قوايد علم
المفتاح وابتدئ انا اول انضبط على القرينة اي بتسلسل
اعراب الديباجة بآية من كتاب الله تعالى تبت كما وتجتنا و

وعرفوا الآية بانها طائفة من القوم ان يتصل بعضهم ببعض
 انقطاعها طويلا كانت وقصيرة وببيت بالجر ابي بندي بيت
 من الابيات ليفيد مائة ومترنا ابي خذقة في باب لا علم اب
 واعتبارا بعد يقال من على شئ من باب خل نعوذ به والشم عليه
 كذا في مخنار الصحاح معصما حال من قال ابي بندي من الله جبل الترشدا
 ابي تمتكا بجبل الترشدا كانيا من الله وقدم الحال ابي من الله على في
 الحال المجرور وهو جبل الترشدا وان لم يجر في الاصح للشيخ في الامور
 اعني بتمتكا ما وقع في بعض النسخ جبل الترشدا بدون الباء لا
 يساعد ما كتب الله الآيات ابناء معا فانه المادي باليسير
 بفتح المعجمة الاستقامة ومعدن عطف على معصما بان شقوا
 الى غير هذا مبذول الغد ابي عند ارض كرم الناس مقبول ما لا
ف قوله تعالى قال رب اني املك الان نفسي واجي قال فعل ما من
فاعة مستند فيه راجع الى موسى رب منادي خذ في الترشدا
باء المتكلم ايضا اجتمعا ابا جيم الزا المعجزة ابي المتكلم بالاكسر
 فاتهم قالوا ان باء المتكلم اذا اضيف اليه المنادي جازا ساكنه
 وفتح كما جاز في غير الترشدا وجاز خذ في جتمه بالاكسر وخذ في
 في غير الترشدا قبل لان الترشدا موضع تخفيف لان المقصود من
 الكلام هو غير الترشدا فليلا لان الترشدا في طلب الفراء منه يستمر
 لتوجه المقصود من الكلام وجاز ابدال الفالانه نوع من

من التحقيق ولا يكا وهذا الابدال يوجد في غير الترشدا نحو باربا
 بخا وزينة عليه قوله عليه السلام انفق بل لا يعيرني من اصل
 بالاي محذوف يا وقلب باء المتكلم الفاء اما ماروي محمودا
 او منونا عا جعل بل ال اسم جنس نحو لكل فمرون موسى فليس كما نحن
 تصدده لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الباء وقبلها الفاء في المقام
 اليه ايا المتكلم انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليه فلا
 يقال في بيا عدوي وباعدو وحذف الباء ولا باعدو ابعدا
 وحل رب يدون الباء المحذوف منصوب لانه مفعول لان
 معناه اريدوا ابي رب وبارت مع ساقية ابي اخرها وعاينة
 يقال ساقية الخيل ابي مؤخر معا يعني ان قوله يارب مع قوله
 لا املك الان نفسي واجي في محل النصب لكونه مفعولا لقول
 هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة لان لا تقع موضع المفعول لا يكون
 لنا محل من الاعراب لان الجملة مبنية لا يستحق الاعراب بنفسها
 فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة قيامها موضع المفعول وهذا
 مشهور لا شدة بالقسم باستند بياي لا شك فيه وهذا الجملة
 ابي جملة يارب مع ساقية البت بواقعة موضع المفعول لان مفعول
 القول لا يكون الا جملة ابي مفعول القول اندي قصد به الحكاية بجملة
 حكيت مستقلة لست لا جملة وهذا قالوا وجب كسرون بعد
 القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام الحكيم تدبر وكذا ما وقع

صلة لا يكون الا جملة قول اللهم لفظه يقال متصل بالاستثناء
في الاكثر لنفي الاسم الخطا، الحاصل لنفي الكمال واثباته والواقع
خلافه نحو ما جاء في القوم او جاني في اللهم التاثير بمعنى لا تترك
يارب فان كلامه الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او كذا
كل من المستثنى مكانه قال تبارك المستثنى علم في ادواته لشهد على
كامله في حق الاستثناء مدق وقد يقال قد جره العادة يستعمل
هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف مكانه يستعان في اثباته بالثبوت
واصله بالثبوت اى قصد لنا بالجملة حذف حرف التثنية لكنه
الاستعمال وجعل فعل الامر عوضا عنه اتصلا فصلا اللهم ان يقال
ان قال صرنا بغير ذكره ويختل معناه لولا قول قولهم قولنا بما
ونعم ذلك لكن لا يكون الجملة واقعة في مفعول القول المذكور
بل يكون مفعول كره الكلام فيما وقعت فيه من جوابه الصحيح ان
الجملة واقعة موقع مفعول قال المفعول لا يكون الا مفردا يعني
ان لا نعلم انما ليس بواقعة موقع المفرد مطلقا بل اعتبارا كون مفعول
القول حكاية عن واقعة ومجملها اعتبارا كونه في موقع المفعول
فهو في موقع المفرد فهذا الاعتبار حكم بانه منصوب المحل لكن لا يخفى
عليك ان توافك القائل في محل النصب لكونه مفعول القول
يا بى عنه هذا واعلم ان في هذه من الجملة الواقعة موقع القول
في محل القسم حين تسمى الجملة والما محل لها من الاعراب

الشيء الذي لا يمكن ان يكون
الشيء الذي لا يمكن ان يكون

من الاعراب والما محل منه وثبوت خبرك فلو لم ان قول
القول يكون جملة حكايته ولا يكون لفظه منصوبا الا اذا كان
مصدرا كقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الحكم
مثلا اذا قبل شخص الله اكبر بقول صدق في جوابه قلت قولا
حقا فان معناه الله اكبر وهذا الكلام حق فقولك قولا حقا
بدل من صفة المجموع ولهذا جاز ان يكون مقورا انتهى اما
وجه آخر ان المفعول لا يكون الا مفردا لان المفعول ليس
وكذا الفاعلية انما نظر وان على اسم الذي هو من اقسام
الكلمة والكلمة لا يكون الا لفظا مفردا جملة في التقديم
الكلام ويحصل المزمع بفتح الميم المطلوب من ارم الشيء
طلبه كذا في شرح جلال الدين للكشاف وكذا اى يكون
القول المذكور منظورا فيه قول النحاة ان الكلام لا يكون
الما من السمين او من اسم وفعل منظورا فيه ايضا فانه مقصور
بالمنادى نحو يارب فانه كلام مع انه متركب من حرف
التثنية واسم هو المنادى لان المنادى هو الاسم المطلوب
اقباله باحدى حروف التثنية ففي قوله مقصور المنادى
نوع شائع قول وجوابه مبتدأ وخبر قوله من تيف اى
جواب النحاة بالتثنية في تقديره الفصل كما مر من قبل قال
فان معناه اريدوا عن رب فيكون متركبا من فعل

واسم من يفت بطلان ما لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا
 للصدق والكذب لان الفعل الذي قد ربه النداء مثل اريد
 او اعني وادعوا كذلك اي محتمل لهما لكن يمكن ان يقال نصرة
 نصب علامة مفعول له يلزم ان الملازمة في قوله لو كان في تقدير
 الفعل لكان محتملا للصدق والكذب ممنوعة اذا بعد في
 تلك الملازمة لو كان الفعل المقدر به النداء اخباريا وهو ممنوع
 لا يجز ان يكون وذلك الفعل المقدر من الصنع المستمرة بين
 الاخبار والانشاء كالفاء العقود جمع عقد بالفتح كالبيع و
 العتق والتمكاح وغيرهما نحو بعوت واعتقت وزوجت فان
 اي لفظة بعوت وكذا نظائره مستمرة بين الاخبار والانشاء
 فانه بعوت مثلا يستعمل في الانشاء والبيع تارة اي مرة وللأخبار
 عنه اخري صنفه مجذوف اي تارة اخري في مختار القحاح يقال
 مفعول تارة بعد تارة اي مرة بعد مرة واجمع تارة وتغيرت
 وربما قالوا فعله تاربعه تاربعه تاربعه التاء انتهى واما انشأ
 فهو اعلى القلم فيه او على المصدر رتبة على قياس ما قيل في مرت
 في قولك ضربته مرة وكذا الفضا ادعوا يستعمل تارة لانت
 النداء اي لا بد ان واثباته بهذه اللفظة وتارة اخري
 للأخبار عن الدعوة الآتية فربما سئلنا ان نذكر مهننا معنى
 الانشاء والاعخبار ارشاد الممنوع وهو ان كل كلام اما ان يخط

لا اخبار مدلوله وينتهي القياس لنريد وكذا قولك بعوت
 اذا اردت به الاخبار يكون لا اخبار مدلوله وهو اي مدلول
 بعوت صدور البيع منك في الزمان الماضي والاثبات مدلول
 عطف على قوله لا اخبار مدلوله فهو الانشاء كقولك فسر
 فان المقصود منه اثبات مدلوله هو طلب صدور القصة
 من مخاطبك كذا بعوت اذا اردت به البيع الحال فيكون لاثبات
 صدور الفعل منك الآن قالوا هذا اللفظ مبني على الفتح بناء
 لانه ما اما المتابعة الاسم لاشارة لان قولك لان معنى
 هذا الوقت على ما هو مذموم بسبب واما انشاء جهة طرفة لمرور
 في اصل الوضع وبسيرة واحدة فانها لا تنفي ولا تجمع ولا يمتنع
 ويكون في الاستعمال مع لام التعميم وسائر الاسماء يكون
 في اول الوضع كمن ثم تبعته ونكره ولا يبقى على حال فاما
 لم يتغير وفيه شبهة التام شيئا به طرفة لان الحرف لا يتغير
 فيه كذا في شرح التباب وهذا المذكور من قولك انت
 لا اخبار مدلوله والاثبات مدلوله معنى قولهم لا اخبار
 اثبات ما كان يرد ان معنى قولهم لا اخبار اثبات
 ما كان او نفيه وان خرج منه ظاهر الاخبار لا يقتضي
 والحال به لكن يناول في التحقيق لا معناه هو المذكور
 وذلك لان معنى قولهم لا اخبار اثبات ما كان ان اثبات

ما ثبت محقق في نفس الامر من النسب احد الازمنة الثلاثة
فيدخل فيه نحو بطلب حالا واستقبال وتقول انه ليس من قبل
الشعر نجات المساوية بل المساواة الواقعة فيما بينهم فالحكم كغير
اما يكتفون بذكر البعض عن الكل ومعهما كذلك او يفتن عطف
على اثبات اي نفي ما ثبت على المعنى المذكور فيدخل نحو لا يضر ب
والانشاء اثبات عالم يمكن اي عالم يوجد بعد كطلب الفعل في
الامر وطلب تركه في النهي فانها انما يحصلان بلبط الامر
والنهي وهذا اللفظ موجود له فهذا الذي قولنا انما لا يضر مدلوله
او لا يثبت مدلوله معنى قول اصل المعاني اي قول علماء علم المنطق
والبيان اما ان يكون لنسبة الكلام خارج تطابقه اي تطابق
نلك النسبة لذلك الخارج او لا تطابقه فجمه والا اي ان لم يكن
نسبة الكلام خارج تطابقه والاصح هنا ليتصرف استثناء بل
مركب من ان ولا فانشاء بيان ذلك ان الكلام الذي دل على
وتوقع نسبة من الشبهان اما بثبوت بان هذا ذلك وبالنفي
بان هذا ليس ذلك فمع فظة النظر عما في الذهن من النسبة لا بد ان
يكون بينهما نسبة بنوئية او سببية لانه اما ان يكون هذا
او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المقهورة
من الكلام لنلك النسبة الواقعة الخارج بان يكون بنوئي
او سببي صدق عدمها كذب هو معنى مطابقة الكلام

الكلام للموافق الخارج وما في نفس الامر فاذا اتت ابيح وارده
بالاخبار عن البيع الخالي فلا بد له من وتوقع بيعه الخارج فاحصل
بغير هذا اللفظ بقصد مطابقه لذلك الخارج بخلاف بيعت الا
نشاء في فانه الى خارج له بقصد مطابقه له بل البيع يحصل في الحال
بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له فالجواب طوبى للزبيل اي
كسر الاطراف الجوانب قوله في اي في معنى الاخبار والانشاء مغلق
بالجواب انما اخر للمساواة بقوله ما نحن فيه في قوله فالا ولى البرهنة
الما نحن فيه من الامر بالآية الكريمة اني ابي ان حشر من حشر
المستبينة بالفعل وخل غير المنكلم نصب لكونه اسم ان لا املك لاحتر
نفي املك فعل مضارع منفى عما فاعله مستتر اي منوي فيه هو
انا الاحتر استثناء ومنها وانما قال هذا كما عرفت انه قد يكون
مركبا من ان ولا وكذا قد يكون صفة كغير عمل عليه نفي غير المنكلم
فيه غير ورحل لاضافة النفس ونفس المضاعف الى باب المنكلم
منصوب تقديره لما املك هذا على اي الشيخ ابن الحاجب واما
على انه محب بعضهم فنصوب خلا ولما اشار الى المذهبين قال
فما سبق وخلت منصوب والاستثناء ومنها نوع بخلاف
المستثنى منه تقديره لا املك شيئا من الانشاء او نفسا من
النفس لا نفسي اذا كان الاستثناء موقفا بعرب ما بعد التثنية
العوامل في التحريم لكن يمكن ان يكون محب الى بقدره وعدوه كلمة

حسب اذا كانت ضرورة جزم في الجزم قال بين في مفتوحة والا
 فهي ساكنة وربما كن في ضرورة الشعر على الوجه الاول فالفاعل
 مفعول وهو لا امكن نعتي التثنية فيكون منصوبا به بانه مفعول به
 وانما يسمى هذا الاستثناء اي المستثنى مفعولا لانه مفعول بضم الفاء فهو
 مفعول بالثنية بدل اي محي بين المستثنى والفاعل الذي قبله لا يقتضيه
 بالمستثنى المفعول على ما قالوا بجاز من قيل اطلاق اسم الفاعل على
 المفعول اذا المفعول في الحقيقة هو الفاعل بخلاف المستثنى منه وجعل
 الامر به اي امر بالمستثنى منه لما بعد الا اي المستثنى ويسمى ما بعد
 الا باسم المستثنى من من الفاعل والمفعول بجاز من انما اذا قلت ما
 جاء في الا زيد احكمتا بانه فاعل جاء وهو في الحقيقة بدل من الفاعل
 المقدر بدليل جواز ما قام الا عند مع استلزام ما قام عند ما يتفرغ
 ان يعلم ان الاستثناء المفرغ بحج في مفعولات الفعل لا المفعول
 معه تقولنا مر الا بريد وان تطلق الاطلاق وما ضربته الا ثانيا
 وما امتلأ الا ثانيا، الا ما، ولا تقول لا تحبني الا زيدا وحل الجملته
 الفعلية المنقضية اعني لا املك من ما علمت ملكا عليه فيه هذه عبارة
 مشهورة فيما بين المعبرين لكن فيه مسامحة لا يخفى اذا الجملته ليست
 بعامة رفع لكونها خبر ان مع اسمها وخبرها من يقول القول اي
 جزم منه ولا يخل من الامر ب لان الكائن في محل نصب على
 ما قبل هو مجموع المفعول خبره وهو على ما مر هو عليه واخي كذا

يحتمل جوهرا الاول ان يكون مفعولا تقديره والواو فيه للعطف
 وفيه اي في الوجه الاول جوهرا ايضا نصب على المصدرية فانه
 من الفايدل يجب حذف فعله مثل سبقا وربما اي نحو ايضا اي
 رجع رجوعا اما ان يكون مبتدأ خبره مخذوف اي واخي لا يملك
 الا لف او خبر مبتدأ مخذوف اي ومثل اي وانما حذف المبتدأ
 المبتدأ والخبر خبرية سوق الكلام او عطف على اسم ان فان قلت
 كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام في كون ان في مفعول
 المضاف تقديره اي على محل اسم ان المعينة قبل قوله عليه بانه انشاؤه الى
 ما اختاره بعض النحاة من ان المعطوف يعطف على محل اسم ان جوه
 لا على مجموع ان مع اسمها كما قال البعض وعطف على فاعل لا امكن
 وانما قال لوجود الفاعل لانهم قالوا لا يجوز العطف على المفعول
 المتصل بل استقبح عند البصريين بناء على ان الخبر لم يرفع
 صارا كاجزء مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل
 لا يجوز انفصاله فكلمة متصلا واما معنى فمن حيث ان الفاعل
 كجزء من الفعل فلا ينفصل عنه فلو عطف كان كما لو عطف
 على بعض حرف في الكلمة الا اذا اكد منفصل او بفصل فواصل
 قبل العطف او بعطف يجوز من العطف عليه بلا استقبحاء
 لان اذا اكد منفصل فظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة
 بدليل جواز انفصاله عما اتصل به بقا كبد فحصل نوعا متصلا

هذا لكن بقي البحث في هذا الجواز كيف لو أكد وجوده كان كما
 لو أكد بعض حروف الكلمة ويؤيد ما قلنا ما ذكر بعض المحققين في
 خواش خاشية الشرف شرح المطالع فارجع اليه كذا اذا وقع
 الفصل بحصل طول الكلام وطول الكلام قد يعني ما هو الواجب
 في حذف طلبا للاختصار نحو محضر القاضى امره بحذف ثانياً
 من محضته المحفوظة بالثبوت بحذف نون الجمع من الحفظون
 فاعناه عاينوا واجب اولى وعلى فاعل فعل محذوف اى ولا يملك
 اى الانف او بفهم ان وبغيره لا يجره عليه ان الكلام في كون
 اى مرفوعاً اليهم لا ان يقال المرفوع المحقة الملقاة من العمل على
 هو الاغلب لغوات الشبهة اللفظية بالفعل تقديره وان اى لا يملك
 الانف فيكون عطفاً على جملة اى لا املك الفوق بنسبة بين
 الوجه الثالث ان العطفية ان كان من قبيل عطفاً على جملة
 على الاصح لكن ليس عطفاً على الجملة اى لا املك على ما استرنا الى هذا
 هو المبتدأ من قوله على جملة اى لا املك لكن الظاهر من عدم التوضيح
 لتقديم الجملة الوجه الثالث وتوضيح الموضعين ليحذف هذا
 الوجه وفي الرابع وجوه التصديق شيئاً في ان يذهب اليه
 ما قلنا من انه من قبيل عطفاً على المرفوع والثاني ان يكون
 الواو للحال يقال له واو الابتداء ايضاً فيكون ما بعده مرفوعاً
 مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف بفوق هذا الوجه عن الاول ان لا يكون

لا يكون اى مرفوعاً معطوفاً على شئ وفيه اى في الوجه الثاني
 وجوه ايضا الوجهان الاولان مع الخامس هو ان يكون فاعل
 الفعل محذوف لو قال بدل قوله الثاني اما الواو للحال عطفاً على
 قوله الواو وللعطف جعل الوجه الثالث كونه منصوباً والثالث
 كونه مجروراً كان احسن ترتيباً واضبطاً قسماً كما لا يخفى والثالث
 ان يكون منصوباً وهو على وجه ايضا لانه اما عطفاً على نفسه المنصوب
 على انه مفعول لا املك او عطفاً على اسم ان اى على محله المنصوب
 المعبر عنه نحو ان عليه او مفعول به على ان يكون الواو محذوف
 مع لا للعطف لوجه من وجه من باقى وجوه التصديق قد مر ان كان
 اولى لا لا يخفى او بفهم ان المندرج وبغيره لا يجره اى وان اى لا املك
 الانف فيكون عطفاً على جملة اى لا املك الرابع ان يكون
 مجروراً والواو للقسمة بفتحين اى وحق اى هذا انصو للمعنى لا
 ان فيه معناه مقدرًا والواو للعطف وهو على وجه ايضا لانه
 اما لعطف اى على الصفة المجردة وراعى الياء المحذوف من زنى اجتناء
 بالكسرة اى ورب اى او لعطفه على الصفة المجردة وفيه كذا قيل
 لكن فيه اى هذا القول هو كون الواو للعطف على الصفة المجردة وفيه
 رتب اى وفيه حنف بعلم في موضع فافهم فالواو ان العطفاً
 على المضمرة المجردة ولا يكون الا باعادة الجار سواً كان الجار مرفوعاً نحو
 بكت بغيره او اسماً كما في الآية المذكورة لان الجار متصل بالجار

بأنه انما قاله فالعطف على الجملة المحرورة يكون بمنزلة العطف
على بعض حرف الكلمة وليس منفصل حتى يؤكد فاما كذا لم يرد
المتصل خلاف القياس والعطف يعني المحذوف على نفسه المذكور
على حذف المضاف اي ونفس اخي وانما بالجر عطف على قوله حذف المضاف
اليه على علم به الاول فانه كما يجوز حذف المضاف اقامه المضاف
اليه مقامه في الاعراب نحو قوله تعالى واستبدل القوية بالنصب اي
احل القوية بالنصب احل القوية كذلك يجوز ابقاء علم به الاول
كقوله اي الت علم به او اد اكل امرء تحسب ان امرءا دار توفيق
باللسان را اي كل نار الحرة في اكل امرء لا استقام لا تكاري وكل نصب
على انه مفعول اول تحسب والباء فاعلة عند الجمهور وتوقف خبر
الذال اصله تنوخر في احد التانيين وانما قال على وجه لان
فيه وجه آخر وهو انما جرة موصولة على امر الاول فكله التوقف
المذكورة في اخي ثمانية عشر هكذا في الشرح التي رابنا هاترا
والنظم والظاهر انه سهو النسخ اذ جعله الوجه المذكورة معناه
ليس الا سبعة عشر كذا اعرب هذه الآية في كتب التفسير
بعضه نعم حيا وبعضه لم يحيا اي اشارة والله اعلم من كل عالم
بحقيقة ابي بحقيقة الاعراب المذكور ولما فرغ من اعرب
اية الكريمة شرع في اعرب البيت فقال اما البيت فلكقول
الطيب من طلب المجد فليكون كعلي يهب لالف وهو يستم

يستسم اعلم به من اسم موصول بحكي للدعا قلنا الباء على ما مر فلو
الحل للمبتدأ بانه طلب فخرنا على ما مر فلو عابد الى من صلته
سبحي تلك زيادة تحقيق الصلة المجد مفعول طلب واسم
ان الاسماء منها هو عا عن معنى الشرط كمن يعلم بدخل الفاء في
خبر عند سبويه ويدخل عند ابي الحسن الا فخر كمن بالجله على
الزيادة فلا خلاف منها في الحقيقة ومنها ما يشتمل على خبره
مع الشرط او منتهى لشرط فالواقع خبر عن الاول بحسب قوله
الفاء عليه بخلاف الثاني ذلك المنها به ان يكون ذلك المبتدأ موصولا
او مكملة لايامر ككلمة الشرط والصلته او الصفة فعدا كشرط الكلمات
الشرطية وظرفا للتعطف على الامح فصار الخبر كالجاء الذي يدخل
الفاء وهذا ليس على انه اذ من كلمات الشرط وجواز ترك الفاء
في الخبر وكذا الموصوف بالموصول المذكور وبمعنى تلك المنها بانه
لا يكون مستملا على معنى الشرط بل ذالم يوجد مانع منه وهو
ولعل من جميع نواسخ الا مبتدأ غير ان ان على ابي صاحب
العباب الشرح الكفا اذ تفرد هذا فتقول قوله فليكن
خبر المبتدأ الذي هو من بالفاء وانما كان بالفاء ولان
المبتدأ اسم موصول وصلته فعل وكما كان المبتدأ كذلك
جاز دخول الفاء في خبره كما سجد بعد هذا وعدا بل ذفاء
وانما قال كان فليكن بناء على ان المضارع ما هو من الما معنى

والمستحق متحقق بلا اشتقاق منه فان قلت المناصب يقول
وليكن في فليكن ثمانية او ثمانية فلم لم يقل كذلك قلت بنا
على ان التقسيم الى الثمانية والثمانية قد اشترط في المعبرين
بالنسبة الى كان دون غيره فان قيل لم قال ثمانية بالنسبة فلما زيد
الثاني في امثلة البعيد وحده اللفظة ان كانت لفظة كان فانظر
كعدي غيره اي فليكن الطالب للمجد عما للعلم ان كانت ثمانية
فليكن حال من اسم كان ولو قال حال من فاعل كان كان او يا صفة
لمستحق محذوف اي كونا لكون على انما قد المضاف يستقيم المعنى
بموجب مضارع فاعله مستتر فيه عايد الى ما فيه نظر لان رجوعه الى
لا يستقيم على تقدير كونه جملة خبر كان بعد الجمله فالاولى ان يقول
عايد الى على اول الطالب لالف مضى انه مفعول محل الجمله
الفعليه انما نصب على انه خبر كان بعد الجمله على تقدير الثمانية او على
الحال من على او محذوف رفع على انه خبر المبتدأ محذوف اي هو على كرم
الله وجهه به الالف ولو قال على قال سري كان اولى لتدبر من
رجح خبر سري خبره ان هو او صلة حذف موصولة اي كعلي الذي
به الالف والقصد هو الموصول في محل الخبر لكونها صفة على او
جملة متشابهة على محذوفين الوجهين الاخيرين لا محل لتلك
الجملة من الاعراب لان الجملة وقعت صلة او متشابهة من الجملة
السبع الى لا محل لها ومع الاستيناف ان يقع جوابا عن سؤال

مفتدروا اشار اليه بقوله معنى لما قال فليكن كعدي كانه قال
قائل ما شأنه اي امره وحاله فاجاب بقوله به الالف وهو يستمر
الواو وهو الحال هو مرفوع المحل على الابتدائية وينسب خبره وفيه ثمة
من ارجاع القيمة الى القيمة كالا يخفى والجملة الاسمية اعني المبتدأ هو خبر
في النصب للمالبة ومفعول الخبر كاف من الاقوال والله اعلم بحقا
الاموال قد جان اي قمر وقت الشروع الى اعرب هكذا وجد
المشهور تقديره الشروع بقي دون الى ديباجة الكتب لمصباح
يعيون الله العزيز الوهاب لكن لا بد البتة الفواق ومنه قولهم لا بد
من كذا كانه قبل لاضرر منه لنا اول من بيان امور اربعة كائنه
في حشر بفتح الحاء والخير والاسماء طالب النحو قول على قوله متعلق
بالحث والقرينة على وزن التداية مصدر رفع الامر الاول من تلك
الامور الاربعة في اثبات وجوب قرة بيانه اي بيان ذلك لاثبات
ان قرة النسخ واجبة لانها يتوقف عليها معرفة الواجب كل ما يتوقف
عليه الواجب فهو واجب فواته واجبة **انما بيان القصص اي**
المقدمة الاولى ويروى قوله انما يتوقف عليه الواجب فلان توجب
الواجب تعالى واجب بلا شبهة وهو التوحيد الكامل الثاني بين
الاخر والاول هو توقفه على تصديق الشيء وهو الموقوف باجرة
التصديق على معرفة اعجاز نظم القوان وهو الموقوف على علم البيان
وهو الموقوف على علم النحو فالوقوف على الموقوف على الشيء موقوف

على ذلك الشيء فالتوحيد موقوف على قراءة النسخ بهذا الوسيط الشارح
واما بيان التكبير اي المقدمه الثانية وهو ان ما يتوقف
عليه الواجب فهو واجب معلوم في الاصولين اي اصول الدين
وهو علم الكلام واصول الفقه فبعد بيان المتقدمين ثبت المطلوب
وهو وجوب قراءة النسخ عن عبد الله بن المبارك انه قال ان في
وخلق المسلمين الف درهم فانفقت منه ثلث الف درهم في تعليم الفقه
وثلاث الف في تعليم النسخ والآداب التي انفقت في تعليم النسخ والآداب
فان النصارى كرهوا بخرنوب حرف احد من كتاب الله تعالى وجردوا
في الانجيل مكتوبا اتي انا الله ولدت عيسى من عذراء يقولون
منقطعة عن الازواج بتشد يد لام ولدت فورا بتحقيقها كقول
والثاني من تلك الامور الاربعه في تعريف اي في تعريف النسخ لبيان
الطالب بعينه في شروعه وتخصيصه هو ان يقال النسخ علم يتقوون
اي علم بالقضايا الكلية التي يتوقف احكام جزئيات موضوعاتها
يعرف بها اي تلك القوانين احوال تركيب العبرية من حيث الاعراب
والبناء والانسلاف وعلومه من تعريفه موضوعه اي موضوع النسخ
وهو اي موضوع العلم مطلق ما يجتنب في ذلك العلم عن مواضع الترتيب
وهو معنى التركيب العبرية اي الكلمة الواقفة في التركيب العبرية
فان الاعراب البناء والانسلاف وعلومه غير ذلك احوال التركيب الكلامي
لا النفس التركيب بدشرك اليه قوله كقولك هذا الاسم موزون ببيت

او ببيت وارجع الى الذاتية احوال العارضة لما من حيث هي
اي لذاتها من الاعراب والبناء ولو قال من حيث هي او بوسط
ام يابا به كان اولى والشمل لان العوارض الذاتية المجتنب
عن في العلم احوال التي تلحق الموضوع لذاته بان يكون مشتق
بالذات والجنسية المساوي في الصدق او في الوجود الاول كاللحم
لذات فان لكل من جنسية داخلية والثاني كادراك الامور
الغيرية لجنسية الناطق والثالث كالقضية له بالنسخ والتركيب
كالكون للجنس بالسطح المبين في الصدق المساوي له في
الوجود ومما فانه يتفكك في مواضع مشتقة ومما ياتي مسائل
النسخ على هذه الاحوال الذاتية على هذه الترتيب اي كلاما الواقع
فيما كقولك هذا الاسم موزون ببيت ويجوز ان يدفع ما قبل من ان
المثال لا يطابق المحلل وغير ذلك من انه منصرف وغير منصرف ونحوها
ويرد عليه ان مسائل العلم القضايا التي يطلب في ذلك العلم نسبة
شعولها الى موضوعاتها بالبرهان والحل الذي ذكره هو مع البحث
لا المسئلة ولعل عبارة الكتاب في الاصل والبحث محل ما تم حذفه
النسخ بدشرك اليه سيق كلامه فانه لا ذكر في تعريف الموضوع البحث
والاعراض الذاتية اليه يستغنى عن القول والبحث على هذه الاحوال
على الترتيب الموزون من الجمل الاثبات وما وقع من المسائل على صورت
الشعرية او الجمل القياسية فيخرج الى الحقيقة الموضوعية اما الشعرية

فبانه يا قول لئلا يخل هذا علمه ومذاك والمتصلة او مع ندله في
 المنفصلة واما الت لانه فبان بعينه في سلب المحمول فيكون قوله
 محمولاً سلب **والامر الثالث** من تلك الامور الاربعه في بيان
 الغرض من التحو وهو العصره عن الخطا في المقال اي في التمسك
 العبريه حتى يكون ذريعه اي وسيله الى العلم البيان ويكون هو
 وسيله الى معرفه وقايق القوان ويكون هو وسيله الى تصديق
 النبي عليه السلام عده افضل الصلوة والحمل الرضوان في
 مختار الفتح الرضوان بكسر الهمزة ومثل الرضوان ويكون هو اي
 مقصد بق النبي دم وسيله الى توحيد الواجب الذي هو رزق الناس
 والجان الانسان كسر الشير الواحد والنسب في تحقيق والجمع اناس
 والجان ابوالجن كذا في مختار الفتح كانه في الامر الاول لا علمنا ان
 بين شرف التحو ومرتبه افتدا بعض المحققين فنقول شرف العلوم
 اما شرف العلوم منه كعلم الاجتي واما بحسب برهنيه العاطفه كعلم
 الهندسيه واما لغوا بد الاجتهاد والعاجله كعلم الفقه واما كمال يحصل
 لصاحبه كعلم الاخلاق والتحو جامع الاكثره فان كلامه تعالى وكلامه
 النبي عم الدارين عاذاً له تعالى وصفاته تعالى وعلم الفقه
 النافعه في الدارين وعلى غيره حالنا يعلم ان حتى علمها به واما مرتبه
 التحو في اللغة والتصرف وقبل الفقه والطب والتفسير وغيرها
والامر الرابع من تلك الامور الاربعه في بيان وضع هذا العلم وهو ان

ان ابا الاسود الذي نرى فيهم الدال كسر الحرفه اسم قبيله فيسب
 علم لجه في الاسود وقيل اسم رجل من اولاد كنانة واليه نسب
 ابو الاسود لكن اذا نسب في فتح ثابته فيقال ذو النجم الذي
 وفتح الحرفه سمع قاريا يقرأ ان الله يرى من المشركين ورسوله
 بحرف رسول ثم ذهب ابو الاسود الى انه لمؤمنين على كرم الله
 وجهه اي ذاته واخبر بذلك المسموع فقال لمؤمنين بن
 هذا الغلط الخاطا طه العجم العرب في كثره بالجه المولدين بفتح الدال
 وعلم الذين ولدوا في العجم بالعكس فينا في وكسر نولد بن
 فيما بيننا وقال على رضي الله عنه فعلمنا ان قسام كل كلمه ثلثه اسم وفعل
 وحرف والاسم ما بنا اي خبره واسم عن المسمى اي عن الذات
 الذي وضع له الاسم كزيد ومرو وبكر والفعل ما بنا عن حركة
 المسببه اي عن الذات الذي وضع له الاسم اي عن الاحوال اليه
 نسب من القرب الموت الحسن وغير ذلك نحو ضرب زيد ومات
 عمرو وحسن بكر والحرف ما اوجد معنى في غيره بمعنى ما دل على معنى
 في غيره اي معنى غير متعلق بنفسه اي لا يتصل ولا يتعقل بنفسه
 بل هو ملا خطه البعده مثل معنى في قولنا زيد في الدار هو القرفيه
 المخصوصه اليه لا يتعقل ولا يتعقل المتعلق الذي هو حصول زيد
 فيكون ذكر المتعلق شرطاً في دلالة الحرف على معناه بخلاف الاسم
 كذا وغيره من الاسماء الدائره الاضافه فان ذوا مثل الدال

على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق وإنما ذكر المتعلق لتحصيل
الغاية أي الفرض من وصفه وهو جعله صفة لشيء لا لاجل أن ذلك
على معناه شرطه بذكر متعلقه فاعلم ذلك وأما مجيء غيره فلهجهم
الحرف ما دل على معناه غيره فعابده إلى معنى أي معنى حاصل بابتداءه
بالغير لا بابتدائه في نفسه كذا قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه على ما دل
على معنى حاصل بابتدائه في نفسه لا بابتدائه من خارج منه كما يقال الدار
في غير ما في نفسه كذا أي لا بابتدائه من خارج من كونه في وسط البلد وقربها
من المسجد وغير ذلك الفعل مر فوع لأن الفعل قوي من المفعول
لكونه غير مستغن عنه في الكلام فاختص بالترفع الذي هو قوي كالمركب
لكونه محتاجا إلى حكمه بكونه موضعين أي التفتين وما سواه فمر على
أي ما سوى الفعل من المفعولات فمر على الفعل فملحى به على سبيل
التشبيه والتفريق بين أن المفعول الحنة أي المبتدأ هو حنسه
وجبره واسم كان واسم ما ولا يخفى ليس خبره لا ينفي الجنس لمخاطبة
بالفعل من جهة أن يكون مستد الباء جزاء نائبا عن الجلة كالفعل
أو مبتدأ بالمتبته بالفاعل والمفعول منصوب لأن المفعول كثر
أزدد يكون واحدا فصاحدا إلى خمسة ولكن ثقل والنصب
فأعطى له طلبا المتعادل وما سواه من المنصوبات فمر عليه فإن
المنصوبات السبعة أي الحال والخبر والمستثنى المنصوب خبر كان
واسم أن واسم لا ينفي الجنس خبر ما ولا يخفى ليس ملحقا بالمفعول من

من حيث أنما فضله في الكلام أو من حيث المجيء بعد المفعول أو من
حيث التشبيه بالمفعول كاسم بابتان واسم لا إلى النفي الجنس وقالوا
أنهما مبتدآن بالمفعول لأن خبرهما إذا كانت متبته بالفعل كان
اسمهما متبته بالمفعول فيه لا يخفى من المراكمة والمضاف إليه
خبره ورأي الخبر الأصلي للمضاف إليه أي كمر وفي الجارة أو بالاضافة
المعنوية لأنه بين الفاعل والمفعول لهذا يقع فاعلا في المعنى مرة
ومفعولا أخرى كما في إضافة المصدر مثلا فاختص بالجر الذي هو متوسط
بين الترفع والنصب لكونه من وسط الخنك معا بامتلاك التوافق و
وما سواه كالمجرور خبر الجبر في المبتدأ نحو جبرك بهم أو الخ
نحو كفي بالذلة أو في المفعول نحو قوله تعالى لا تدعوا أبائكم إلى التهلكة
الحاصل كالمجرور بالاضافة للفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه
فيكون المجرور في اللفظ منصوبا أو مفعولا في التقدير فهي **فمر**
عليه ملحقه بالمجرور **وقال** على بعد هذا المقال لا بالاسوة
أي أي خاطبة فإن القول يستعمل خبر في متعذرة على معان عدة
يقال قال به أي حكم به وقال غيره أي روي عنه وقال له أي خاطبة قال
عليه أي أفتري عليه وقال في أي أي جبرته فيه أي هذا أي قصد هذا
المذكور وأصغر جهلك إليه فلهذا أي فاقول على رضى الله أنه هذا كمي
هذا العلم أيتننا بلفظ الشرف وقيل كونه نحو لأن النحو هو الطريق
والقصد وبهذا العلم يعرف التمرل الموصول إلى المقاصد به أو طريق

المناسبتة من الالفاظ وبهت مضد ما بذلك العلم ونقل من بعض
 الكتب هذه القضية هكذا روي عن ابي الاسود الدؤلي استاذ
 الحسن والحسين رضي الله عنه قال دخلت على امير المؤمنين علي بن ابي طالب
 فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين فقال لي سمعت في بلدكم طناي حقا
 في الاسراب فاروت ان امنه كتابا في اصول البعثة ثم اتيت به فذكر
 قال لي في الحقيقة فتراسم الله الرحمن الرحيم الكلام كلمة ثلثة اسم وفعل
 وحرف والاسم ما ابتداء من المستحق الفعل ما ابتداء من الفاعل والحرف ما ابتداء
 من معنى ليس باسم ولا فعلا قال لي هذا وتبعه قال آه وزدني
 ما وقع قال لي ابي الاسود جمعت اشياء ودمضتها عليه كان في
 ذلك حروف التعصب لم اذكر لكن فقال لم تتركها قلت لم اجسر
 منها فقال لي جئ من اقر ذمها وحكى ان امرأة دخلت على معاوية في
 زمان عثمان رضي الله عنه فقالت ان ابي ما وترك لي الا بفتح ان فاستمع
 معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا فرسم لابي الاسود او لا باب ان و
 باب الاضافة ثم سمع ابوالاسود رجلا يقول ان الله يبرئ من المشركين
 ورسوله بحمزة رسول الله فصفى بي العطف ثم قالت لا اتيت يا ابن
 السباع وافتح فاك قال فصفى باب التعجب والاسم ما واخذ منه نحو
 ابتاده اخذ منهم ابواسحق الحفزي وعيسى الشافعي وابو عمرو بن
 العلاء واخذ اخطيب بن احمد من عيسى الشافعي واخذ من اخطيب بن
 سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي اخذ من ابي عمرو بن العلاء ثم صار

صار اصل الادب كوفيا وبهت ما والكسائي واخذ منه القوان و
 منه ابوالعباس ومنه محمد بن ابي اسحق بن عمار بن عمار بن عمار بن
 الاخفش وقطر بن عبد الله بن صالح بن الجهمي وبكر المازني ومنها محمد بن
 بالميرة ومن الميرة وابو اسحق بن جابر وابو بكر السراج محمد بن
 ومنهم ابوعلى النسيبي وابو سعيد السدي في عمارة النعمان ومنها ابوا
 على الفارسي ومنه ابوالفتح ابن حسن ومنه عبد الله بن الجهمي فاني فكمهم
 بصري ثم قيل ثم بات بعده من عبادته انتهى هذا المنقول منه
 ابي هذا الذي نقل عن علي رضي الله عنه وهذا مبتدأ خبر قوله اصل علم النحو
 ثم استنبط عنه علماء النحويين والفضل والكمالون على ما
 اتبعهم الونقي كتبوا كنهة مفعول استنبطوا استخرجوا منه الجانا
 طوية تسريدا لتعليم العلم ويستمر المن بعدهم وبعد هذا المصود
 ابي الملقب لا بد من الشرع في المقصود وقال المصنف
اما بعد حمد الله انا كلمة متضمنة في الشرط قبل ما اختلفوا في اما
 فقال بعضهم انه اسم وقال بعضهم انه حرف ولما قال ان كان اما كلمة
 لبناء كل المذمومين ولكن وجدته ما في شرح الفوائد من ان
 النجاة بعد اتفاقهم في انها حرف اختلفوا في انما موصوفة للشرط او في
 مقام ما وضع له مذموم بن الحارثي الاول وصاحب الكشاف
 اما الثاني والحق في انما اسم او حرف ليس مشهورا انتهى فلذلك
 لم نذكره في هذه النسخة بجزء الشرط لانه من دخول الفاء في الخبر انه في جوابها

اكثر تبالا كلب اي لسر لم او من التزموم الوجوب كما هو المبدأ در بل
 البشوت الاكثر في اذ قد منه اي من جوابها الفاء الوجود ما يدل عليه
 من التلويح والابحار نحو قوله انما القتل لا يقتل لم يكن واعلم
انه يمكن لكل كلامه على القياس الاقتران اني المثبت للزوم الفاء فنقول
 المدي ان الفاء لازمة لجوابها لانها منضمة بمجيء الشرط الفاء لازمة
 لجوابه فينتج من الشكل الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا الاستدلال
 بالمؤثر على الاقتران وحده ولا من الاستدلال بغيره وم الفاء على التضمن بناء
 على ظهوره لان اولي البرهانين باعطاء اليقين الطريق الاول اما
 الثاني فانه لا يفيد اليقين ويمكن حله على القياس الاستدلال المثلث
 فنقول المدي اننا منضمة بمجيء الشرط لانها لو لم يكن منضمة له لما كانت
 الفاء لازمة لجوابها لكننا لا نزاله فنكون منضمة له هذا كما يقال ليس في
 الارض والسماء الله غير الله ولذلك لم يفيد معناه لو كان فيهما آلهة
 غير الله لقد تاكلن الكفا منقصة هكذا المقدم هو ظاهر لمن له قدم في فهم
 اسباب الكلام وهذا كما ترى استدلال بالافراد على المؤثر فكذا
 هذا معكذ الفادة بعض المحققين ربه وعليه ان كلية الكسرة في ذلك القياس
 الاقتران في ممنوعة الا يري ان ما ومن الشرطيان منضمان في الشرط
 بل الزوم الفاء والبيات الخافي في سورة البقرة واما قلنا اننا منضمة
 بمجيء الشرط لان اصلها بعد محمد الله مما يمكن من شئ فاقول
 بعد محمد الله مما هي منضمة بمجيء الشرط ويمكن خبره به تامة بمجيء

بمجيء يقع او يحدث فاعل راجع الى محاور من شئ بيان له لاجل ما به
 وفاقول جواله والمجوع جملته اسمية مبتدأ وهي محاور خبرها الجمل الجاء
 وحدها وهي مع الشرط وقبل المصح ان خبرها الجمل ان في الشرط
 وحدها وقبل ان مبتدأ لا خبر له معناه محاور بمجيء او يحدث كانا من شئ
 فاقول وهذا قطع بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لا بد من وقوع
 شئ قبل بالضرورة في حذف مما يمكن من شئ رومالا اختصار
 اي طلبا للاختصار وهو المفسر وم من بعض الكتب ان الحذف
 هو اجلة الفعلية وحدها اي بغير حذفها واما مقلوب من محاور
 وفيه ما لا يخفى ثم اقيم مقامه بضم الميم في الاشارة ويجوز فتحه فصار
 اما فاقول بعد محمد الله فان قلت كيف يصح ان يقال اصلها بغير محمد
 الله مما يمكن من شئ فاقول بالرفع منه ان الشرط اذا كانا مضارفا
 بحجب خبرها الخبر ثم اتفاقا فوجب ان يقال فاقول بالخبر ثم قلت
 هذا اذا لم يكن الجاء مع الفاء واما اذا كان معه فالخبر ممتنع
 اذا الفاء يمنع ان يعمل فيما بعده فبالاول يجعل خبره مبتدأ محذوف اي
 فانا اقول بالخبر جملته اسمية فلم يقع الجاء مضارفا بل جملته اسمية
 فان قلت كيف يجي بالفاء مع ان المضارع الخبر وم لو جعل
 جوازا كان خبره كافيا في الارتياب من غير حاجة الى الفاء قلت
 انهم قالوا ان الجاء اذا كان مضارفا مبتدأ فيتم من با حده
 الحروف الاربعة اي التين وسوف واما ما يجوز الفاء وتر

اما جواز اتيان الفاء فلان المضارع المثبت كان قبل داة
 الشرط صالحا للحال الاستقبال فلم يؤخر الداة فيه ثابته اظهر
 كانه فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد وبطسبهما بالفاء واما جواز
 ترك الفاء مع الجزم فلان ثابته الداة فيه لانه لو كان صالحا للحال
 والاستقبال فصره الداة للاستقبال على ان الجزم كاف في الازمنة
 بدون حاجة الى الفاء ثم اخبرت الفاء الى الجواب المذكور في المتن
اعني مقول القول وهو فان الولد لا اعز الظاهر ان يقال فخوان
الولد لا اعز بدون الفاء واما اخبرت بكلمة هتتم ان بوالى بن حرف
الشرط والجزء لفظا هكذا قال في الضم وان ثبت تحقيق عبا
 فاسمع لاشد عليك فتقول قوله بوالى نفع الدائم فعل مجهول القام
 مقام الفاعل مصدره اي بكلمة هتتم ان يقع الموالات على ما نقلت
 من سبويه من انه اجاز قيم وقد بالاسناد الى المصدر المحدث عليه
 الفعل اي قيم القيام وقد القود ولا يجوز ان يكون القام مقام
 الفاعل لانه لا يزم للظرفية فيكون منصوبا ابدانوا قيم مقام الفاعل
 لزم ان يكون منصوبا ومنه فاعدا وهو كذا قالوا ولكن به عليه
 انه لو لزمه الظرفية لما جاز او رفع وقد وقع كمن بين ايديهم وقد
 نقطع بنكم على قرة من رفع وقد ظهر لك من هذا وجه آخر وهو كون
 بين فاعل بوالى وقبل ان بين زائد وقوله لفظا منصوبا على انه
 ظرف بوالى او يمتنع قبله اذ لا موالات في المعنى لا يقال ان

ان قوله بين وفي الشرط والجزء بيان في قوله كلمة فيما معنى الشرط
 لاننا نقول معناه الحرف في الذي فيه معنى الشرط وهذا كما يقال قد
 نفي اي هو الحرف في الذي فيه معنى النفي او نقول انه اشارة الى المذهبين
 المذكورين وهذا كما ذكره هو اذ لك لان حق الفاء ان يتوسط بين
 الملفوفين او بين الجملتين لانه وصنع لا يتبع شيئا ثم
 حذف في قول لدلالة المقام عليه لانه في صدر الحكاية كما ذكره بعد
 عن الجملتين لا يكون الا بالذات فكانه قال قول بعد الفاء عن هذا
 القول الخ من غير الحمد هكذا من ان الولد لا اعز في مضارعاتها بعد
 الداة والعلم ان اما على ثلثة اقسام مفردة بالجزء بدل من ثلثة
كاما الواقعة في هذا الكتاب في قوله ما بعد حمد الله ذي الانعام
والمركبة ومعنى اي المركبة على وجهين لانه الاصل فيها ان ما ان للشرط
وما زائدة للتاكيد في معنى الكلام المعجى فادغم النون في الميم
بعد قلبها فيما قبل بالجزء فصارتا بكسر الحزة ثم فحنت كدفع الـ
 الالباس باما العاطفة فانها بالكسرة المشهورة واما ابتزازها عن
 المفردة ومن المركبة من ان كنت منطلقا انطلقت جنان بغير الاسم
 كما يلزم الفعل واما هكذا قبل واما الوق بين صائين اعني المفردة
 والمركبة من لان كنت منطلقا فبعد قول الفاء في جواب المفردة
 دون المركبة وان لم تدخل فيكون للتفصيل في المفردة اول التعليل
 في المركبة يعرف ذلك من المقام مضارعاتها بفتحها اول الاصل منها

لان كنت منطلق انطلقت كما ان انت منطلقا ان حذف اللام
الجارة من لان لانها اي اللام الجارة تحذف كبنته من ان المصدرية
وان المبتدأ قوله للتحقيق متعلق بتجديف مثال الاول كقوله تعالى
عيسى ونوحا ان جاءه الايحيى لان جاءه الايحيى ومثال الثاني كقوله
تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا اليه الا هذا اي لان المساجد لله وقوله
على ان اللام متعلق بما بعدهم من كلام السابق يعني ان اصل الكلام لان
المساجد لله بتقدير اللام على ان يكون اللام متعلقا بتدعوا وهو ان
الذي وقع دخل مقدروا وهو ان يقول لو كان اللام مقدرا فلا بد ان متعلق
بتعلق به ولا متعلق لما بعده لانه اول الآية فاجاب بقوله على ان اللام
اي فان قيل ما بعد الفاء لا يعمل بما قبله لا معنى لادخال الفاء في عامله
قلت ان اللام التعليلية وما ينفي معناها يجوز دخول الفاء في متعلقها
المناخ لكون المتقدم في معنى الشرط والسبب المنافي كما ذكر الكوفي
في تعلق الابل في قريش بقوله فليبعدوا فصار ان كنت منطلقا
فما حذر كان من ان كنت اي حذف من اللفظ للاختصار فربما
بأحوال ان موضوعا اي من كان فادعت النون في الجيم بعد قلبه ياء
واستقل الضمير المتصل بالمنفصل يعني لما حذف ما يتصل به تاء
الخطاب المرفوع اي كان ولم يبق التكلم بالضمير المتصل ومن ما
يتصل به الي بدل الضمير الخطاب المرفوع بالمنفصل اي انت فصار
اما انت منطلق انطلقت واعلم ان الجارة في اللام لان كنت

لان كنت متعلق بان طلعت وانما قدم على انطلقت لان ان
وان كانت مصدرية الا انما مع اللام كان الشرطية في التبيين
مقدم لان المعنى لاجل انظر انك انطلقت كما ان السبب مقدم
في الشرطية فكذلك ههنا هذا عن البصريين واما عن الكوفيين فان
المفتوحة بمعنى ان الشرطية ومن قد صبرهم ان ان المفتوحة مكونة
للمجازة ايضا وعلى هذا يحملون قوله تعالى وان فضل احدكم
بالفح كذا واعرفت هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة للشرط اتفاقا
واما الثانية في الشرط المحض اتفاقا واما الثالثة ليس للشرط
ولا متضمنة اياه على المذهب لانه وان ذهب الى التضمن شروفا
بهي كبر الشين والذال المعجمين بمعنى الطائفة والجمع الشرار من
اي طائفة من الكوفيين ففي الاول اختلاف بين النحويين يعني
صاحب الكوفي وقدم هذا كبر الشين وبين ابن الحاجب
فذهب ابن الحاجب ان الشرط كان ولو ذهب النحوي
اي انما متضمنة له واكثر النحاة ما نزل الى هذا المذهب الذي ذهب
اليه النحوي وقوله هكذا انارة الى قوله وفي الاول اختلاف
الى قوله ما نزل الى هذا المذهب لما قال الشين ان الاول متضمنة
للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان متضمنة ان تقي
كيف يقع الاتفاق المذكور وهم قد ذكروا ان في الاول اختلاف
بينهما وان اكثر النحاة ما نزل الى هذا المذهب النحوي فادع انت

دفع ذلك المدخل المقدر فنقل ما قالوا بقوله في الاول اختلاف
 اليه ثم قال محبب عنه هكذا قيل ولكن يمكن ان يكون النزاع بينهما
 لفظيا لا حقيقيا اي فيصح قولنا ان الاول منصفة للشرط اتفاقا
 لانه يجوز بيعه انما قلنا يمكن ان يكون لانه يجوز ان يكون مراد
 ابن الحاجب حيث قال في الكافية حروف الشرط ان ولو واما
 اما الثانية بالنصب لانها صفة اما المنصوبة عما انما خبر يكون
 التي اصلها ان ما وان يكون مراد النحرى بابا حيث قال في
 المفصل بعد عدة مفعول من قد اد حروف الشرط بقوله من اضاف
 الحروف حروف الشرط واما ان ولو اما كلمة فيما مع الشرط اما الا
 الاولى المفردة بالنصب المنصفة للشرط لا الثانية في اي حين ان يكون
 مراد ابن الحاجب اما الثانية ومراد النحرى اما الاولى لانه راجع
 بينهما في الحقيقة بل في اللفظ اي بل في النزاع الظاهر اما حيث قال
 احداهما ان اما حروف شرط وقال لا فدون لما منصفة للشرط فهو نزع
 لفظي لانه راجع بينهما في الحقيقة لان كل واحد منهما لا يمكن قول لا فدون
 اذ امر من عليه مرادة من قوله فليت مل هذا المقام اذ في هذا المقام
 على صفة المجهول يجوز ان يكون على صفة المعلوم اي فليت مل في
 هذا المقام فلا مزيد عليه بفتح الهم مصور متج من زاد به بداي لا
 زيادة عن التقدير المذكور وهذا لا فدون من تحقيق مع اما راجع
 شرعي في تحقيق استعمال المفردة المراد عنها فقال **استعمال** اما الملفة

اما الملفة على وجهين لانه اما يستعمل لتفصيل ما جمل المتكلم نحو
 اما اودة اي اجت واجلي اي البعض اما من اودة فالعالم واما من عليه
 فالجاصل او نحو جاني القوم اما زيد فأكبره واما بكره فاصغره و
 اما بشر فاعزضته ومنه وهذا استعمال استعمال على طريق الاستبصار
 وهو اي الاستيفان في عرف النحاة ما وقع جوابا من سؤال مقدر
 يعني لما قال المتكلم جاني القوم فكان فانما قال ما فعلتهم فقال المتكلم
 بجيبا لانه ازيد ايا او يستعمل في الاول والكلام المنقطع بالجر صفة
 الكلام عما قبل ومنه ما يأتي في او ابل الكتب كقول المصنف اما بعد حمد الله
 وان اردت تحقيق المقام فاستمع ما تنكرو عليك من خلاصة الكلام
 وهو انهم قالوا ان اما موضوعه للتفصيل في جميع موارد الا ان
 تفصيل قد يكون لمحل سابق كقولك جاني القوم اما العا، كذا او اما خلفا
 كذا وقد نكر قسمة الكتب بما يقوم مقامه من الاستعار بزيادة اعتبار
 من ان المذكور بعد اما في ما سبق له الكلام كقوله تعالى فلما الذين
 في قلوبهم زيغ وتعقبه يقولون انما نحن لادن المقصود الا وهو انهم
 النزاعين وقد يكون تفصيل المتعدد في المذهب في قد سبق ما دل على
 المتعدد بوجه ما كقوله في ان الله لا يهدي ان يفر بغيره ما بعوضه فما
 فوقها واما الذين امنوا فاعلمون انه الحق من رحمهم اما الذين كفروا فاعلموا
 ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا سبقه كقولهم في صدور ركبته الرسائل
 اما بعد وبه افادة زيادة تأكيد لان تفصيل الجمل واختيار جمل الجمل

خصوصاً في الزعم بدل على زيادة الاعتناء، بشأن المذكور بعد اتما
 هذا فان قلت المفهوم كما حفت ان الجمهور قد انفقوا على ان اتما
 موصولة للتوضيح وانما لا يستعمل الا في ما ذكره ان شرط مناهة حيث
 جعل الاستعمال الثاني فيما لا يستعملها للتفصيل قلت لا منافاة
 بينهما لانه انما جعل فيما لا يستعملها تفصيلاً واجل المتكلم سابق لا المطلق
 التفصيل والاستعمال الثاني وهو قسم مخصوص من مطلق التفصيل كما لا يخفى
 الاول كما عرفت انما لا يستعمل لان فيما كان كما ذكره ان شرط قلت
 اقيم اما هذه لفظة حذرة محل الترتيب صفة لا اما وشارة الى المفردة
 اي لا اقيم اما المفردة مقام بفهم اسم مكان من اقام لان يحكي
 على صيغة المفعول عن غير التثنية في الظاهر او يفتح الميم على انه اسم مكان
 من قام كمن الاول والى اعرف لا استرنا اليه محتمل انما تضمنت
 معنى الالبته والشرط الذين في محتمل من مبتداً، وتضمنت
 معنى الشرطية في النظر الى الاول يقتضي ان يدخل تحتها على الاسم
 لان اتما لما لم يفتح وقوم مبتداً، لكونها قوماً وجب ان يدخل على ما يقع
 مبتداً، بحسب نونه وهو الاسم لتلحق بغيره معنى الالبته بالكلية
 وانما قلنا بحسب نونه وهو اذا لم يلزم ان يكون ذلك الاسم الذي
 دخل عليه اتما مبتداً، بل قد يكون مفعولاً به نحو قوله واما التثنية فلا
 تستلزم نصب التثنية على كونه مفعولاً به لقوله فلا تستلزم والفاء لا دخل
 من موصولة لا يمتنع عن تقديم ما بعدهما الضعفاء وقد يكون ظرفاً نحو

نحو اتما بعد حمد الله ونحو ذلك لذلك قال يقتضي ان يدخل على الاسم
 دون على المبتداً، وبالنظر الى الاول يقتضي ان يدخل على الاسم وبالنظر
 لنظر الى الكس يقتضي ان يدخل على الفعل لان الشرط يقتضي الابعاد
 وهو في الفعل قال يبان بكل مقتضين بفتح الضاد والياء، الا ان
 ولم يجعل بالقلب الحذف لتلا ملبس بالجمع فانه سمي مقتضين لمصطفاه
 ولا بغيره لانه الاخر مشكل لان اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة
 متقدراً قبل الاسم وانما فان قيل دعوا اولاً يقتضيه اما بحسب
 تضمنته معنى الالبته انما الدخول على الاسم ثم تضمنوا انما يحق
 ما تقتضيه بحسب تضمنت الشرط بادخال الفاء في جوابه ولم يحسب
 قلنا لان الالبته دائية في محتمل اقدم فيه من الشرطية لكونه مبتداً بنفسه
 بخلاف كونه شرطية فانه ليس بذاتي بل بحسب تضمنته معنى ان الشرطية
 ويلزم الفاء في جوابها اكثر من اقتضاء، بحق ما كان ونبت فكان الفاء
 وقع خبر عن نقصان وقع من عدم اداء ما يقتضيه بحسب تضمنته
 الشرطية انما الدخول على الفعل وفي هذا الترتيب بحسب هو ان الترتيب
 صفة الفاء، والقضاء من تضمنته حقيقة اي دائية صفة الفاء فلا يكون
 فعلاً لقائل الفعل المعقل وسبحي انه من جملة الشروط الثلاثة للنصب
 المفعول به وانما قال ابتداءً له بقدر لا مكان لان الدخول على
 الفعل حق لا اما والفاء الذي جعل موضعاً عنه ادخل على جوابه الذي
 هو المنفصل عن اماله لا يلزم التوالى بين حرف الشرط والحشر

كما مر وما وقع من قوله تعالى واما ان كان من اصحاب البعيت
 الآية بالنصب المشهور اي ذكر الآية واقراءها وانما وكذا قولهم
 الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير لاية مفودة والجر بتقدير الى اخر
 الآية وقولهم بالجر اما ذهب فاعل ما من على التوضيح لا على الاضافة
 كما توهم مؤول باما المتوفى ان كان الالاية اي الشخص المتوفى
 في الاول واما لفظ ذهب في الثاني قال بعض المحققين ان
 ما زعم ابن مالك ان من اسناد اللفظ لا يختص بالاسم بل يوجد في
 غيره ايضا كوضرب ثلثي قلبه شئ اذ كل اسناد لفظنا كان
 او معنويا يختص بالاسم لان الجزئية في ضرب ثلثي لفظه وهو اسم
 لا يدل على الحدث سماه ضرب الدال على الحدث والزمان فحق هذا
 وينبغي ان يقول الثاني بدل قوله اما لفظ ذهب وبان يراد
 يذهب لفظه هو اسم فان ما ذكره بمفعول عن التحقيق الالهي
 قوله فالمتوفى واللفظ اسمان والظاهر بقولنا بغير الاسم اسم
 من ان يلبس لفظ او تقديره افعى الصور بان المذكور وان لم يلبس
 بيان واحد الاسم لفظا لكن يلبس بيان تقديره كما ترى **وجوب**
 ظرف من ظرف الحكمانية لانه من قبيل الجملات الستة التي صنعت
 للمكان قال في شرح المتن فيه بحث لان اصحاب اللفظ قالوا
 هو من ظرف الزمانية التي لا تتكلم ولو كان في الاصل من
 الجملات الستة لبيته بسم صاحب القحاح انتهى لكن

لكن استبعدت صحتها اي جعل عارية واستعمل مجاز الزمان لكونه
 مضافا الى الزمان او تقديره بعد من يفحش بمجى الزمان
 الفاعل من حيث الله وكذا قولنا جئت بعد الظهر وبعد العصر
 استبعة لفظ بعد فيها الزمان فحال الجملات الستة اي امرها
 ثلثة لانها لا تخلو اما ان استعملت مضافة الى شئ نحو جئت
 بعد زيدا وقيل كذلك باقي الجملات الستة نحو جئت فوفه او تحت
 او امامه او وراءه او خلفه واستعملت مقطوعة عن اي عن الاضافة
 فالاول معرب منصوب على الظرفية اي تنصبه بتقدير في عا ان يكون
 مفعولا لانه لم يلبس العوامل خلا في النصب على الظرفية وان يلبس
 العوامل المذكورة كانت الجملات الستة على ما تنصبه العوامل سواء
 كان ذلك العوامل لفظيا كمن في نحو فعت من قبل فعتك او معنويا
 كالابتدائية في نحو امامك خبر من وراكب برفع امامه اما نحو قوله
 السماء فوقنا بفتح القاف فمن قبيل الاولى اليه لم يلبس العوامل
 المقضية خلا في النصب على الظرفية لان الجزئية هو الجملية الظرفية اي
 الظرفية فاعل المشغل اليه من عامل المقدر لا الظرف وحده فا
 الذي يلي الظرف في الفوق في مثالنا هو العامل المقدر افعى حصل
 اذ التقدير السماء مصل فوفنا لا الابتدائية وانما الذي يليه
 الابتدائية ويجعل خبرا مفعولا هو الجملية الظرفية التي وقعت
 خبر المبتدأ لانها اي الجملات الستة من قبيل ما استعملت السماء

مع ما يقع من قواعدها كقولك اشرف من مبارك منصوبا مقولا
 به كونه زيدا يبينك مجرورا نحو جئت من بيت زيد واستعمل في
 منصوبا بتقديره في الظرفية ولا يلزم الظرفية واما قال في شرح
 اللباب الظرف في كل ما هي الزمان والمكان منقسم الى قسمين منصرف
 وغير منصرف فالمنصرف لا يلزم الظرفية بل يستعمل اسم الظرف
 وهو اي ما استعمل اسما وظرفا ما يجوز ان يعقب عليه العوامل مع
 ظهور انما رعاها لاختلافه من الحركات الثلاث كاليوم والحين يقال
 هذا حين رايت جينا وجبت من حين فاللفظ الذي يظهر عليه
 تلك الانوار المختلفة يسمى اسما لانه اسم الظرف لانفسه
 وادار بالظرف ما كان منصوبا بتقديره فالاسم مضاملا للظرف
 لا للفعل والحرف فيصير المقابلة بقوله اسم وظرفا وغير المنصرف
 ماله في الظرفية نحو سنا ذات مرة ودا صباح ومنه لفظا
 عند الجمهور وسوي وسواء على الشهور ومنه وسط الدار بان يكون
 واقية بعيدات بين وبينك وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا
 وشبهه وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا
 اردت سحر بعينه وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا وسخا
 صا وصباحك ليك زمارك وفيه من عند فانه يجزئ من خاصية
 ونسبه دون فانه يجزئ من وبقي نادرا فاعلم ذلك فانه من
 الخ يجب حفظا ولقد اظنبت الكلام في هذا المقام والآن في

والثاني اي الجملات الست التي استعملت منقطع عن الاضافة
 لانه اما ان يكون المضاف اليه متوبا ملحوظا وملفتا اليه في ذهنك
 او لا يكون متوبا بل يحذف نسبيا متوبا في مختار الصحاح النسب كسر
 النون ونحو ما ينسب ما سقطت منازل لم تخلص من زوال شعهم وقم
 بهما قوله تعالى كنت نبيا منسوبا ولا يفتى اليه صلا فالاول نسبة
 على الضم نحو جئت من قبل او بعد وانما يفتى على الحركة فترى ان بناء الاسماء
 والعراض لم يعكس حصول اللفظ به لان الحركة فيها متاخرون فيكون
 كما ان البناء العارض فيها البناء الدائم فاعطى الاسم الى الاصل
 واللفظ للوضع وبني على الضم دون الفتح او الكسرة جريا في توحشا
 المحذوف منها اي من الجملات هو المضاف اليه باقوي الحركات والآن
 اي محذوف من المضاف اليه نسبيا متوبا كانه سايه لاسما ملحوظا
 كقول الشاعر **فسانح** في الشرب كنت قبل **الكا** اذا خضت لمار
 الفواة يقال ساء في الشرب سوعا اي سهل من حذو الخلق
 واعطى نفع الغبن المعجزة والقصار الموطنة من باب علم يعلم من الغضب
 وهو بقا الطوام والشراب في الخلق ان قبل ما وجه كادهمنا والكول
 فذم قبل هذا حكاية حاله الا يقال كنت كدت والفواة الغوب
 التماسه يروي البيت انه قيل لخذالك فترى من انما به فصار من
 الضم والفتحة بحيث لا يجزي في خلفه فيمكن من خصا من غيره
 ففعل فانه في اللفظ فانه هذا البيت تركب والاستشهاد

في البيت الثاني في متعلقين بالبناء
 فاعلم ان البيت الثاني في متعلقين بالبناء
 منصوب في البيت الثاني في متعلقين بالبناء
 منصوب في البيت الثاني في متعلقين بالبناء
 منصوب في البيت الثاني في متعلقين بالبناء
 منصوب في البيت الثاني في متعلقين بالبناء
 منصوب في البيت الثاني في متعلقين بالبناء
 منصوب في البيت الثاني في متعلقين بالبناء
 منصوب في البيت الثاني في متعلقين بالبناء

من ابي عمر وبابا الجيم وهو لما
 الحار والبار وهو المومنا
 وقصته هذا البيت

انه حذف المضاف اليه بما نسب اليه ولم ينويه ولذلك لم يرب بالتصنيف
والله انشأه بقوله قبل ما منصوب لما علم انه خبره كان ان كانت لفظ
كان في كنت ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في الاول
لمشا بهما المحذوف في الاحتياج الى احياء تصنيف اليه اي لشيء من المحذوف
في الاحتياج الى المحذوف في نية بل نحو من عنه بديل فوق الاحتياج
اذا ذكر المضاف اليه في الثاني فانما اي اجزاء الست على تقدير
كون المضاف اليه محذوف من حذفنا ميتا جعلت اسماءه اسم من غيره
المتفات الى المضاف اليه فلم يشبهن المحذوف فلم يكن لعدم المشابهة فيكون
اسما تامة كقوله فتعرب كسائر النكبات ولو في ثانيا اذا كان المضاف
اليه مذكورا متوثبا وبين ما اذا كان نيبا متبعا المعية هو انما
اذا قلنا مثلا حببتك قبل الظاهر او قبل او قبل يكون وقوع المحذوف
الزمان الظاهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان مامن الازمنة
المتقدمة على هذا الزمان الثالث لم يكن بين المعنيين فمرنا ان في
قوله ما بعد حذف الله لم يحذف المضاف اليه فلم يكن بل نكر منصوبا
على الظرفية ان قبل هذا مناد لفظه فيما سبق او تقديره بعد من
القول قلت المراد انه لم يحذف حذفنا متوثبا بحيث يكون مستقلا
منقطعا عن الاضافة بل السفل المضاف الى محذوف العاقل متبدا بنية
اي نصب بعد اتمامه محل الترفع على انه خبر قوله العاقل لقيامه مقام
بفتح اليهم فقط الفاعل هو كين وارجح الفعل كان في عمل الظرف

الظرف والعمل مضاف الى مفعول اي في عمل العاقل في الظرف انما
كفي لان في الظرف انما يقع معولا لكان ما فيه راجحة الفعل عليه
راي صاحب الضموم حيث قال العاقل فيه انما ومنه سبب بوجه وجميع
الحوادث لا تزلها لبيانها عن الفعل في الظرف خاصة واعلم القوم
اختلافوا في الاسم الواقع بعد اتمامه من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم
ذهب الى انه ليس بحيز مطلقا اي سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعد
فيما قبله كان او لا بل انما في الاسم وانصابه بفعل المحذوف وبعضهم
الى انه جزء مطلق وبعضهم قالوا ان دخل الفاء على ما لا صدر الكلام
كان من الاول من الشئ هذا هو المشهور المذكور في المتنون ولكن
الظاهر من كلام الشرح وكلام صاحب الضموم ان من قال لا فانه يجب
رابع خبرها وقد ساعده البعض من شرح اللب على ان نصب بعد
مصرنا على المذهب الاول الثالث الفعل المحذوف تقديره محاذير
بعد حذف الله فان الولد لا يخرجه وعلى المذهب الثاني هو الفعل الواقع
بعد الفاء اعني اردت القوي كالشمس في الشمس على ما يلزم من ترجيح
الضعيف على القوي فانه بطلان اشار اليه جوابه بقوله لا اردت
لان ان تقطع ان يعمل ما بعد ما قبلها لا فضاها احد الكلام
الذي دخلت محذوف لا احد كل كلام هو اي المحذوف الوصف
بالجمل على جهة التعظيم والتجليل يعني ان المحذوف الوصف بالجمل
مطلقا سواء كان الجمل اختياريا او خبرا على الجمل الاختياري

مطلقا انما ما انما كان ذلك جليلا ونظيره على جهة التعظيم والحاصل
 ان المحققين عامدا ومجودا عليه اختياريا وبمقتضى المذموم ان يكون
 اختياريا او غيره ومجودا عليه اختياريا وبمقتضى المذموم ان يكون
 انما او غيره ومجودا عليه بمقتضى الشك ان قبل فكيف يصح قولهم
 اعلم الله على ارادة الكاملة وقدرته الشاملة وحدث زيدا على وجهه
 وعلى غيره وكبره وحدث الله على صفاته ان المحمود عليه من الاثر
 غير اختياري لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل اختياري حارثا
 وكذلك البتة غير اختياري اما الحسب فلانه ما بعد المهر من المفاهيم سواء كانت
 مفاهيم نفس او ابدية هو علم من يكون فعلا اختياريا او لا واما السمعية
 والعلم والحكم والصفوة فلان كل ما من قبيل الكيفيات لا من الافعال
 القادرة بالاختيار فلنا الجواب اما من المثال الاول فهو ان لا علم له
 محمول موج كاتان لباب التفسير ان المحقق بالالفعل لانه يجوز للمع على
 صفات الله تعالى كالقدر والعلم او على صفات فعله كالخلق والرزق
 ولا يجوز الجمل الا على صفات الفعل ولو سلم انه محمول على تلك الصفات
 اما اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنه اقتضاء الاختيارية لحدوث
 بناء على جواز قصد مستمر لا ابداء ولا يتقدم على الاثر بالذات
 او هي بمنزلة افعال اختيارية لا بناء على افعال الاختيارية او كونها
 الذات كايضا فاما كاسم فاعمل لافعال الاختيارية فيما هو قول
 ان تلك الصفات مبداء لافعال اختيارية والمجد عليه باختياره

ملك الافعال فالمجد عليه فعل اختياري في المثال اما من المثال الثاني
 فهو ان يجب ان كان العلم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن
 متعلق بالمجد باحققة هو افعال الاختيارية لا كمال العلم لا على
 التقدير ان الشجاعة يطلق على الكيفية المتضمنة الى مبدء
 الفاعل النفس في اطروحة الملك على نفس الفاعل فيها فمجد على الشجاعة
 تاويل على الاولين لانها على الافعال الجليدة الاختيارية و
 من صحتها قبل ان الجليل لا يجب ان يكون نفس اختياريا بل قد يكون
 نفس اختياريا كذلك يجوز ان يكون طريفة وسبب تحصيل اختياريا
 كما في العلم وان يكون ثمرة واثاره واختيارية كما في الحكم والشجاعة
 واما من المثال الثالث فانه من الامثلة المصنوعة وليس من كلام
 العرب الوراء فاعلم ذلك فانه هو غاية التخصيص هذا المقام
 الذي تنزل فيه اقدام للاقدام وهو مجرور كونه مضافا اليه بعد
 وهو مضاف الى الله وهو اي لفظة العلم بفحنيين لذات الواجب
 الوجود بها وتقدس اي نظره عن ونسب الشكر النقصان وضا
 حمد الله اضافة حمد الى الله اضافة مصداق مفعول الفاعل اي
 فاعل المصدر وهو الحمد مشروك او تقديره اما بعد حمد الله بالنسبة
 فحذف الفاعل وهو باء المكنى له لانه المقام عليه وهو فاعل المصدر
 لا مفعول فكل مصدر من الفعل المتعدي على فاعل اقسام الاول ان يضاف
 الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو عجب من ضرب زيد ثم واد الشجاعة

ان يضاف الى الفاعل وينكر المفعول ان يذكر نحو اجبت من ضرب
 زيد ثم و اي ان ضرب زيد بفتح الضاد وانا قال من ان ضرب زيد
 لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر كونه فاعلا ومفعولا ومضافا
 اليه ومبتدأ ونحو اجبت ان يخرج زيد وارجو ان يخرج زيد ويبلغ
 خبر ان يخرج زيد وان يخرج خبره على ترتيب اللف فلما كان ان مع
 الفعل بمنزلة المصدر هذا المعنى كان المصدر بمنزلة الفعل في
 العمد و امتنع تقديم العمل المفعول عليه فلا تقول اجبت زيد اضربك
 كما لا تقول اجبت زيد ان ضربت وانا امتنع لان معمول المصدر في
 الحقيقة معمول الفعل الذي هو مصدر ان المصدرية المتما بالموصلة
 وما في حين الموصول لا يقدم على الموصول وهذا وانا تقيده بان مع
 دون المصدرية فلكون ان غير باقي المصدرية وان انت من تلك
 الاقسام الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو اجبت من
 زيدا اي من ان ضرب زيد بفتح الضاد واثارة لان المصدرية
 مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم مقام فاعله والبراع
 ان يضاف الى المفعول وينكر المفعول ان يذكر الفاعل مرفوعا نحو اجبت من ضرب
 اكلاد بفتح الدال والحق مسر ان يضاف الى المفعول وينكر الفاعل ان
 قبل لم حذف لم يفهم فلان المصدر قد نظر الوضع فيه لا ما هو
 احدث لالا ما قام به احدث فلم يطلب باعتبار نظره لافاعلا
 ولا مفعولا وانا يكون طلبه لما قام به باعتبار العقل والوضع ازال

ازال حكم العقل فلما يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف
 الفعل فان طلبه للفاعل محض لانه انما وضع ليكون مسندا
 الى شيء بعد ظاهره او مفعلا لاجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الا
 الاتصال هو اخره لا قضاؤه وضعفا ومفعلا وانا مفعلة اسم
 الفاعل والمفعول ان كان طلبها ليس له بوضع بل على لقوة شهادتها
 بالفعل لقطا ومبني نحو سجدت بفتح السين بفتح الضمة اي تاخر الصلوة
 في فصل الصلوة اي بغير المصدر اي بآه سواء كان يصلي
 وحده او جماعة بقوله عليه السلام ابرءوا بالصلوة فان شدة
 الحر من فتح جهم اي صلوا معا اذا اسكت شدة حرها وفتح جهم
 بشدة حرها فالجهم في بغيره بكل بقعة يكون شدة حرها
 وهو مختلف حسب القاء واما مصدر اللازم فقسم واحد وهو ان
 يضاف الى الفاعل نحو اجبت بعد زحباب زيد فمفعله الاضافة كلها
 معنوية مفيدة للتعريف لا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل
 واسم المفعول في يكون اضافة لفظية كاضافة ما وفتح في اول
 وبيانه المخلص لمود بن عم اجبت بفتح الجيم الف رتبة قرنه من قري
 حورزم الحمد كفاة افضاله وقال الشريف الدين الجرجاني هذا
 لقبه واسمه علموا كنية ابو الحسن وجر جان قصبة من ولاية السند
 اباد قد ولاد في تلك القصبة في اربعين وسبعائة وقر في ببلدة
 شيرازي في سادس ربيع سنة وست وخمسة وثمانائة كذا قال البعض

قول عاتق السلام اي بغير المصدر اي بآه سواء كان يصلي
 وحده او جماعة بقوله عليه السلام ابرءوا بالصلوة فان شدة
 الحر من فتح جهم اي صلوا معا اذا اسكت شدة حرها وفتح جهم
 بشدة حرها فالجهم في بغيره بكل بقعة يكون شدة حرها
 وهو مختلف حسب القاء واما مصدر اللازم فقسم واحد وهو ان
 يضاف الى الفاعل نحو اجبت بعد زحباب زيد فمفعله الاضافة كلها
 معنوية مفيدة للتعريف لا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل
 واسم المفعول في يكون اضافة لفظية كاضافة ما وفتح في اول
 وبيانه المخلص لمود بن عم اجبت بفتح الجيم الف رتبة قرنه من قري
 حورزم الحمد كفاة افضاله وقال الشريف الدين الجرجاني هذا
 لقبه واسمه علموا كنية ابو الحسن وجر جان قصبة من ولاية السند
 اباد قد ولاد في تلك القصبة في اربعين وسبعائة وقر في ببلدة
 شيرازي في سادس ربيع سنة وست وخمسة وثمانائة كذا قال البعض

ممن تصدي التخصيص شرح مفتاح في شرحه له اي جفينة
 كفا، مصدر من كافاه اي جازاه بمعنى الفعل منصوب على ان صفة
 مصدر محذوف ويقال في حرف النجاة في امثلة ان نصب المصدر
 لاكتنا له لم ياب المصدر بعد حذف اي محذوف كفا، افضاله اي محذوف
 افضاله بمعنى احمد محذوف اجازي احشا ويجوز ان يكون كفا منصوبا بغير
 الحافظ اي محذوف كفا، افضاله قد يقال كفا، الكفو اي المتشبه
 نصب اما على الحال من فاعل الظرف المستقيم عن الاداء من مبتداء
 راي او على المصدر رتبة اي مماثل لافضاله ومنه افضاله لما كان الوجه
 الاول حسن من هذا المقول ان المحذوف افضاله في لم يعم من اليه الشريف
 قوله ولكونه تعليل مقدم لقوله جازاي يكون المصدر راي كفا، ما
 مضى فالعمل معمول وبمعنى اسم الفاعل وقوة صفة لذكره وان كان
 المضى والية معرفة وهو افضاله بسبب ضافته الى التخصيص الذي هو
 اعرف المعارف اعلم ان عمل المصدر على ثلاثة اقسام الاول ان يعمل
 حاليا عن الالف اللام والاضافة بالظرف في برفه فاعلم
 وينصب مفعوله كالفعل اي كالفعل اي كان فعله كذلك نحو
 عجبت من ضرب بالتون زيد عمر او حذو الحالة اي عراؤه عنهما
 اقوي احوال الثلاثة لقوة شجرة الفعل الشبه بالكثرة السكون
 والشجرة بفحيتان لغتان بمعنى كذا في غنار الصحاح الفعل
 بالنصب انه مفعول شبه لانه نكرة كالفعل اي كان الفعل

الفعل نكرة بمعنى انه خبر شايح والالف التوضيح والتكثير من قوله
 الاسم على ما صرحوا عليه والثاني من تلك الاقسام الثلاثة ما
 ان يعمل مضافا كانه مفعول المفعول من الاول اي ضعيف منه لانه معرفة
 اي كان مضافا الى المعرفة ولو زاد عليه قوله وقريب منه ليشتمل ما اذا
 مضافا الى النكرة كان او بخلاف الفعل فانه عار عن التوضيح
 والتخصيص لكن عار عن الالف اللام فهذه الحاشية في الفعل
 في قوله عنهما فيعمل على تكبيره لثابتها والثالث ان يعمل معرفة
 باللام نحو العجبت القرب زيد عمر او هو اضعف من القسمين الاولين
 كونه معرفة بصورة بالالف واللام ومعنى بالاضافة قاله بعض
 شروح اللب لا يعمل المصدر المعرفة باللام لما عرفت ان عمله كونه
 باللام مع الفعل وتقريره بان مع الفعل حينئذ متقدر لا متناه وقوله
 اللام على حرف لا به والمصدر المضاف لانه من حيث كونه منفصل
 لان معنى قولنا العجبت ضرب زيد عمر والعجبت ضرب زيد عمر بالتونين
 ولذا يجوز العطف وحمل اسم التواني على محل الخبر ومنه قوله
 النصب بخلاف الموقوف باللام انتهى ويرد عليه ان هو التعليل بغير
 امتناع على معرفة باللام لا قلته ولذلك لا يعمل الالف الضرورة الشبهة
 لقوله لقد علمت او لم يغفر اني كثررت فلم يحل من الضرب سمعا
 المغفرة اسم الفاعل من اغاروا ولم مقدمتها ثانيا لانه كونه
 صالة النكول لم تجوز عن الحرب العجبت عنه جينا والمسح بكسر

والالف في قوله العجبت القرب زيد عمر او هو اضعف من القسمين الاولين
 كونه معرفة بصورة بالالف واللام ومعنى بالاضافة قاله بعض
 شروح اللب لا يعمل المصدر المعرفة باللام لما عرفت ان عمله كونه
 باللام مع الفعل وتقريره بان مع الفعل حينئذ متقدر لا متناه وقوله
 اللام على حرف لا به والمصدر المضاف لانه من حيث كونه منفصل
 لان معنى قولنا العجبت ضرب زيد عمر والعجبت ضرب زيد عمر بالتونين
 ولذا يجوز العطف وحمل اسم التواني على محل الخبر ومنه قوله
 النصب بخلاف الموقوف باللام انتهى ويرد عليه ان هو التعليل بغير
 امتناع على معرفة باللام لا قلته ولذلك لا يعمل الالف الضرورة الشبهة
 لقوله لقد علمت او لم يغفر اني كثررت فلم يحل من الضرب سمعا
 المغفرة اسم الفاعل من اغاروا ولم مقدمتها ثانيا لانه كونه
 صالة النكول لم تجوز عن الحرب العجبت عنه جينا والمسح بكسر

الميم الاول وفتح الثاني اسم رجل يصف الشاعر نفسه بالجراحة والنجاة
استدلالا على هذه الجملة انه اذا توجعت الى الاعزاء فمر جوي غير محمل
عن هولاء ولم ينفى لمعلمت او كان لبقته من الميمين الى جفتم من وجههم
مالهم وحلفت عبد صم فلم الكل من ضرب به سفي ولم العجز ولم ارجم عليه
وكانت بنو حنيفة قد اغارت على باعلة فليقتلهم باهله وكان انهم منهم
وحضر منهم وهو اي على المصدر المقوم بالآدم نادى مع انه يحتمل ان يكون
ضرب سمعنا في البيت بفعل مقدر وهو اي يكون تقديره فلم الكل
عن الضرب اي سمعنا او مصدر راخ منون تقديره عن الضرب ضرب
سمعا به في ضرب على انه خبر متبدا، مخذوف اي هو ضرب بسمعا او
بحتمه على البدلية من الضرب المقوم فكان يلزم ترك الواجب الحسن
لا يقال العبارة هي ضرب بسمعا على ما في بعض النسخ لانا نقول المصدر
اذا وقع مفعولا مطلقا لا يعمل على ما صرحوا به فلا يوجب في كونه منصوبا
بمصدر راخ منون فذكر الشيخ عبد القاهر نقلا عن الشيخ ابي علي الفراء
ان المختار ان يجعل مسمعا مفعولا المصدر مفعولا كثررت على حذف
على لان حذف على ليس لقياس اليه بل لا يقال قد ثبت على
في التنزيل فكيف يحتمل على الضرورة وهو قول لا يوجب الجهر بالسوء
فيما السوء متعلق بالجهر وهو على منه مع انه مصدر مقوم بالآدم لان
الم او جواب لا يقال صرنا بالعمل العمل بغير اسطة في الآية الكريمة
معدا من قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الكلام المص على

على التوضيف اذ الكرم هو انه يحسن بواسطة حرف الجر
فلا نقصن **في** بجعة الصاحب وليس هو مفعول وذاته بل
وصية للتوصل في جعل اسم الجنس صفة لشيء كالفس في المال **والان**
صفة نصب على انه مفعول ثان للجعل لشيء كما ان وصفه الذي لا يوصف
الى وصف المعارف بالكل مثلا لا يقال جاني زيد الفرس المال بل يقال
ذو الفرس ذو المال وكذا لا يقال انه الانعام بل يقال ذو الانعام
وملأهم باسم الجنس صرنا ما يدل على القيد والكثير من سماء اي شاة
اجراؤه ويكون كل خبر منه ككل في محله اطلاق الاسم عليه كذا به
والفضة والماء والعسل نحو ذلك اي ما ذكره في باب الاعلام من ان
نحو الرخلة الفرس اسم جنس كذا في شرح التباب ولكن لا يخفى
عليك ما فيه فان الشرح وغيره قد صرحوا بان الفرس اسم جنس
يتوصل بدون جعله صفة لشيء فلهذا عمل المرد باسم الجنس صرنا ما قاله
الفصل الثاني في المطول من ان اسم الجنس ما يدل على نقص
الذات الحاصلة له لانه يقال على كثيرين من غير اعتبار وصف
من الاوصاف لاسيما والقبيل ولا يقطع ذوا عن الاضافة
فانهم قالوا الاسماء المضافة اضافة معنوية ضرورية لازمة وغير
الازمة وعدا واذ من الاسماء اللازمة اما ظروفي وخوفوني
وتحت واما موقداهم وخلف وورا، وتلقا، ونجاء وخدا، وخوفا
وعند ولدي ولدن وبين وسط بالكون وسوي ومع ورون

فان قلت ما فوق بين ذوا والصاحب
قلت ان الصاحب بضاف الى
الجنس وغيره فذوا
لا يضاف الا
لجنس
خبر

واما غير الظرف نحو مثل شبه نعيم بيد وقيد وقيد وقاب
وقس واي وبعض وكل وكلنا وكلما وزوا ولو وقد
فان الاضافة في هذه الكلمات لازمة لانها مشتقة عن اولها
ولا يضاف ذو الالعم والفقيه لفقدان الجنسية فيه الاظهر
ان يقال لا يضاف الا الاسماء الاجناس الظاهر في عا ما يقتضيه
تعليقه بقوله لفقدان الجنسية فيها فبذلك اغلظ نصف العلم وغير
لانها صنعت وصلة الى الوصف بالاسماء الاجناس فليست هي وصفا
بل الوصف هو ما يضاف اليه فلا يكون الاسم جنس مظهر لان العلم
وكذا القبح لا يوصف بهما على ما قرر في موصفه لانه لو اضيف اليه
العلم لم يزد التبر في ذلك فكل عليه غير لستم الحكم في الكل
حذف الطرفة تقليد من اخوانه اكرم انتهى والحق انه لو كان اسم
جنس فهو مجتمعة في حكم واحد لكون مدلولها واحدا وهذا جمع
الحققين على ان القبح لم يجمع اي التكرار تكملة فيكون حينئذ
كانه مضاف الى اسم الجنس المظهر لا يبري ان انما بعد القاصم
قال في قوله انما يعرف بالفضل من الناس الا ذووه هذا
من اضافة الى مجتمعة زبد وتمر وبكر وانت ان اتت كتب القوم
تجد كلامهم يؤيد ما قلنا واما قوله كذا قال صاحب الفصول في قوله
واما قوله احضنا المعروف فلم يتبدل فيه الوجود انما يعرف بالفضل
من الناس الا ذووه المعروف في الاحتمال وذووه قال يعرف اي

اي لا يعرف قدر صاحب الفضل ومنه الا صاحب الفضل دون
الاجمال وكذا قول كعب بن زهير صبينا الحمر زينة من صفات امار
ذوي ارونها ذوو معا وذو وافتح الذال ضم الواو الاولى جمع
مذكر له واو تقول رجل ذو مال وجلان ذو مال رفعا وجلين
ذوي مال مضيا وجراد رجال ذوو مال رفعا وذوي مال مضيا وجراد
وامت ذات مال وام ثمان ذو انا مال رفعا وام ثمان ذو انا مال مضيا
وجراد ثمان ذو انا مال كرام يستحق فساد لا يفاض عليه شيء
وكذا كقوله من الاضافة وادخل اللام عليه لاجل انه محرم في
في قول فلا اعني بذلك سفيكم ولكن اريد به الذوات ذات لا يفاض
عليها شيء فجي به اي بدوا الجار والمجرور في محل الترفع على انه قائم
مقام فاعل يهيئهمنا جعل الانعام صفة لله وهو اي ذو من
من الاسماء الستة المضافة الى غير اسم المسكلم وهي تلك
الاسماء الستة اخوه وابوه وذووه وفوه وهنوه ومهوها والهن
كنية ومعناه شيء اي انه كناية عما لا يعرف بالاسم او بكنية التضمين به عن
العورة والفعل قبيح وبهم ذلك فهو ما انما انت القبح مخالفا لما
قبله لان الحكم نسب زوج المرأة ابوه واخوه وابنه فاذن اضيف اليه
الاناث وذو مال فانما اي الاسماء الستة المضافة الى غير اسم
المسكلم بالواو رفعا وبالالف مضيا وبالياء جر انا قال في الاكثر
لان بعضهم يجعل مفعولة على ما حكاه الله فيقول بالباء في الاحوال

من الخاسر لعدم ضرورة الابدال في الحال في الاحوال في ولم يجعل
 خوف العرب حتى يقال فاذكراي اذ لم يسم عند الاضافة اليها
 يا المسكتم قبلها يا على ما هو القاعدة قلبت كسرة الفاء لينا السبب
 وجعل الاعراب في التقديره واذا ذكره ولا يصنع ولا يقطع من الاضافة
 ولا يضاف اليه نظره ولذا لم يقل اخوانه لينا سبب في الغيبة بنا على المظهر
 غيبة في التخييل بالواو دون الالف والياء تنبيه على ان المحذوف
 والمبطل منه واوردت في حالة الترفع وعلقت الواو والفاء في النصب
 والجر المحي في مؤنثه ذات اصله ذوات لقولهم في مشاهير ذوات خذت
 العين كسرة الاستعمال قبل الاولى ان يكون لامه المحذوفه يا دون ك
 واو اصله ذوي لقوله ما كان عينه ولانه واو اذ في صحتها بالياء
 لانه بحر وعلا انه صفة له كما هو مضاف الى الانعام وهو اي الناحية
 اتصال الخبر الى الغيبة لشخص الغيبة لا لغيره ونبأ بان كان ذلك الخبر او
 اخر او نبأ ولا يعوض فيقال في القدر والمترتبة اولاً والجرارة
 اي الجزاء لانعام كونه مضافا اليه لذي بحر وكونه
 بدلا من الله ولا يجوز ان يكون صفة له لان جاعل نكرة والمقطوع
 شرط بهي الصفة والموصوف في التعريف والتشكيك لئلا يحدث
 في الصدق يعني ان الصفة لما كان بين الموصوف في المعنى كونه
 زيدا نظير وجب ان يدخل عليه ما يدخل على الموصوف من التوحيف
 والتشكيك لئلا يكو الشيء الواحد شايعا ومخصوصا وما ينبغي

ما ينبغي ان يعلم ان الموصوف قد يكون معرفا باللام ومجهولا
 عنهما فيقال فاجب ان يعلم انك ان يفعل كذا او ما يجنب بالجر قبل خبر
 منك قال الخليل منك خبر فعنان للمجرى كناية الالف واللام وكذا
 غير مثلا اذا جعل وصفا للمعرفة دون البديل اي لم يستعمل في البديل
 ان يطابق المبدأ منه في التعريف والتشكيك ذلك لان البديل متفصل
 بنفسه كما ليس من التوابع الا من جهة اللفظ وليس هو موصوف بالمبدأ
 بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتشكيكا والخروج
 عن المناسبة ولزوم الاحالة بلزوم كون الشيء معرفة ونكرة في حال
 واحدة قال في شرح الترمذي واسم ان بدل الكل من الكل يوافق لم يوافق
 في الاقراء والتشبيه والجمع والتذكير والثاني ففقط لانه التعريف
 واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقة للمبدأ منه الالف واللام والتذكير
 وفردا انتهى الا انه اذا ابدال النكرة من المعرفة بدل الكل من الكل
 قالوصف اي توصيف البديل بنكرة اخرى حتى عند انتم الخات
 وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدال النكرة من
 المعرفة فالنعت واجب دائما ووجب لانه لا فائدة في الابدال
 بعد التعريف بدل الكل الذي يكون المراد ما اراد من الاول قبل
 لانه لا يجوز ان يكون المقصود قاصرا عن غير المقصود بلما يتبين
 في المعنى نحو بدد رجل لكن حسنه وجوبه اذا كان البديل عين
 المبدأ من لفظ القول تعالى لفظا بالتون الحضيضة الآية

وجوابا عن ان البديل هو الموصوف بالشيء
 من غير ان يكون معرفة ان يكون موصوفا بالشيء
 فكذلك كما يجب ان لا يضاف اليه شيئا
 فاما ان صفة فاقية كاذبة متوهم

لما قلب النون الفخاخ الوقف كسبت بالالف فانهم قالوا ان
 في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقديرها لا تبدأ بها والوقف عليها
 ثم كسبت النون المنصوبة اذا حرف النصب اخر بالهمزة الواحدة المذكورة
 بالالف على الاكثر لان الوقف عليها بالالف يقرب النون الالف والهمزة
 الف لا انفراج ما قبلها فان قيل فما هذا يستحق ان يكتب اخر من ام
 الجمع المذكور بواو والفاء واخر من الواحدة الحاطية بباء ونون لا
 اذا وقفت عليها قلبت نظير بواو اضربي وصل تضربون وصل نظير
 باسقاط نون التاكيد ورواها وواو والياء والنون المحذوفات
 لاجل قلنا نعم لكنه نفسيتين هذا اصل وهو ان عند الوقف تحذف
 نون التاكيد ويرد ما حذف لاجل فانه لا يعرف الا الحاذق في
 هذا الفن كيتوش ذلك على لفظ بالناطية ناصية كاذبة لا مطلقا
 لكن هذا اي لا يشترط بان يكون على لفظ المبدل منه بعينه هو
 الكوفيين وعند البصريين لا يشترط ان يكون البديل على لفظ المبدل
 كذا في الباب وبعبارة الباب هكذا ولا يحسن ابدال النكس
 في المعرفة الا الموصوفة ولا يشترط على لفظ المبدل منه على الفتح
 انتهى كانه فلو حذف قوله وجوبه كان او كان لا تعرف له في
 الباب هذا بقى ههنا وهو ان حم الحزن على كون البديل موصوفا
 غير مستقيم الذي يتوقف عليه حسن او القبح على رأي الشيخ
 هو ان ينصب بالنكرة المبدل فائدة لم نفهم من المعرفة فمثل هذا

هذا الفائدة لو حصلت حسن والآ فلا سواء حصلت بالوقف
 او غيره قال الشيخ عبد الفاهر ان شدي شيخي عبد الوارث انا وجدنا
 بن جيلان كلهم كسبوا النصب لا طول ولا عرض فقال حوله لا طول
 بحر ورواها بدل من ساعد النصب ساعد معرفة وطول كثره وفيه
 لم نفهم من ساعد النصب اذ لا دلالة على شيء من الطول والعم من جيلان
 وقال سيدنا في شرح كتابه بسبويه نقول مرت باخوتك سلم
 وكاف على الابدال باجالة ان لم يقبل النكرة الا ما قامته الاولى
 لم يحز ابدال النكرة في المعرفة اذ هو اذن ابرام بعد النصب نحو
 بن زيد رجل لا طائل تحته هكذا في بعض شرح الكتاب فان قيل
 لم لا يتوقف جاعل ههنا بالاضافة قلنا لاننا لفظية غير مفيدة
 للتعريف بل مفيدة للتخفيف في اللفظ بقط النون
 لان اصله جاعل نحو بنون جاعل ينصب نحو وينبغي ان يعلم
 ان التخفيف الذي يفيد بالاضافة اللفظية قد يكون في
 المضاف في حده نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه
 نحو الحسن الوجه اصله حسن وجهه وقد يكون فيها نحو حسن الوجه
 وقد يكون لانه لفظ واحد منها نحو افضل القوم على قول
 من قال ان اضافة فعل التفضيل لفظية فان التخفيف فيه
 يحصل بخلاف من لا معنوية حتى يفيد التعريف فلم يبح كونه صفة
 له نعم كما توهم صاحب الاصلح يعني ان الاضافة قسما

احدهما لفظية وهي مخففة في ثلثة مواضع عند جمهور راجد معا
 اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وثانيها اضافة اسم المفعول اليه
 يقوم مقام الفاعل اذا اراد بهما اي باسم الفاعل والمفعول حال
 او الاستقبال نحو مرت به رجل ضارب زيد الان او غدا ونحو مرت
 به رجل معور الدار كذلك اي لان او غدا او اما اذا اراد به اي باسم
 الفاعل على ما يدل عليه قول ضارب اسرع ما لك عبده ولو قال بها
 مناسبا لما سبق كان اولى لان حال اسم المفعول كذلك كما اذا سمي
 بمعنوية اي اضافة معنوية مقيدة للتعريف نحو مرت به برب
 اسر من اسما او ما كنت باطمة عطف ضارب عبده في الاستمرار
 والعبيد كالعلم جمع عبيد وانما كانت اضافة معنوية ح
 اما على التقدير كونها بمعنى الما فلا ان الاضافة لا يكون في تقدير
 الانفصال لانها ليست مضافة الى مفعول من حيث المتابعة لفظا
 ومعنى مفعولة وهي غير مؤنثة عند اسم واما على تقدير كونها بمعنى
 الاسم ارفككون معنى الما موجودا فيه هذا لكن الحق انه اذا قصدت
 ما نسمي اي شتم على الازمنة الثلاثة يمكن ان يجعل لفظية
 ومعنوية ايضا وقد خرج به في شرح الكتاب وقال بعض المحققين
 ان اعتبار الوجهين في هذا الاضافة مما يحتاج في صدره حتى
 خلوت ينصرف من قبل صاحب الكتاب في حيث جعل هذه الاضافة
 في موضع لفظية وفي موضع آخر معنوية هذا قبل كلام الشيخ

الشارح نظم لانه جعل العام اعني الاستمرار فيهما الخاص اعني
 الما على تقدير ان ليس بينهما عموم وتخصيص فيه نظرا من جهة اخرى
 وهو ان الزمان المقسم للفعل ومشايراته في المشهور ثلثة
 ماضية وحال مستقبل واما ما ذكره يكون الزمان المقسم الى اربعة
 وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب عنه بان الشارح ليس قصد
 التقسيم بل في صدر الارادة ومشاير الغلط الجمل بالحق بينهما
 وبان المشهور ان الزمان المقسم للفعل ثلثة لا مشايرته لانه
 لا مقسم بل مفصل عن الشهرة انتهى والثالث من تلك
 المواضع الثلاثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعل نحو مرت به رجل
 حسن الوجه لا يقال كيف يصنف الحسن الوجه الحسن هو لوجه
 فبذلك اضافة الية الى نفسه قلنا لانم فان الحسن علم في الوجه فيكون
 من اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو لوجه الحسن
 هو الشخص الذي له الوجه فان قيل لم يتغير من الاضافة اسم
 الفاعل الى فاعله انه من اجل المحللات العقلية قلنا ان اسم
 الفاعل من الفعل لازم قد يضاف الى فاعل السببية لكن بعد
 ان اخرج عن كونه فاعلا بان نصيبه من المفعول بعد تشبيه
 اسم الفاعل باللازم باسم الفاعل في المنفرد فهو مندرج في اضافة
 اسم الفاعل الى مفعوله ولذا لم يتغير من واما اسم الفاعل عن
 المنفرد فلا يضاف الى فاعل المنفرد والتبصر عدم التغاير وبوجه

لانه لا يصدق عليه قولنا كما صدق
 انما قد صدق العام لانه صدق الخاص
 في قولنا مرت به برب

واعلم ان اضافة الصفة المشبهة الى الفاعل
 لا تكون الا في مواضع ثلاثة
 الاولى في مواضع الاستمرار
 الثانية في مواضع الحال
 الثالثة في مواضع المستقبل

واما قيد السببية لانه اذا لم يكن
 سببا في عموم رتبة فاعله في
 واره يجوز اضافة اليه لانه لا يمتنع
 في غير السببية فيستعمل اسم الفاعل
 الفاعل في قوله اسم الفاعل على
 من قوله في الطرد لا يجوز
 ويجب القوة
 في قوله

على وجه التفضيل ان اسم الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي الى
 اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل هذا ضارب
 زيد او معطي زيد لم يكن زيدا الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل
 على خلاف الاصل لان المضاف ينبغي ان يغاير المضاف اليه اسم
 الفاعل نفسا على من هو هو ولانه تشبيه مضاف الى مفعول اما اسم
 الفاعل المتعدي واسم المفعول المتعدي وهو المشتق من المتعدي الى
 مفعول واحد لما اريد اضافة الى الفاعل توسعا في الكلام شبرا
 بالمتعدي منها ونصبوا في الكلام على التشبيه بالمفعول ثم اضيف
 اليه ذلك بان يستقل القيمة المتصلة الى اسم الفاعل فيكون فاعلا
 مستخاضا فيه فيقع الفاعل في صورة المفعول فتقول مثله في زيد قائم
 ابو زيد قائم الاب الصفة المشبهة لما كانت شبيهة باسم
 الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلاننا تشبه وتوالت كما
 ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن حسان حسنون حسنه الجواب
 ابيضان بيض بيضا، بيضا، ان بيضا كما تقول ضارب ضاربان
 اة واما معنى فلا لانهن قام به الفعل كالفعل ولذلك سميت
 بالصفة المشبهة لشبهت به في جميع انواع عمل تكمل التشبيه وتوسعا
 في الكلام ولما لم يكن لها مفعول يضاف اليه ونفسه جواز اضافة
 الى الفاعل ونفسه آية تشبيها بالمفعول نحو الحسن الوجه بحر الوجه
 ونصب فاحفظ هذا فانه من الاسرار الحفية والكوز الحفية

الحفية وما عداها اي ما عدا الثلاثة المذكور وما عدا الرابعة
 على راي من يجعل اضافة فعل التفضيل لفظية اضافة معنوية
 وباطلة الاضافة اما معنوية ان كان المضاف اليه شيئا متساويا
 كان مصورا او غير او مشتقا غير عامل في المضاف اليه كقوله
 زيد ومضارع وضرب زيد واما لفظية ان كان المضاف مشتقا
 عاملا فيه ومثوله كقوله زيد ضارب بكم وحسن الوجه صاحبي الاب
 معنوية للتعريف او للتخصيص اذ كان المضاف اليه معرفة او
 نكرة نحو جاءني غلام زيد مثال كون المضاف اليه معرفة او رجل
 مثال كونه نكرة على اللفظ والتشبيه بغيره ان كان المضاف اليه
 نكرة في المعنوية كتسوية المضاف اليه التخصيص زوال بعض شيئا
 نحو غلام رجل وهو طر وان كان المضاف اليه معرفة كتسوية المضاف
 منه تعريفة نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايئا غير
 مختص بواحد فاذا اضيف تعرفت وصار مختصا لواحد
 وهو زيد فان قلت هذا وان تعرف صار لواحد بعينه لكن
 لم يتعين الغلام في نفسه ان هذا التامم اذ كان له غلام
 واحدا اذ كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا في قضية لاضافة
 المعنوية قلت تعريفا باعتبار العهد تحقيقة انك اذا قلت
 غلام زيد جاءني فلا بد ان تشبه به الغلام معان من غلامه
 له من خصوصية له يد كجيت يرجع اطلاق اللفظ اليه ون

الاول للمضاف الغنم المصدر والاب
 القيم المشتق بالذاتي هو المصدر فان اضافة
 معنوية وان على عام وهذا هو بالذات وان
 كان المثل ذلك في الوسط

و دون سائر العلمان اما لكونه اعظم علما او اشهر بكونه علما
له و لكونه علما معهودا ثم قد يستعمل على خلافه و منه فيقال حكاية
علما زيدا من غير اشارة الى واحد معين و هذا لا يفي اعادة
التعريف باصل الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لو
معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كقوله لقد امرت علي بن ابي طالب
فصيت ثمت قلت لا يعني فانه لم يرد به لثما معينا اذ ليس اظلم ملكه
الحكم لنفسه و لمعني و لقد مرت علي بن ابي طالب من الدمام قالوا و كونه
لبنم يعني جعلت بسببه و صفاله و انما افادته اي التعريف بالتحقيق
هذه الاضافة من فروع على انه فاعل فاعادة اي انما افادتها الاضافة
المعنوية و دون اللفظية لان الاتصال معناه اللفظ و المعنى
انما في اللفظ فلان المضاف اليه متصل بالمضاف و منه في موضع
تنزيله من منزلة السنين و اما معنى فلان وضع الاضافة المعنوية
ليفيد ان لو احدهما بدل عليه لم يضاف مع مضاف اليه خصوصية
للباق مع فانه الاضافة المعنوية عند اسم اما ان اسم عام الى اسم
خاص بواسطة الحرف فلما كان الاتصال معناه اللفظ و المعنى
ان تعيد التعريف بالتحقيق مع المضاف بعد ما افادة التحقيق
اللفظي يكون قد رتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى و بهذا التقدير
يظهر انه فاع ما يتوقف في المصادرة على المطر و في اللفظية
في اللفظ فقط و المعنى على الانفصال و لذا سميت لفظية و لم

و لم تفرد ان تحذفها لفظيا فان قلت ماذا تقول في ضارب
رجل فان ضارب قد تحذف زال عنه بعض الشبه و بالاضافة
كان حاصل الضارب من رجل حين كان منصوبا به ايضا بل انما
يجعل اسم الفاعل اصنف الى مفعول هو **المفعول** و ادائه الحال و
الاستقبال لا يقال لام ذلك لان جعل فعل الله تعالى و فعله منزه
عن الزمان قلت كونه بمعنى الحال و الاستقبال بالنسبة اليها
و دونه و انما قلنا مدامنه بدلالة على المفعولين و هو اري
كل واحد منهما الخ و الكاف في كالمسح و لا يجعل اسم الفاعل كالمسح
بمعنى الحال و الاستقبال الاعتماد و عطف ما قبله بالمعنى اي لا يجعل
الاشراط اعادة الحال و الاستقبال و الاعتماد على احدهما
الشيء كما سيجي فيكون اضافة لفظية في تقديره لا انفصال
غيره من جهة التعريف او التحصيل فلا يوجب كونه صفة له فيكون
بدلا منه و يجوز فيه الرفع و النصب ايضا اما الرفع فعلى انه
جنس متبدا و مخذوف اي هو اي الله تعالى جاعل الخ و اما
النصب فتقديره اعني و على كل واحد من التقديرين
يقال في غير فهم انه نصب على الموح كما يقال انه نصب على الشتم
اذا قدر عامله انه اما على تقدير امدح فظاهر و اما على تقدير
اعني فلان اعتنا بالمتكلم و اهتمام به اذا كان لانه صدق
بغير الموح فالنصب على الموح في غير فهم يشتمل كل موضع يفهم من

من تقدير عامه المصحح هكذا الفاذا بعض من استأذني في البقاع
الله تعالى ويؤيد كلام شرح الباب فان قيل بعد جعلكم بآية رجع
الى جاعل بدلا منه اي من لفظة الله فابقي قسم من اقسام البديل هذا
استفهام الكاري واللام في لان اقسامه متعلق لما يستفاد من الاستفهام
المذكور كانه قال لا يفتح ان يكون جاعل شيئا من اقسام البديل لان
اقسامه اربعة بدل الكل من الكل ان صدق البديل علما صدق عليه لميل
منه كقولنا نحن احدنا القراط المستقيم صراط الذين فان صراط الذين
عني القراط المستقيم صدق وان تغاير معناه ما وبديل البعض من
الكل ان كان البديل بعض المبدل منه نحو جاني القوم اكنه هم وبعضهم
وبدل الاستعمال ان كان بينهما تعلق غير كليته والجزئية سواء كانا
الشيء مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قوله
نعم بسموكتك من الشجر الخرم قال في ادم يستعمل احد على الآخر
اصلا بهذا الاستعمال فانهم قالوا جاني فسمو البديل الى اربعة انما
سببه هذا بالاستعمال لان المبدل منه مشتمل على البديل كاستعمال
الطرف على المظروف بل في حيث كونه والآن على البديل جالا و
منقاضا حيث يشترط النفس في ذكره الى ذكر ثانياً بين ما
اجله اوله فيذكر البديل على ما اول عليه الاول منبئاً له في هذا
لا يجوز ان يقال في بدل الاستعمال بني الوزير وكيله لان الاول
غير محتمل لانه يوم فعم فان قولك بني الوزير ان الباني هو وكيله

وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده كان بدل الغلط لان ضرب
زيد مفيد بغير محتاج الى شيء آخر واعلم انهم قالوا يجب ان يكون في
بدل البعض وبديل الاستعمال غير عايد الى المبدل بل بخلاف بدل الكل فان
العينة صحتها ينعني عن المربط كما قالوا ان الجلة الواقعة ضمها اذا
كان عين المبتدأ وبارة عنه فلا حاجة الى الضم المربط نحو قل هو
الله احد وقوله حرم افضل ما قلت انا والبنين من قبل لا اله
الا الله وقولك مقول زيد منطلق لم ان هذا الضم قد يكون مقدرا
نحو جائت ثلثة زيدا اي منهم وبديل الغلط ان كان الاثنان بالكلية
منه وقع غلطاً نحو مرت به رجل خارجي ارا والمثلكم ان يقول
مرت به رجل من سبق لسانه الى رجل ثم تداركه فقال بجاري ذكره
وتلفظ به لدفع هذا الغلط فيكون الغلط في المبدل منه ولهذا
قالوا بدل الشيء من الغلط بالاضافة ولم يقولوا البديل
الغلط بالصفة فيجوز بدل الغلط بدل الشيء من الغلط قالوا
للاضافة في القسمين الاولين بيان في وجه الاخرين الى السبب
اي البديل الذي كان بسبب الاثنان به وقوة الغلط في المبدل
منه وقيل للاضافة في البديل الغلط لا في ملابسة كما في كوا
الطرقاء ولعل هذا اوله لان الاول سمي بالاسم بالاعراب وقد
يكون سببه الشبان كما يكون سببه الغلط وكذا في بدل الاستعمال
فاجتر فيما سبق وهذا اي بدل الغلط لا يكون الا في غير رتبة

وفكر ولهذا لا يجزئ في كلام الفصحى قوله جاعل لابي زان يكون منه
 الاول الك ايام يبط الى قوله اي قسم من اقسام البدل لان اقسامه
 اربعة ايام لا شعاعا بها الكلية والجزئية وهو اي الله سبحانه وشعال
 اي منسوخ بالعلو عنها ولا من الثالث لان الاشتغال انما يستعمل
 في الاجسام غالباً ولا من الرابع لان كلام المصنف ليس بكلام غير فكري
 وهو ظاهر على كون جاعل بدلا لفظة الله لان انتفاء الاقسام
 عنه اي جاعل باسمها اي مجبوا يقال هذا الكن باه اي بعبارة يعي
 كما يقال برهنة اي بكلمة بدل على انتفاء المقسم وهو مطلق البدل
 عنه اي عن جاعل وهذا اي قولنا لان انتفاء الاقسام اة مع قول
 اصل المعنى قول اي العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيره لا وجود
 للعلم الا في ضمن الخاص والافراد كمن يدور ويكره ونحو ذلك قلت
 ان التخصيف معنا ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية
 قوله مجازم سئل خبر ان اي مجاز كانت العلاقة المعنوية بين معناه
 الحقيقة والمجازي غير التشبيه مثل علاقة السببية والنبوة وغير
 بما فانه اذا كانت العلاقة هو التشبيه سمي المجاز بالاستعارات
 دون المسموع على ما سيجي ومن قبيل اطلاق اسم المسموع على التابع
 لان البدل في الحقيقة موصوفة اي موصوف جاعل وهو انما ياتي
 على الحكاية وهو الاصح وجاز رفعه على الجنة اذ التقدير اليه جال
 الخ قوله فالكلمة وفعت بدلا من الله موصوفا بكنية اخرى وهو جال

جاعل فلم يلزم ترك الواجب او الحسن واما الالة معترفا باللام
 فمن الاعلام الغالبة وتسمى اعلاما انفا فيه كالتجهم والصعق
 اعني ان الالة في الاصل من الاجناس كالتم نفع على كل معبود
 وباطل ثم غلبت ذات المعبود باحق كما ان التجهم فيه اسم لكل كونه
 ثم غلب على الشبهة وان الصعق اسم لمن اعابته صاعقة ثم غلب
 على قولين توكل اما الله بخلاف الهمة فمختص بالمعبود باحق
 لم يطلق على غيره اصلا وعلم يدل على هذا التقديم لانه اظهر اي كونه
 علمه بالاعمال واما على الموصوف او على غيره من الامور كمنه والسنة
 على ما سيجي اذ لو لم يكن التقديم كذلك لبطل العمل وقد ثبت علمه في
 المفعولين فان قلت من ابن علم قلت قد علم علمه في المفعول
 الك بشراة فحوي الكلام اي يتعلق قوله كالمسح بقوله جاعل
 الخو مع واذا علم في الك علم في الاول ايضا والابنم اقتضار
 العمل على احد المفعولين وهو على ما بين في المطولات فان قلت
 هذا انما يتم اذا علم في الك وهو لم يجوز ان يجعل جاعل مع العلم
 ويكون كالمسح مفعولا لفعل مقدر دل عليه جال كما قالوا في
 زيد معطى عمر ودرهما من ان درهما منصوب باعطى المقدر
 الدال عليه لفظ معطى قلت نعم يمكن ذلك لكن بشراة فحوي
 الكلام تمنع ذلك الفصل بعرفه من له طبع سليم وفيل مستقيم ولم
 ايضا ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب هو اي مذهب

وجوب النعت اذا بدل النكرة من المعنونة وهو جاعل معرنا لعم
 نعمه بالاضافة كما من المعنونة وهو الله معرنا او يلزم ثم كحسن
 بفحشين على من عيب اطهره وركامه بانه فيكون ح أي فيكون العجز
 كونه هو البدل في الحقيقة من القسم الاول بمعنى بدل العين في العين
 لا بمعنى بدل الكل في الكل حتى يلزم ما ذكرتم فمن ابراهم الكلاية والجزئية
 وبدلية جاعل على الجازية من القسم الثالث قوله بدلية مبتدأ
 القسم الثالث خبره وان امكن كونه من الاول بمعنى بدل العين في
 الاشتغال وجود التعاقب بينه وبين الكلاية والجزئية لا اشتغال الظرف
 على المظروف كما صرح به أي يكون معنى الاشتغال وجود التعاقب بين
 مطلقا التامة فلا يلزم ما ذكرتم من ابراهم الجزئية هذا فصل
 فصل الخطأ بيقولون به عند انعام طائفة من الكلام والاختار
 في الاخرى والتقديم ثم هذا او هذا الذي لا يراه كذا ذكر
 او وانه الامم هذا المذكور اذ غير ذلك مما ينبغي ان يكون معرنا
 سؤال ثالثة من نشأة السجادة اذ انفعته عن اقسام البدل
 وهو ان قولنا جاني زيد غلامه واخوه او غار من أي قسم
 من اقسام البدل قلنا انه من التامع وهو البدل الغلط لان عدم كونه
 من الاول استلزام عدم كون الكس عين الاول لا بعينه وكذا عدم
 كونه من الثالث وهو بدل الاشتغال ط لان شرط كون المبتدع
 بحيث يطلق ويراد به التامع وكون النفس عند ذكره منتظمة

ومنتظمة في ذكر التامع الا يري انما اذا قلنا سلب زيد يعلم
 ان المسلوب ليس هو نفس زيد بل الشيء يتعلق به من ثوبه وقلوبه
 او جلده او غير ذلك فتشاق الى ان يذكر ثوبه وهذا الشرط لا ينفك
 فيما قلتم من المثال المذكور فلا يكون من بدل الاشتغال فتعين انه من
 بدل الغلط لا بحصار الا قسم الاربع أي كالمذكور معرنا ذكره في
 خواش المطول شريف الدين الجمل جانيه ولكن فيه ما فيه ما هو موصول
 مبتدأ وفيه جملة ظم فيه مصلته والعايد هو فاعل الظرف اي الضمير الذي
 انتقل اليه من عامل المقدر والضمير الجمل والبارز عايد اليه ما ذكر في خوا
 المطول فيه المقدر خبره مبتدأ اي ثابت في المذكور في خواش
 المطول في الخلل وضعف حاصل فيه اي فيما ذكر معرنا لانه مثله لا لا
 لا يخفى ذلك كما يري من حصول ما فيه من الضمير بفتح الفاء والكلية
 او ضمير من انقصت بحجوة الادراك في هذا الكلام اي قوله
 فيه ما فيه اشارة الى اعراضه عما خواش المطول على وجه قيل
 هو ان يقال لا يراه انه تعالى كونه من بدل الغلط اذ يجوز ان
 يكون المثال الاول الكس من بدل الاشتغال لوجود التعاقب
 المعترضة اي علاقة الملكية والاحوة التي هي غير الكلاية والجزئية
 وكذا المثال الثالث من الاشتغال ان كان مع التامة وان
 بدل الغلط وانما قلنا على وجه لا يخفى عليك ان خبره بدو
 وجود التعاقب لا يكفي في بدل الاشتغال ان توهم ان خارج كفاية

الى ما يفهم من ط كلاً ففهم في نفسه كبد الى الاربعة بل لا بد من شرط
 كون المتبوع بحيث يخلق عليه اية على ما صرحوا في نواضع لا يخفى في الكلام
 متعلق بجعل المفعول الكسب بجعل قوله **كالمسح** اما الكاف اي
 هو اما الكاف وحده نصب على الحال وان كان الكاف ضميمة حال
 مفعول معه وتقدم اي اما ان يجعل الكاف وحده اي منقول من
 اي الكاف فهو بذكر ويؤتى وكذا اياه في ظرف يجوز ثانياً
 الكلمة وتذكره باعتبار ظرف مفعول معه كمثل هذا انما يتم على
 رأي الاخص لا على رأي سبويه فانه لا يحكم باسمية الاعداء في
 حيث يدخل حرف الجر كقولهم نحن عن كالبهم منهم اي من غير
 البهم الذي يذهب للطائفة ان قلت ما الفرق بين كون الكاف
 اسما وبين كونه حرف جر قلت الكاف كذا على ما صرحنا اذا كانت اسما
 يكون المرد بهما متبوعاً وعلية او تجاوزا من غير ملاحظة خصوصية
 واذا كانت حرفاً فليكون المرد بهما تلك المتبوعين خصوصاً في
 ذلك بالاعلام والتواين كما في سائر الاسماء المستكنة او الجاهل
 بالحجور ان جعلنا صاحب حرف جر اي كائناً كالمسح **في الطعامة**
 متعلق بجعل ايضا كلاً بما ظم في اي قوله في الكلام م قوله في
 الطعامة م ظم فالعول مستقر وانما قال كلاً بما لان قوله
 كالمسح على تقدير م فيه الكاف ظم في مستقر لانه في الال
 احوال في الكلام اعني خبر المبتدأ لان الجعل الكائن

الكائن بمعنى النقص خبري مجري افعال القلوب في خبر القول
 على المبتدأ والخبر لا في حضا بصر على ما صرحوا عليه بقولنا في خبر
 القول عليه ما لان حضا بصر بظرف ضعف ما ذكر في الفتوح حيث
 قال هو من افعال القلوب المستندة للمفعولين المستندة الاقتصار على
 احد المفعولين فان امتناع الاقتصار على احد المفعولين من حضا
 افعال القلوب لا يجوز في غير ما من تحتها ولا يمكن ان يقال ليس
 المرد من امتناع الاقتصار المذكور معناه اقتصار المذكور على احد
 خبر من حضا بصر حتى يرد ما ذكرتم بل المرد امتناع اقتصار العمل على
 احد فتدبر فانه فيفسر فان قلت ما الفرق بين الظرف والظرف
 والمستوفى قلت ان الظرف مطلق سواء كان ظرف زمان او مكان
 او جازاً او مجروراً فانه جار مجري الظرف لا احتياج الى الفصل
 احتياج الظرف اليه ولما سببه لان الظرف في الحقيقة جار
 ومجرور لكونه مفعول في ذلك اسما وبعضهم ظم فاصطلاحاً
 انما يكون مستقراً اذا اجمعت فيه مورثات الثلاثة الاولى ان يكون
 المتعلق بفتح اللام اي متعلق الظرف متضمناً فيه بفتح الهمزة اي
 يكون الظرف بحيث يفهم منه غير فاعني عاملة ان لم يعلم الاق
 العربية واوضحنا ذلك ان يكون المتعلق من الافعال التي
 كالمحلول الكون والوجود والاستواء والثالث ان يكون المتعلق
 مقدراً غير مذكور واحتملنا بالشرط الاول عن مثل مررت

هو ان الظرف اذا اتفق بالاول المذكور
 كان العمل المطلق لانه انما يقع في
 العمل اذا كان الظرف مقدراً على الظرف
 في بيانه فبذلك هو جار دون العمل
 المقدر فليكون مستقراً العمل ثانياً

به يد فان المتعلق هو المور والمور ليس متضمنا في الجار والمجرور
 بل هو امر خارج عن الظرف اي لا يفهم منه عمر فانه قطع النظر عن غيره
 واحتمر زنا بالثالثين عن قولنا زيد في الدار اذا اتقد رصقته اكل
 بوقية دالة عليه منهننا المتعلق مقدرا في الظرف لكنه ليس من الافعال
 العامة ولذلك يحتاج ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه وان كان
 عاملا احتاج اليه عليه ان خاصته المستدركة لاكتفاء بتقدير
 الفعل العام الذي هو اقل من ايت التقدير لا وجوبه على ما نشأ
 اليه الشريف في شرح المفتاح وقد صرح الفصل الجنيته بانهم تقدير
 في الظرف المستدركة مقدرا عاثا اذ لم يوجد قرينة مخصوصة اما اذا
 وجدت فلا بد من تقدير لانه اكثر فائدة وتحقيق الكلام في
 هذا المقام على وجه يتضح لمدا ما قال الشريف المحقق في خواش
 الكشف من ان هذا القسم من الظرف انما يسمى مستدركا لانه
 استدركه معنى عاملا ففهم منه لم يفهم منه سوى الافعال العامة
 كان العامل المقدرة تلك الافعال ان يفهم معانيها من خصوص
 الافعال كان المقدرة بحسب المعنى فاعا مضافا كما في بسم الله الرحمن
 الرحيم فانه تدفهم تارة بوقية الشروع في القارة مخصوص
 فعل القارة فيقدرا بسم الله واخرى يفهم بوقية الشروع
 في القيام مخصوص فعل القيام فيقدرا بسم الله ويؤخذ ذلك
 بحسبه المقامة قال ذلك اي تقدير الفعل الخاص لا يلزم من

في قوله تعالى
 بسم الله الرحمن الرحيم
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

من كونه ظرفا مستقما لان معنى ذلك الفعل الخاص استغنى
 ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاحكام لما كان تقدير
 الافعال العامة مطرد لا يعتبره النجاة وفسر المستقر بما عمل
 محذوف في عام انتهى كما هو واحتمر زنا بالثالث عاذا كان المتعلق
 متضمنا للظرف وهو من الافعال العامة لكنه مذکور لفظا نحو زيد
 حاصل في الدار واذ لم يوجد هذه الشروط الثلثة يكون الظرف
 لغوا والحاصل ان الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط باسرها
 والدغوية بعدم احدها مثال المستدرك نحو زيد في الدار اذا اتقد
 المتعلق حاصل ومستقر او موجود او كان او نابت او غير ذلك
 ومثال اللغوز يد حاصل في الدار وممرت به يد واعلم ان قولكم
 الظرف مستدرك بفتح القاف على حذف الاربعة الى مستدركه
 محذوف من قبل قولهم لما لم تنك كما يشهد به كلام الشريف في
 التسمية بالمستدرك وقد عرفت منهننا واما وجه التسمية باللفظ
 فهو ان الظرف في هذا القول اللفظي بالنظر الى ظاهر الكلام
 لان فضله يتم الكلام بدونه او لانه ملحق في جملة العمل حيث
 لا يعمل اصلا لانه المظهر ولا في المضمرة قال بعض المحققين من
 شراح الباب وهو تسمية خالية عن المناسبة يعني انه لا
 مجرور قال واما انا فلما احب تسمية باللفظ لو قو في التنزيل
 والحديث ففيه اذن اخلال باب فسميانه ظرفا خاصا

اي خاصا عامه وسحبنا المستوفى فاعاما اذ الموقوف في الاول
 مخصوص لعل في استعمومه انتهى وما له حظ من الاعراب الموقوف
 ولا يتم الكلام بدون بل هو جزء الكلام وليس له فاعاما اذ الموقوف
 بكسر اللام لعل المذكور والاعراب كذلك لعل ويتم الكلام بدون
 قال بعض الفضلاء في المناظر ان القوم قالوا المستوفى حفظ
 محل من الاعراب دون الموقوف لم يجدنا في كلامهم ما يحققه بين
 من منهم منه حتى لا يربط عليهم الا شئنا ان في الاعراب المحل حيث قالوا
 بن بديع مرت بن بديع محل النصب هو لغو فاقول متوكلا على ادعي
 ومعدا على فضلاء ان ما دعي بذلك ان لا محل آخر له من الاعراب
 هذا المحل لانه لا محل له من الاعراب اصلا والمستوفى ذلك لا يربط
 انك اذا قلت زيد في الدار في الدار له محل من الاعراب من جهة
 بعدة بالجنبة الحقيقه وحل اخر غير من جهة انه هو الجزء بعد حذف
 ذلك بدليل استقلال الضميمة اليه فلعل محلان في الاعراب على ما لا يخفى
 ذوي الباب بخلاف ما اذا قلت زيد في الدار فانه لا محل له
 انتهى كلامه لكن التحقيق الذي يحل به بعد النحول وبه دل به في القوم
 وهو التحقيق بافتقار قال بعض المحققين في انك اذا قلت مرت
 بن بديع فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمرت لا محل له من الاعراب
 والمنصوب المحل على المفعولية هو المجرور فقط وان كان الاكثر
 على خلافه وهو ضعيف لان الجار كالجزء من الفعل لا لازم بحرف

بحرفي هو الجار مجري المنصوب اليه لا يربط ان معنى مرت بن بديع
 زيد او جوه الفعل لا يكون معموله لانه لو كان الجار والمجرور في
 محل النصب لامتنع متعلق بمرت لانه لو تعلق به لكان ظرف
 لغو فلم يكن له محل من الاعراب في هذا التحقيق الذي ذكره هو المبدأ
 لغو لهم لا حظ له من الاعراب ويؤيده ما ذكره في كتب المناظرين
 من ان التحقيق هو ان المنصوب محل والمرفوع المحل هو المجرور فقط
 لان انما الجار في تعدية الفعل افضاء الى الاسم كالمحرف والضعيف
 وان جعل القوم المجرور مفعولا محلا متساويا هذا يقولنا انما هو
 ان الظاهر قول السامع ولا يتم الكلام بدون المستوفى بل جزء الكلام
 بخلاف الموقوف فانه يتم الكلام بدون هو ان الجار والمجرور اذا لم يفرق
 جزء من الكلام كما اذا وقع صفة لمفعول او حال منه لم يكن له محل من
 الاعراب قد مر حواجلا في ما قبل فاعترف به السامع في هذا الكتاب
 تامر ولا تغفل على وزن لا تنقسم فانه حيث شريف
 مجرورة معطوفة على محذوف اما بعد الصلوة وصح اي الصلوة
 من الله رحمة ومغفرة ومغفارة من الجن والانس دعاء ومن
 الملك استغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان احدهما
 لغوي وهو الدعاء قبل منه مساهلة لانه الصلوة لغة ليست
 بمختصة في الدعاء بل مشتقة من الثالث بجعل قول الله ان الله
 وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا

تسلما انتهى كانه فان قيل كيف استعمل معناه معا والصحاح
 علوم المشتمل لا يجوز مطلق قلنا لا نعم انه استعمل معناه معا
 فان تقديم ان الله يصلي وملائكته يصلون على ماضيهما او ثابتهما
 شرعي وهو الاركان المعلومه اي الارض الستة التي هي التربة و
 القيام والهاء والكرواح والسجود والقعدة الاخرة مقدار التربة
 والافعال المخصوصة كالقعدة الاولى وكلمة الكرواح والنظر الى
 موضوعة السجود وقت القيام وغير ذلك من الواجبات الستة التي هي
 الهاء الفاتحة وضم السورة اليها ورعايته الترتيب فيما ذكر في
 الصلوة على سبيل الفضة وتعدل الاركان والجر والافعال ومنها
 يجرد ويخفي والتشديد في القعدة بين السنتين للتميز عن التربة ورفع
 اليدين للتحريك ونشر اصابعه وجمع الاطراف للتكبير الشا، والتعوذ و
 التسمية والشاهدين ستموضع بكيفية على سبيل كنه السرة وسجدة
 ثلث واخذ ركبته بيديه وتفرج اصابعه بكلمة السجود وتباعد
 واقتصر على جعل اليد في ضرب المعنى والآداب التي كلفه
 عند التشاوب اخراج كعبه من مكة عند التكبير غير ذلك ما ذكر
 في الفروع فمن اين جاز ان يكون الصلوة من الله تعالى لمع التربة
 ولم يفرق كونها بمعنى الدعاء من عباده وبمعنى الاستغفار من ذنوبه
 لكونها موافقتين لمعناها اللغوي تدبر قلت لما كان للصلوة
 حقيقة وهي الدعاء والاركان المعلومه والافعال المخصوصة

المخصوصة وغاية بالتميز عطف على قوله حقيقة ومع التربة
 ولما كان معناها حقيقة غير منصورة من الله لانه دعاء والدعاء
 سؤال يعاد المخصوص وهو يدل على الاختصاص والله تعالى منزه
 عنه عن الصلوة على غايته وهي التربة واعلم ان التربة في الأصل
 التعطف رقة القلب وهي كيفية نفسانية تتجلى في حقيقة
 رقة فجل على غايته وهي الانعام وبمثل هذا قول الكيفيات للنفث
 المنسوبة الى الله تعالى في الآية ان كالحيا والغضب في غيرهما فاعلم
 ان حروف العطف عشرة عند بعض النحاة ومنه ابن الحاجب
 وهي الواو الموصولة للجمع مطلقا اي للجمع بين التابع والمتبوع في
 ثبوت امرها كقوله قام زيد وعمر واو في الموصول من حيث كونهما
 زيد وقدم عمر واو في التحقيق كقوله قام زيد وعمر وسواء كان
 الجمع مع ترتيب التتابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد
 وبما جمل ليس في الواو دلالة على احد هذه الاحتمالات ان لم يكن
 الوجود عن احد هذا وتعين بمعونة الآية والفاء الموصولة
 للجمع مع الترتيب بلا ملاحظة ثم الموصولة للجمع مع الترتيب محذورة
 وان كان المقام في الترتيب فيقال ثم مع هذا للتدريج الترتيب
 اي هو الاشعار بتتابع الامرين بمعنى ان احدهما بعيد عن الآخر
 رتبة اعم من ان يكون الاول على الثاني ادنى او بالعكس
 وهي اي وتم لا تجزى الا عاطفة مطلقا سواء كان مفردا او جملة

وقد تحققتا، الثابت للثابت كذا في قوله فثبت
 ثبت قلت لا ينبغي قال لا عام المروني الثابت في ثبوت علامة الثابت ومفعله
 العلامة ينصل بالاسم وبالفعل الا انما يتبدل في الاسم معاً في الوقف في الفعل
 الآن بلا قبل التكن ويكون ثانياً في الوقف الوصل جميعاً وقيل دخول الحرف
 فاذا دخلت حركت بالفتح خربت ولات وثبت وبقى ثانياً في كل حال انتهى
 وحتى الموصولة للجمع مع الانتفاء المعرف في الاستتار بشرط كون الحرف
 الاقوي او الاضعف في المعطوف عليه لو يتوكل وينبغي من التحقيق او اوانا
 الموصولة ان لا حد للمقدّمين بها لكن لم يجب في اذكر انما قبل المعطوف عليه
 ولزم في اما كل واحد من الواو قبلها وهذا لم يجعلها عطفية بل جعلها
 وقيل بينهما فخر من حيث ان اما لا يقع في التثنية مثلاً لا يقال لا تقرب
 اما زيدا واما عمرو ويقال دعهما واما ينبغي ان يعلم ان اما ربما ياء لا و
 نحو هذا اما هذا اذ ان ربما يحكي غيبة مكره ايضا اذ كان في الكلام
 عوض عن كسرهما كذا اما ان تكلمتني جديلاً والافاسكت فقول له ان
 تكلمتني مبتدأ فخره فذو في تلكمك بجليل موجود والعوض ان التثنية
 المدغم فوزان في لام لا الثانية وربما يحكي نفع الحفرة على ما حكاه قطرب
 واهم وجه مقصده تدخل المفعول في الجمل بعد حذرة الاستفهام وطلب ما يتبعه
 ما ثبت من احد الامرين ومنقطة لم يفتح بل الحفرة بين الجملتين ويجوز
 بعد الجملتين بعد الاستفهام الحفرة وحصول الموصولة لتقف ما ثبت
 للمعطوف عليه عن المفعول الذي عطفته نحو جاز في زيد لا عمرو فلما جئنا الابهو

بعد الايجاب لا يعطف به الجملتين بل الموصولة للماضى اب
 قبلها الى ما بعد ما مفعولها وكان او جملته من الاثبات ومن النفي الى النفي
 والاثبات ولكن الحقة الموصولة للاستدراك اي لندرك
 الوهم لالتدراك الغلط فيما قبلها كبل ويكون ذلك في المفعول والجمل
 لكن في المفعول بعد النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعد ما لكن لا قبلها ولا
 محال لا اعتبار من النفي في المعطوف وهذا وجهي ثمانية عند البعض
 وجه ما عدا اما ولكن واحد عشر عند السكاكي حيث قال في المضاعف وي
 على قوله لكن الجمهور على ان ما بعد اي عطف بيان لما قبلها وقد ابد
 رأيهم بان ائمة اللغة يفسرون في الفجر لم يرفع المتصل بل انما كبر
 وفصله الفجر المحرور بل عادة الجاز وان سائر حروف العاطفة
 يفتق في المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسير يبالوا و
 الفا قليل وتسعة عند البعض ومنه التفسير وجه ما عدا اما لا
 فيما اي في اما مانعا لكونها للعطف اللام في كونها صلة المنه وقوله
 من وجهين منفعة مانع اي مانعا كانه من وجهين الاول وقوعه قبل
 المعطوف عليه في نحو قولنا جاني اما زيد واما عمرو والى دخول حرف
 عليه في واما ولو كانت حرف عطف لا تمنع دخول حرف عطف اخرى
 عليه الا يري انه لا يقال جاني زيد واهم وجهين الثاني انما يبين الجملتين
 ذلك البعض للعطف والحاصل انهم اي قائمين بان حروف العطف
 تسعة لم يجعلوها حرف عطف لورود التثنية على ما في الجملتين في نحو

قولنا جاني اما زيد واما عمر بان يقال ان حرف العاطفة فيه اما
اما الاولى واما الثانية فان كانت الاولى مضمومة جانية فما المعطوف
عليه استفهام الخاري على سبيل النكار وان كان حرف العطف الثاني
فجاء في حجة الواو الى حرف العطف وحل هذا الاشكال بمنية على عهد
مقدمته اي بسطوا وجه ان الثانية في اما المبنية بمنية اقول فقول
بعضهم وهو ان حرف العطف الثاني في اما الثانية في اما الثانية
لست عاطفة لاولى ولا الثانية في اما الثانية في اما الثانية
هو الواو واما احدها فللمتدبر والتفريق فقط وقول بعضهم اما الثانية
اما الثانية دون اما الاولى مستشهدا بمصحة قيام او مقام نحو جاني
اما زيد وعمر ونحو يكون الواو لعطف اما الثانية على اما الاولى فيكون
اما الاولى للمتمديد فقط واما الثانية للمتمديد وعطف عمر على زيد
في المثال المذكور وقول بعضهم وهو لا ملام الاندائية ان اما الاولى
والثانية مجموعهما حرف عطف الواو كما قلنا قد عطف اما على
اما في بعض الحروف احدى واما الاولى واما الثانية قد عطفنا عمر
على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول فلا وجه لتقديم بعض العاطفة
على المعطوف عليه قال نجم لا يمتد والحق ان الواو في العاطفة واما
مفيدة لاحد الشئين غير عاطفة الواو اذن في قوله اما الا اجمية
اما الى اننا قد ردنا ان هذا السؤال على هذه الاقوال الثلاثة اذ يرد في
السؤال باختبار المذهب السك ولكن قد يرد ذلك المذهب بانه لا يمتد

بمنه من مضمومة قيام او مقام او يكون للعطف كما وفان ان المضمومة
قد يقوم مقام اما بالمصدرية مع ان الاولى ناصبة للمضارع دون
الثانية فافهم هذا فالتجرت عن معاني هذه الحروف العاطفة بينا
بينهما لا يبق بهذا المقام ولكن قد اشترطنا اجمالا تنجما للفايد
على نية على حرف خبر نية خبر وربها والفهم خبر والحل لكونه مضافا
الى النية وهو اي الفهم المذكور راجع الى الله الجار والمجرور متعلق
بالصلوة والنية في النبوة بضمينين وتشديد الواو ووجه الى النبوة
على وزن فعول كالمذكورة والانونة فاصلة بغير المحمزة ووجه اي
النبوة ما ارتفع من الارض في النية شتر على سائر خلق هو اي النية
ح اي على تقدير كونه في النبوة فيقبل بمعنى مفعول اجمع انبيا او النبي
ما خوذ من انبياء بفتحين وهو كونه في النبوة من اجتهاد الله تعالى
وهو ح فيعمل بمعنى الفاعل اجمع متساويا وكج ايضا على انبياء لا
يقال كيف لا يعود لانه مثل اجمع والتصغير والاشياء الى اصولها
لان المحمزة لا تبدل لانه لا بد من ابدال جمع ما اصل لانه فسر على كونه
واعباد وقيل النية هو الطريق ومنه لا يقال للمسلم من الله تعالى انبياء
لكونه طريق الهداية الله تعالى فان قلنا الفرق بين النبي والنبي
قلنا بينهما عموم ومخصوص مطلق لان الرسول مذكور في كتاب تبارك و
المرام اليه وهو الامانة ومعنى في القلب بغير بقى الفضل لا يطريق
الوسوسة والنية من الله لا الحام لا اليه اعم من ان يكون له كن لا

فكل رسول ينسب من غير علم فكما اطلق النبي على رسولنا محمد ص
كما اطلقه المص عليه ص في قولنا الصلوة على نبيه فالمراد به النبي
الذي هو مجمع التمسك بالاي لا النبي الذي وجد بدون التمسك
تحقيقا لمعنى العموم فليتنازل في هذا المقام لئلا يكون المراد به
ذكر جعل المص قوله محمد عطف بيان لنبيه وهو محمد وعطف النبي
وهو النبي الذي جئ لا بصلاح نفس سابقه لا بصلاح باعتبار الذات
على معنى فيه كانه الصفة انما يكون باسم محقق بالميات بفتح الباء
بمستوى عند اكثر النحاة وعند بعضهم وعنده اي الفاعل التفتازاني
لا يلزم كونه اسما مختصا به اي لم يتوهم معنى انه لا يجب اختصاص ذلك
الاسم به على الاطلاق بل لا يلزم ان يكون مختصا به في الجملة وانما يقال
اي بعض ما يطلق عليه لفظ المتوهم اما تحقيقا ان قصد بعطف النبي
ازالت ابراهيم تحقيقه اما تقدير ان قصد به رفع ابراهيم تقدير قوله
لا بعد العاد قوم هو وذلك انه لو قدر استثناء اما من ان كانت
الاسم بينهم وبين غيرهم اذ افاض جواز الخلاف اسمهم على غيرهم من كثرتهم
ايضا فيما استشهدوا به من العترة العناد او غير ذلك كعثور لا يندفع
ذلك الاستثناء بجعل قوم هو وعطف بيان لادع عطف البيان فمهمنا
لرفع ابراهيم التقدير في غنى بالمقصود وحفظا له عن مشابهة توهم
غيره ثم اذا قصد به المدح لم يجب الا اختصاصا صلا لا مطلقا ولا لزوم
واستدل ذلك البعض بقوله المونر العائذات بسم كبريا كنانية

كنانية بسم العجل والتسند قوله المونر بجر وربوا والقسم العائذات
الطائفة النتائج من الجبوات انا جمع عائذ وهي اي العائذات اما منصوبة
بالمؤمن لا تامة على الموصول لان الالف في اللام فيه بمعنى الذي اما
مجرورة لا تامة المونر البسم اضافة لفظة فاعطفها منصوب
او مجرور على انه عطف بيان لما وقولنا ان فان الطيف عطف
بيان للعائذات به انه ليس بمختص لما يحمل عليها وجملة بسم كبريا
وركان بضم الراء جمع ركب من فوع على انه فاعل كبريا والفعل كبريا
المعجزة او بغيرها والتسند بفتح السين اسمان هو موضوع في الحرم ومعه
اقسم بالله الذي يؤمن من الطيور والعائذات اي يجعلها مونة بحيث
يسبحها على سبيل الرفق والاشتياق ركان مكنة بين صدين لموضوع
لكن لا يستلزم ان يكون التا اوضح من الاول هذا استدراك من قوله
وعطف البيان انما يكون باسم مختص اي استلزم الاختصاص لكن
لم يستلزم الا وصية لجواز ان يحصل لا بصلاح من اجتماعها اي جواز
ان يوضع متوهم عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد كما
اذا استعملتون رجلا بعمره وكنت واحد مع عشرين من غيرهم بانه
حفظ لا شك ان ابا حفص اوضح من عمره في حال الانفراد واذ
فيل جاني ابو حفص عمر كان موضوع حاله قطعاً وكذا لا يلزم ان يكون
التا مواشيه من الاول فان زيدا اذا استشهد بكنته كثر من استشهد
باسم مكنة كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف

بيان او مخرجه ان المتبوع اشهر وهو اي عطف البيان بجي
 للايضاح غالباً وان جئ به للمخرج قليل كما قال صاحب الكشاف
 ان البيت اكرم من قوله في جعله الكعبة اكرم عطف بيان للكعبة
 جئ به للمخرج لا للايضاح قوله ان البيت اكرم بكسر الهمزة والقوة
 معقول اقول كما جئ الصفة كذلك اي للمخرج والفق بينه وبين الصفة
 ان الصفة مشتقة غالباً قوله بخلافه في محل النسبة الحالية في محتم
 مشتقة اي كانه بخلاف عطف البيان والفق بينه وبين البدل ان
 البدل مقصود بالنسبة في الكلام وذكر المبدل منه كالبيت والنوطية
 له واعترض عليه بحجج الائمة الاسنة باوي بان لا يحتم ذلك في غير اللفظ
 فان الاول في الابدال الثلثة نسبة اللفظ الظاهر ولا بد ان يكون في
 ذكره فائدة لا يحصل لولم يذكر من الكلام الفصحى في اللفظ كما كلام الله
 وكلام نبوته ثم قال بل لا يري عطف البيان الا البدل كما هو في كلام
 سيبويه واجاب عن الشرف بان قال الظاهر انهم لم يردوا انه
 ليس مقصوداً بالنسبة اصلاً بل ارادوا انه ليس مقصوداً اصلاً انه
 والحاصل ان مثل قولك جائز اخوك زيدان قصد فيه الاسناد الى الاول
 وجئت بالاشتمال له في توضحها فاك عطف بيان وان قصد فيه
 الاسناد الى الكسبة بالاول توطئة لمبالغة في الاسناد فاك بدل
 في يكون التوضيح الحاصل به مقصوداً به مقصوداً بفتح المقصود الى هو الاسناد
 اليه بعد التوطئة فاله في ط كما حقيقة المتأخرين وعطف الشيا بالعكس

بالعكس لان المقصود منه هو الاول دون الثاني فانه بيان للمادة
 والبيان فمجه المبين ولولا المبين لم يثبت به ذكر الامام طريقت
 ان الخاة قالوا الوفا رجل زوجتك بنيت فاطمة والسم بنيت
 عاتمة فان اراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط لم يقع
 في معتمد الكلام وان اراد البدل لم يقع لان الغلط وقع في معتمد
 الكلام وان اراد البدل لم يقع لان الغلط وقع في معتمد الحديث
 ثم وصف المصنوع بمجال الغاية اي بحال هو الغاية في مرتبة
 الكمال بقوله **سيد** اي مقتدي **الانام** اي الخلايق ليسد مجرور
 على انه صفة محمد والانام مجرور بكونه مضافاً اليه ليسد المصنف
 اما التخصيص هو اي التخصيص عبارة عند الخاة عن تقليد الاشتمال
 الحاصل في النكاح بكسر الكاف مخو رجل عالم فان رجلاً كثر بحسبه
 الوضع في كل فم ومزافه الى الرجال فلما قلت ذلك لا احتمال في صفة
 به ومزافه الى العالم انما قال عند الخاة لان الممراد بالتخصيص عند
 اصحاب المعاني والبيان ما يعم تقليد الاشتمال في رفع الاحتمال قال
 الفاضل الشريف الظاهر انهم ارادوا الاشتمال المعنوي لان
 التقليد انما يتصور في شبه بل المحل بيان كما في رجل عالم وكذا فلا
 يكون جارية في قولنا غيرة جارية صفة مخصصة طيلة وقد قيل
 في تقليد الاشتمال على ما هو عظم من الاشتمال اللفظي والمعنوي
 ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قلت الاشتمال بان رفعت

ما هو مقتضى اللفظ وجبت معنى واحد فلم يبق الاشتراك المعنوي
 بين اقر ذلك المعنى او القصة للتوضيح وهو اي التوضيح عبارة عن
 الاحتمال خاصا في المعارف علما كانت المعقولة او لا نحو زيد العالم
 او التاجر او الرجل الاعرج والتاخر فان الوصف فيه قد تناقض فيكون
 لان زيد الرجل التاجر وغيره فلما قلت التاجر قلته فوجهه وتبين
 وكذا الرجل الاعرج او القصة للمخرج نحو زيد العالم او للذي هو زيد
 اجا صلا والشمس نحو زيد الفقير او للتاكيد وذلك اذا كان الموصوف
 متصفا بالمعنى ذلك الوصف نحو ذهب امس الذابره به في الدابة مثلا
 على اجل امس ان قيل كيف يعجز جعله صفة له هو موصوف للام وامن
 كذلك قلنا ان امس موصوف ايضا لانه متضمن للام لكونه محددا
 الامس المعرف في الدابة على الكسر وانما كان هذا الوصف للتاكيد
 فان امس يدل على الدابة وهو على وزن الدخول في حال اليوم ورو
 والدابة ما كيد له وهذا اشارة الى اقسام الثلاثة المتقدمة دون
 كونه للتاكيد فانه لا يتوقف على كون الموصوف معلوما قبله بل على
 تضمنه للوصف كاعرف انفا فلو قدم قوله او للتاكيد على قوله او
 للمخرج لكان اوله يعني ان كون الوصف للمخرج اوله لزم او لزم
 اي كونه للمخرج الا اذا كان الموصوف معلوما اي معينا عند المخاطب
 قبل ذلك الوصف اما بان لا يكون له شريك الاسم نحو اعوذ
 بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون

يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف والاي وان لم يكن
 معلوما قبل الوصف فيكون الوصف في قبيل التخصيص والتوضيح وكونه
 للتاكيد في قبيل اقره والقصة ههنا اي في قوله محمد سبدا لانا جنت
 الجنة والمخرج لم يخرج **وعلى** المعطوف على نبتة والضمير راجع الى محمد والجار
 والجار مرتبط بالصلة في الفتحاح الال الرجل مصله وعباله والله ايضا
 ابتاعه والمرد ههنا المعنى الاول بدليل ذكره لا صاحب وفي ههنا قبل كما
 ذكره الاول حده يكون المراد به اسم من اصل البيت اي المعنى الكس اذا ذكر مع
 الا صاحب يرد به اصل البيت عدم هذا كمن الحق ان المراد به المعنى الكس اي المعنى
 الاتباع وهم المؤمنون لا المعنى النفس كما في ال مسمى والهم من علم ما قبل
 ولا المعنى اصل البيت خاصة بدليل قوله نوه انه ليس في اصل البيت لم
 يتبعه بدليل ان المقصود في ذكر الال ههنا تعميم الال على امثال القول
 اذ اصليتم على فتموا وقالوا لم لو تمت لغفت وللتعميم تعميم فاما ذكرنا
 وانما ذكره لا صاحب به تقديم الال على الاتباع فهو تخصيص بعد
 التعميم لا جعل التعميم والتخصيم كما في قوله تعالى تنزل الملائكة
 والروح واصلا الى اصل على راي بدليل ان تصغيره اصل اول بالواو
 على راي اخر وفي بعض الكتب الخوية او الال كمن تين وهو سهر عليه
 ابراهه في الفتحاح في اول بالواو وروي عن الكسائي انه قال سمعت
 ابا عبد الله في الفتحاح في العرب جيل من الناس لي طائفة
 منهم والنسبة اليهم عن ربي وهم اصل الامصار والاعراب منهم كما

الباء بـ خاصة والنسب اليهم اعلم بـ والاعراب ليس جمعا لـ
 بل هو اسم جنس انتهى بقول اصل اصيلا والـ ويل تصغيرا واول الاصول
 كما رسم من قال اصل ال اصل واصل استعمال في الاشراف جمع شريف بمعنى
 عليا كتم وابتاهم ومنه في خط عظيم الخط بفتحين فطر المخل ومنه في دين
 او بامثال آل فرعون كان اداخه ويا اوله خط عظيم كجب الدنيا والاخرة
 كحوال محمد قوله دنيا ويا اواخي او يا خير مقدم كان وقوله اواخي ويا عطف
 عليه فان قيل لم لم يقل دنيا ويا مواتي قوله خرا ويا قلنا ان قوله
 اجواز اثبات الالف نحو دنيا عند النسبة وتحقيقه سبدي بغير فصل الاثبات
 ان تذكره بضم الطالين وهو الالف في آخر الاسم المنسوب اما ان يكون
 ثالثة او رابعة منقبة كانت تلك الـ اوزايدة او خامسة فضاء
 ثالث ثلثة والـ اربعة المنقبة تقبلان واوا نحو مصوي ورجوي المهيوي
 والمهوي والـ اربعة الزايدة في ثلثة اوجه اما نحو جيل فلكوننا زابدة
 كذا، الثابت اما القلب نحو جيل فلاننا نحو المنقبة واما الفصل
 بالالف بين الالف والواو فلاننا فعلنا بفتح فاعل، لكون العنقا زابدة
 وقالوا دنيا ويا كما قالوا حمراوي ولا مشابهة في المنقبة تلك المشابهة لكوننا
 غير زابدة فلا تحل فيها في الالف تحتمل ان يكون زابدة والمنقبة واوا
 الالف الثابت وتحتمل ان يكون المنقبة في الالف الثابت والواو زابدة
 واما الخامة فلا يجوز فيها الالف لظول الاسم في السادة الخذف اظلم
 لاننا اطول لفظا كجباري فقالوا جباري بالخذف فلم يقولوا جبار وي

جبار وي بالقلب او تقديره كجباري فقالوا جباري بالخذف يتنزل
 حركته منه منزلة طرف الـ في التقدير فاعلم ذلك فانه يمكن في موضع
 يتنزل خلاف الاصل فانه لا تخفى استعماله بالاشراف اصل الجاهم قلبت
 اليه في اصل حمزة كالفيت الحمزة باء في اصل راق لوب طر بها
 ان قيل كيف يقال قرب مع اتحادهما خراجا وهو خلق قلنا انهما وان
 كانا خالصين كسما ليسا في موضع واحد من الخلق ان الحمزة في اقصي خلق
 والـ في موضع قربة من الخلق ثم قلبت الحمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا
 مع كونه فصار الـ في سبعة في الاشراف وغيره مثالا لاشراف
 يقال اصل الدين واصل الامان وغيره لاشراف اصل النفس هل الفجر
واصحاب جمع صاحب كظاهري اظهار فيه بحث لان الاصحاب جمع
 صاحب في غنار القحاح وجمع الصاحب صبح كركب ركبة صبحه كفارة
 وفرة وصحاب كالج وحياء وصحبان كن في شباب الاصحاب
 جمع صبح كفسح وافرار والصحابية بالفتح الاصحاب جمع في الاصل مصدر
 قلت لم يجمع فاعل على فعال فاعله الاصل الحرف فقط وجمع الاصحاب
 اصحاب انتهى لا يقال لما كان الاصحاب جمع صبح هو جمع صاحب
 قال هو جمع صاحب قصير المسافة لان قوله كظاهري اظهار فيه بحث ثم
 المختار عند جمهور اصل الحديث ان الصحابي كل مسلم راي الرسول وم
 وقيل وطالت صحبة وقيل وروي عنه وقيل اذ رآه الرسول هكذا قيل
 كان اهل الرواية عند وفاته مائة الف واربعة واربعة عشر الفا

انما لا يقال الا بالاشراف والـ بالاشراف والـ بالاشراف
 انما لا يقال الا بالاشراف والـ بالاشراف والـ بالاشراف
 انما لا يقال الا بالاشراف والـ بالاشراف والـ بالاشراف

وهو اي قوله اصحابه معطوف على اسم والفيم خبر ور المحل لاضافة لانه
اصحاب اليه راجع الى النبي **م** **مؤيدي** اي مقوي والمؤيد اصله مؤيد
وهو جمع مؤيد اعلم به بطرف حالة الترفع بالواو والنون كوجانته
المؤيدون حالة النصب الجبر بالياء والنون خورابت مؤيدون ومررت
بالمؤيدين بكسر الدال ففتح النون بينهما وكذا كل جمع بالواو والنون
اعلم به بالواو والنون وكذا العلم بالثنية بطرف لكن حالة الترفع
بالالف والنون كوجانته مؤيدان وحالة النصب الجبر بالياء والنون
خورابت مؤيدين ومررت بالمؤيدين بفتح الدال كسر النون بينهما على
حسب الجمع وكذا كل ثنية يكون رفعها بالالف والنون ونصبها وجرها
بالياء والنون ومعهما حالة الجر لو قومه صنفه لجرور وهو صاحب كسر
نونه بالاضافة **الاسلام** لان الاضافة لا يجمع مع النون و
النون لانها يدلان على الانفصال الاضافة بدل على الاضافة
حين انهم يميزون المضاف المضاف اليه منه لك واحد فيجعلون
النعته للمضاف اليه نعته للمضاف اليه نعتا فيقال هذا جرح حبيب
جرح فان جرح قد وصف به النعت فمجرور واضرب باحقيقه
نعت للمجرور وهذا هو الذي يقال له لجر على الجواز فلا يجمعان ولا يضاف
الياء من الكتاب لئلا يميز ملف فان قلت لم يجوز تركيب ياءه
كما تركب ياء الثنية عند الشقاء التكوين نحو يغياي القوم قلت
لانها لو كسرت لكانت اجتماع الكسرة بخلاف ياء الثنية فان ما قبلها

جمع الجواب وقوله

مضون

مضون فلما لم يرم اجتماع الكسرة ولا مساع بفتح الميم اما مصدر
مبني على الجواز واسم كان ايضا الفتح والضم وهو ذو ذلك
لان في الفتح يرم الضعوف والكسرة الى الفتح وهو يقبل من عكس فيه
ثم قول هو السهل على الله من الضعوف ولذلك جوز في الثنية وفي
الظلم يرم الضعوف الخروج من الكسر الى الضمة واسم الفاعل معناه وهو
المؤيدي قد تعرف بالاضافة فجعل صنف للمعقوفة وفي اصحابه انما
تعرف لكونه بمعنى الماضي لان ما يبدعهم الاسلام كان في الزمان الماضي
واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي او الاسم ارتفع بالاضافة كما هو معنى
الاسلام شهادة ان لا اله الا الله ان محمدا رسول الله واقام بالتم في الضمة
وابناء النكوة اي عطاها وصوم شهر رمضان في شهر رمضان
جميعه رمضانات وارمضان على وزن اخفيا قيل انهم قالوا انما
شهر رمضان الفدية سموها بالازمة التي وقعت في شهر رمضان
فيما فوافق هذا الشهر اياما رمضان فسمي بذلك فمضاد لفظه شهر
اشارة الى ان العلم به شهر رمضان لا رمضان و قد ذكر في الوقوع
في المكروه على ما ذهب اليه اصحابنا الى ان ذكره بدون ذلك شهر
مع كونه مطلقا وجب البيت الحرام اي الكعبة قوله ان وجب بهذا الكلام
اي ان وجب كل في الاقام والابناء والصوم والحج ومعنى الالبان لا يضاف
بالله وملا كونه وكتبه رسوله اليوم الاخذ بكسر الخاء يوم الحشر وبالفتح
بفتح الدال وسكونه بمعنى واحد وهو ما يقدره الله تعالى من القضاء وكذا

في مختار الصحاح قال القضاء القمع والتقدير يقال قضا، اي
 صنع وقدره ومنه قوله تعالى ففصصن سبع سموات في يومين ومنه
 القضاء والقدر انتهى خيمه بالجيم بدل من القدر وشرة مجر ومطوف
 على خيمه والحق بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعم هو الاسلام
 والمخاص هو اليمان لان معنى اليمان عبارة عما يظن على وزن نمر اي
 حجة في الاعتقادات الحقيقية ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال
 الصالحة ولانك ان الاعتقادات الحقة تظهر اثرها على صفات الاعمال
 الصالحة اي جوابها كالخشوع في الصلوة ورعاية الاداءات في الوضوء
 وغير ذلك انما الاعتقادات الحقة هي الاعمال الصالحة لا يخفى ان
 هذا الحصر لا يلزم قوله يظهر اثرها على صفات الاعمال الصالحة فيكون
 كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يسمي مسلمانا في الظاهر متفاد
 اصله منقذ كبر النبا، ومعقود بكسر القاف في الباطن وعند اكثر المسلمين
 بما اخطأ من منزه فان كل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناها في الاصطلاح
 ولما لا يغوي فاليمان هو التقديق والاذعان والقبول الاسلام هو
 في التسم هو نفع الدين وكسرها الصلح في دستور اللغة التسم صلح وقيل
 منلمات قوله تع ادخلوا في التسم كافة والوصل عطف على الذخول
 اي الوصل الى التسم وبان البحث المذكور في الاصول اي اصول الدين
 يعني علم الكلام كما قلنا في المصداق ما اورد جوابه بالفاء بقوله **فان**
الولد الاخر يقال هو تسمه اي قيس لا بكا وبوجوه الفاء جواب

جواب اما لا يظهر ان يقال الفاء جوابية وانما قلنا انما جواب لتضمنها
 معنى الشرط كما مر وان حصر من حروف المشبهة بالفعل وهي اي حروف
 المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وبها التحقيق بتغير الجان في
 التسم الى معنى ما هو في حكم المفرد وكان لانشاء تشبيه اسمها بجسمها سواء كان
 الجنب جامدا او متفادا وعند التراجيح اذا كان الجنب متفادا يكون كان
 للتشبه كالك فاقم لان الجنب هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء لنفسه لاجا
 الية علامة هو متركب من الكاف وان كما تركب من الكاف مع زاو اي في كذا او كما
 واصبح كان زيد السدان زيد الكالس قدم الكاف ففتحت لام الحرة والمعنى
 على الكسر عدل من اصل تشبها على ان بناء الكلام من اول الامر على التشبيه ولكن
 لا يستدرك هو التسم كما مر في كنه المحقق مثلا اذا قلت جاني زيد فانا
 متوهم بما يتوهم جني ثم وايضا قد غوت بقولك كنه ثم والمجى وليست انشا
 بحسب الممكن او المستحيل ولعل لانشاء توقعه على لا وسوق خطوه في هذه
 الحروف في قلب التسم ورفع الجنب مثلا ان زيدا قائم وكذا غيره فان الولد منصوب
 على انه اسم ان والاعتر منصوب ايضا على انه صفة الولد ومشابهة هذه
 الحروف بالافعال استعمالا في ملازمة الاسماء فان كل واحد من الابدان
 من اسم ينصبها ما لم ينف كالا فاعل فان كل فعل لا بد له من فاعل لينفد وفي
 حقوق نون الوقاية نحو اني ومجبره واظفان كونه او اخره منية على الفتح
 كالا فاعل لا ما منية وفي انما مثلا في نحو ان ان ليت وربيع نحو كاتن و
 لكن ولعل كالا فاعل ومعنى في تضمنه معنى الفعل في تحققت وتثبت

واستدركت وغير ذلك فلما ثبت ان شأنا من تلك الحروف لا يقع
بهذه المشاركة الحق منصوبا اي جعل منصوبا لمخاطبا لمفعول ومفعولها
بالفاعل ومضافا ذهب البصرين ومنه الكونين الجهر من تقع بما هو من تقع بكسر
الفاء قبل دخول هذه الحروف وهو لا بدائية والمبتدأ على الترابين ولا
ولا على الحرف في اي في الجنب من حضاير هذه الحروف ان لا يجوز تقديم الجنب
على اسماء فلا يقال ان فاعله زيد امثلا لثباته في الافعال في العمل
اي في العمل الاصلي للفعل هو ان عليه لم نوع وهو ان الشبه للافعال في
العمل الاصلي بخلاف القياس الذي القياس ان يخط رتبة الفعل في العمل
فهم انما قد تموا منصوبا على ما يكون له العمل الفاعل هو نوعه
منصوبه على ما نوعه ولما كان هذا الوجه الذي ذكره يقتضي ان لا يجوز
تقديم الجنب اذا كان ظرفا ايضا اجابته بقوله الا اذا كان الجنب ظرفا
فانه يجوز تقديمه على الاسم لتتم له منتهى الاسم للذين الظرف في مشقة
الاتصال الا متعلق في الاغلب كقولك ان في الدار زيدا في التميز
ان البناء يا بهم اي رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنه في الكتاب
بوجه آخر حاصله على ما قرره شرحة ان الغرض من تقديم المنصوب في
جنبه بان ابقاء الخالفة بين معمول الفعل ومخاطبه وانهما يتحقق
في غير الظرف ثانيا في نوع اما في الظرف فيتحقق في بدون ثانيا في
الظرف المستوف لا يمكن ان يرتفع بالفاعل حتى يقال شبه صورة ان في
الدار زيدا صورة ضرب زيد غير اقنعه بالمستوف اذا اللغوي قد يقع من نوعه

هو فواعلا الفاعلية اي على كونه مفعول ما لم يتم فاعله فانه فاعل
بعضهم نحو ضرب في الدار على الجمهور بخلاف المستوف لانه لا يتعلق بالجد
فيكون منصوبا فلا يقع فاعلا بالانتهى في غير ذلك يقتضي
ان لا يقع المستوف خبر عن المبتدأ ولا صفة لمفعول اصلا هذا في الرتبة
اعلم ان حال الاسم والجنب بعد دخول هذه الحروف عليه كالمقبل دخولها
لكنه لا يجب ثانيا في جنبه ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز
توصيطة بين هذه الحروف واسماءها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم
مع ذلك اي مع كون خبره ظرفا فأكبر وجب ثانيا في نحو ان في الدار زيدا في
اجزاءها عند قيامه بمرتبته سواء كان اسما معرفا او كونه والكونيون في
تتم طوعا في تشكيل الاسم كمنتهى جاء كذلك نحو ان مالا ولدا اي لهم مالا وان
لهم ولدا اي حذف المذكور في الظرف واما حذفه في غير مفعول في
ان الذين كثره واما ذكره لا جاء هم اي حشره واذا الحرة ومنه بعضهم
جنبه ان قوله لا جاء هم وكقوله ان الذين كفروا ويصدون اي يصدون
عن سبيل الله والمسجد بالجر الحرام تقديره معكروا ومنه بعضهم الجنب
ويصدون والواو زائدة فان انقضاء والواو قد يمد وكل منهما في جنبه
ان كما لا يخفى عن الممتنع المتنع بيان وقال صاحب الكتاب وهو صاحب
الضوء واما الاسم فلا يندف وعلمه اي بين علة ذكره وليس الغاية
اي الشارح المعروف بين التشرية الكتاب بالقطب الغالب بان الاسم شبه
بالمفعول الجنب شبه بالفاعل المشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل

فلمنعطف لم يحذف الا اذا كان محملا لقول من قال ان زيدا قائم في اية
اي ان ان زيدا قائم في يجوز حذفه بغير ضعف لبقاء التفسير هو كلمة التي
بعد محملا لقول والانه ليس معقد الكلام بل المراد به التفسير فقط وهو كانه
وقد جاء في غير محملا لقول حذف اسم اخر ورة الشعرة كقوله اي قول
ان لم يفلو كنت جينا قبل هو طائف مشهورة بالمعروفة والاحسان
عرفت بفتح التاء والحاب فله تبه ولكن ربحي النجى جعله السعدون اي
طائفة سود والنجى واحد منهم فان اليا مثل التاء بجى للوحدة نحو مرة
ورعى غلبت المشافى وكنتك المشافى جمع مشه بك المجمع في اصل شفة
البعية استعمل صرنا في النجى تشبيه شفة بشفة البعير في الخط فيكون
من قبيل الاستعارة واجبة بان المراد به ولكن ربحي بالنصب لو سلم
فالغنى وكنت انت ربحي ولو سلم فشا ذلك انارة الة قوله قد جاء
اذا قبل ولكن فيه نظر لانه يجوز حذفه في غير التاء في غير ضرورة كقوله
فلبت دفعت رفعت بفتح التاء للخطاب اللهم اخرن عني ساعة اي
فلبتك او فليتة على انه محملا لقول حذف اسم لبت والآن لم دخول على
الفعل وتامة فبتنا على ما جلت ناعى بال و غير خيلت للنفس المحرر لقل
لتقرره في الاركان في الاسس يقال فعل ذلك على ما حسبت اي على ما
ارتك نفك او صحت والبال القلب ناعى اصل ناعى بفتح الهم على صيغة
التشبه واراد في مخاطبة الذي في قول ففت حذف نونه بالاضافة
اي بتنا على علماء ارتنا نفوسنا حال كوننا ناعى بال اي ذوى سريرة واصحاب

فان لم يفلو كنت جينا قبل هو طائف مشهورة بالمعروفة والاحسان عرفت بفتح التاء والحاب فله تبه ولكن ربحي النجى جعله السعدون اي طائفة سود والنجى واحد منهم فان اليا مثل التاء بجى للوحدة نحو مرة ورعى غلبت المشافى وكنتك المشافى جمع مشه بك المجمع في اصل شفة البعير استعمل صرنا في النجى تشبيه شفة بشفة البعير في الخط فيكون من قبيل الاستعارة واجبة بان المراد به ولكن ربحي بالنصب لو سلم فالغنى وكنت انت ربحي ولو سلم فشا ذلك انارة الة قوله قد جاء اذا قبل ولكن فيه نظر لانه يجوز حذفه في غير التاء في غير ضرورة كقوله فلبت دفعت رفعت بفتح التاء للخطاب اللهم اخرن عني ساعة اي فلبتك او فليتة على انه محملا لقول حذف اسم لبت والآن لم دخول على الفعل وتامة فبتنا على ما جلت ناعى بال و غير خيلت للنفس المحرر لقل لتقرره في الاركان في الاسس يقال فعل ذلك على ما حسبت اي على ما ارتك نفك او صحت والبال القلب ناعى اصل ناعى بفتح الهم على صيغة التشبه واراد في مخاطبة الذي في قول ففت حذف نونه بالاضافة اي بتنا على علماء ارتنا نفوسنا حال كوننا ناعى بال اي ذوى سريرة واصحاب

واصحاب فخره وسرور وهذا بيان بما و به وعليه ان يقال ان فيه
ضرورة شعيرة ايضا على ان لا يمكن ان المحذوف محملا لخطاب بل محملا
وعليه كلام صاحب التلخيص شرح فاته قال ولا يحذف الا اذا كان
محملا لقول ان كوان من لام الموحى فلو ان حوى اليوم الموحى فليت دفعت
المبهم الموحى قال شرح اي لينة على ان غير للنشان وقد قال ابن عصفور الاول
لحال يجوز حذف اسماء هذه الحروف في ضريح الكلام اي في كل الفصح
قالوا على هذا ان يقال ان حذفه في غير التاء ان كثر منه اي في الحذف
في غير فاما في هذا المقام ثم ربحي المص لفظ الوالد الا غير بقوله
لا زال اي دام وثبت قوله لان النفي متعلق بما يفهم من اي التفسير
يعني اذا قرأنا بذلك لان اللفظ الدال على النفي وهو لا اذا دخل
على ما فيه اي على لفظه معناه النفي وهو لا زال يفيد الاثبات ولا زال
افعل من الافعال الناقصة ويحذف اي لا فاعل الناقصة في المشهور
كان وصار اما كان فانه بدل عن التمران في الما جنى من غير ان لم ط
الاستقال من حال الى حال بخلاف صار فانه للاستقال اما جلى الحقائق
خوصار الماء هو اء او كجب العوارض خوصار زيد غنيا او باعتبار
المكان ويكون صار على هذا انامة بمعنى ذهب انتقل ويتعدى بال
خوصار زيد الى مكة وكذا انامة ان كان بمعنى الاستقال من ذات
الى ذات خوصار زيد الى عمر و اصب و امسى واصبح و فطل و بات وعلم
ان هذه الحروف على معنى ثلثة الاول لا فسر ان معان كل

الى تدخلا باوقافنا الخاصة الى تدل عليه بجوادها وهي اي تلك
 الاوقات الصبا والمساء والعجى والنهار والليل كذا بالاوليات
 الى تدل عليه بغيرها كذا صبح زيد قائما معناه ان قيام زيد مقترن
 بالصبح في الزمان الماضي ومعنى كل زيد متفكر ان تفكر ان تفكر
 الزمان في الزمان الماضي والماضي ان يكون بمعنى صار في غير اوقات
 الى تدل عليه بجوادها والثالث ان يكون تامة غير محتاجة الى
 جنه ذلك في ثلثة الاول اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة
 كذا صبح زيد اي دخل في الصباح وفي الاخرى اذا كان بات بمعنى عرس
 بالشد يد نزل في آخر الليل وظل كجف دام او طال عاده وعمل اخر بالمد
 بمعنى صار وقد كفي بيان بمعنى عاده ورجوع ومنه قولهم فعل ذلك ايضا في
 لا يكون في الافعال الناقصة وقد ابا لغين المجته والراي المملو
 وراح وهذه الاربعة بمعنى صار وما زال الذي مضى عنه نزل اما الذي
 مضى عنه نزل وليس كذلك الافعال في افعالها اول مبني وما انفك
 وما فعا وما به في انك في الاصل بمعنى الفصل ونحو بكس العين وفحما
 مرموز التام بمعنى زال ولا يستعمل الا مع صرف النداء وقد كفي في
 اللفظ دون المعنى كقوله تعالى فافتوتكم بذكر يوسف اي لا فتوا
 و بهج بكسر العين في الاصل بمعنى زال من مكانه ومعنى هذه الاربعة
 استغفر الله انما اي الاستمرار العفل بفاعله في زمان فلم يجز ما زال
 زيد الا ميقنا وما دام وجه لتوقيت فعل او شبره بجهة تبين وجهها

بثبوت خبرها لا سيما اذا كان فاعله متعلقه نحو اجلس ايام عمره
 قائما ابوه وقد يكون مادام تامة بمعنى كقوله تعالى مادام السماء والارض
 وليس وهو عند الجمهور ينبغي مضمون الجاه حالا ومن سبب للنفق
 مطلقا فتعذر الماضي نحو ليس خلق الله متعلق في المضارع نحو قوله
 لا يوم يا بئسهم ليس مضروفا عنهم وهذه الافعال المذكورة تدخل على المتبدا
 والجنه فتم في الاول تنصب الكسبة بربها بالفاعل المفعول الكسبة
 في الافعال التامة مثل كان زيد قائما وكذا خبره فاسم لازال صرنا مشته
 فيتم فوه المحل راجع الى الولد **وكما** جار مجرور مع متعلقه خبره لازال
 واعلم ان الجنه في مثل قولنا كان زيد في الدار وبشر من الكرام
 المتعلق المحذوف والظرف معالان المقصود هو الاجتناب بوجود الجنه
 في الظرف فيكون الفعل والظرف كليهما هو الجنه الا انهم حذفوا بعض
 الجنه حذفوا لازما وقيم البعض الآخر مقامه سمي به اسم الجنه محذوفوا
 ولعل قول الشرح جار مجرور مع متعلقه خبره لازال منه الى فعله
 بنسب ما بقا لان جنه لازال يكون منصوبا فالمنصوب المحل صرنا اما نحو
 الجار والمجرور بدون متعلقه عند الاكثرين والمجرور فقط عند المحققين
 فكيف يصح قوله مع متعلقه خبره لازال وجه لانفع فاعله ان يكون منصوبا
 المحل هو المجرور فقط انما ينقسم في الظرف للفعول دون المستقر والكلام
 انما هو في البتة اي كائنا كان اسم ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المتعلق فيكون
 في محل النصب خبره لازال حده نصيبه حال في اسم يكون بناويل متوقفا

ومصدر منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدر اي منه قد اوجده
 على راي الجاهل الفارسي وعند الكوفيين نصب الظرفية بمعنى في حال
 وحدته لا مع غيره اي لازال مثل اسمه **مسعودا** بدل من كاسر ما في مجوع
 او كان الكاف حرف جر او من الكاف وحده ان كان السماع في المثل
 بدل الكل من الكل وبدا لا شتم لان الشتم المعبر في هذا القسم عندهم
 اعلم من اشتغال المبدل منه او البدل اذ لم يوجد اشتغال المبدل وجود
 التلبس من احد الظرفين من غير اشتغال احد مع الآخر كقوله كاسر
 فان السب في شتمه اشتغال ما اشتمنا اليه ليس اشتغال احد على الآخر
 بل لان اول الكلام شتم على آخره اجالا فان فوك سب يذنبه يعني
 سلبه فم زيد نوب فان تعلم ان المسلوب ليس نفس زيد بل شيء مما
 يتعلق به ومنه يقال ان في بدل لا شتم اذكر شيء اجالا ثم نقصنا
 وكذا في بدل البعض منها لا يفتاح اقوي في بدل الكلام ان كانا مخف
 منه في التقدير لا شتم على ذكر شيء ضحكهم بين وما قبل ان مسعودا
 خبر لازال كاسر حاله في خبر المستكن في لازال ليس ببدل لان
 الحال قيد لعامل وهو اي عامله مهننا اي لازال دعاء للولد والعبد
 بناء على اي بناء في الدعاء لان الدعاء المطلق افصح واول من المصنف
 وما قبل ان مسعودا خبر لازال كاسر متعلق به وقدم على كلا التقدي
 ر لتسج لم يتبع من اليك لان فيه تقييد الدعاء بكافة المتقدم
 والثاني خبر ايضا وانما قال هذه الافعال ناقصة لانها لا تتم باسماء

باسماء اكلاما تاما اذ لو كانت ساكنة لم تكن فورا كان لم يكن كلاما تاما
 اذ الفطنت بالمبتدأ وحده لم يكن كلاما ومنه بالفتح والتشديد قد
 يكتب بالراء فراهية وبين ما هو بالفهم والتشديد والزيادة بالتحقيق
 او طاي ولاجل ان لا تتم باسماء اكلاما تاما كونه من شتمه فورا
 هذه الافعال فاعلا لقصوره عن رسم الفاعل في علامته خاصته
 وهو اي رسم ان يتم الكلام به هكذا القول في منصوبها حيث لم يتم
 مفعولا بل لانه ليس على رسمه بل هو زائد عنه اذ لا يتم الكلام بدونه
 وهو اي رسم المفعول كونه فضلا يتم الكلام بدونه يجوز تقديم اجزاء
 هذه الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان قايما زيدا لانه كسقيكم
 على الفاعل وهو جازم في هذه الافعال يجوز تقديم اجزاء معانيها
 مثل قايما كان زيد وهو اي تقديم اجزاء معانيها نفسا على ثلثة اقسام
 قسم يجوز بالاتفاق وهو مبتدأ من كان منته الى راح لانها افعال
 صريحة هذا راي الجمهور خلافا لانه جازم وتابعه فانهم قالوا ان
 جميع الافعال الناقصة ووف كونا وآلة على معنى في غير حاجتها
 جازم لتقدم الخبر للمبتدأ على صفة موافقا لما قال المنطقيون بخار
 تقديم المنصوب عليه كما جاز تقديم مفعول المنصوب على ساير الافعال
 يجوز بداهة وتسم لا يجوز تقديم اتفاقا وهو اي فعل وجز اول
 لفظة ما من هذه الافعال وفيه غنة افعال وكلمة ما ما نفع من
 التقديم لانها امانا فيه وهو ما زال وما انفك وما في وما به فكلها

اي لما التامة صدر الكلام لكوننا معبرين عن الثبوت الى النفي
 والمغتر قبل المغتر او ليعلم ان الكلام على النفي في اول الامر واما مصدرية
 ويحيى في ما دام فلا يتقدم معمول عليه لان معمول المصدر لا يتقدم عليه
 ونسم مختلف منه وهو ليس ذهب الكونون وكثير في الحقيقة كعبد القاهر
 وابن الانباري وغيرهما من مصادر الخوارزمي جواز تقديم عليه الصريح
 الجواز وهو ذهب كثير البصريين خوفا ما ليس زيد في قوله في الله ان كثر
 يوم يايتهم في قوله تعالى الا يوم يايتهم ليس مصدرنا عنهم اذ انقوم معمول
 معموله يعني يوم لانه معمول مصدرنا وهو جدير ليس بتقديم معموله اولى وقد
 استدلوا على فعلية ليس بتقديم فانه لو كان حرفا لما جاز التفرع
 بالتقديم والتأخير فالوا ان اصله ليس كعلم ولا كمن في الافعال المتقدمة
 التي هي للمماضي والمضارع وغيرهما ولم يجز منه الاربعه عشر بناء للمماضي
 فكان الكسر قبلها تغلوصا الى حال لا يكون للافعال المتقدمة وهو سكا
 العين ليكون على لفظ الحرف وتحويل هذا لم يقلب الياء الفارغة تحريكها
 وانفتاح ما قبلها فذا يعني مصدرنا جت موقوف على مبدئ تقدمه ويحيى ان
 الظروف الجائزة الاضافة الى الجلة لو اضيفت الى جلة فعلية صدر ما في
 يجوز في الاعراب لعدم لزوم الاضافة الى الجلة والبناء ايضا للتقدير
 الجلة المضاف اليها بالبنية الذي للاعراب له لا لفظا ولا محلا فكانت
 المضاف اليه ولو اضيفت الى الاسمية نحو من الخايع امير والفعلية
 صدرها مضارع كقولهم نفع الصادقين فغدا اكثر البصريين نفعي انما

الاعراب فيها وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامر ان اذا
 علمت هذا فنقول لا لانه ان يوم معمول مصدره وفن ل هو مبني على الفتح
 من فروع الجمل لا ابتداء كقولهم نفع الصادقين صدقهم ولو
 سلم انه منصوب لقول ان منصوب بفعل مقدر لا بمصدر وقد برز
 بل زعمهم يوم يايتهم العذاب فخذ الجلة ان جمل لا زال الى قوله لما
 استظهر جمل معترضة بين اسم ان وخبرها والجلة المعترضة هي الجلة
 التي تاتي في انشاء الكلام او بين كلامين متصلين معنى انكته كما اورد
 بها مصنفنا لقاعدة الدعا وليس المرد بالكلام المسند والسند اليه فقط بل
 ما يتعلق بهما من الفضل والتوابع والمرد بانصال الكلامين مع ان
 يكون الالف بيانا للاولى وتاكيدا له وبدل لانه او معطوفا عليه ونحو
 ذلك قوله ولا محله لهما في الاعراب اما عطف على قول جمل معترضة
 او صفة للمعطوف زيادة الواء والتاكيد لصديق صفة بالمعطوف
 وانما لم يكن للجلة المذكور خلف الاعراب لان الجلة لا تنحى الاعراب
 ما لم يقع موقع الاسم المفرد لانه في صدر الكتب فخذ الجلة بغير افعلة
 موقع المفرد فلم يكن له محل في الاعراب وما يقال ان جلة المعترضة من
 لا زال الى قوله اودة ليس بشيء لان العامة لما اردت واردة
 مع معمول خبره وهو اي اردت مع معموله وان اختلفا لانه تقدم
 رتبة فيكون المعترضة الى ما لا اردت مما ان هذا انما يقع على راي من
 جواز الاعراب من بالضم جمل واحدة واما على مذهبي على وهو عدم

جوازه فلا **والاصل** مجرور راي قوله اصل مجرور راي **الجبر** لانه مقفلا
 اليه لا اصل الجار مجرور متعلق بقوله **مودود** اي مجبونا وهو اي تود
 معطوف بواو متصل بالاصل على قوله مودود لتقديم ومودودا اليه
 اصل الجبر ثم اخذ رعاية لام التبع وهو في الامل سر يد الجار وكوه
 وفي الاصطلاح الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة
 الاخيرة من الفقرة الاخرى واما القوافي فيجوز الالفاظ المتوافقة في
 او اخر الابيات وقيل التبع غير مختص بالنسبة بل يجرى في النظم ايضا
 واما تسمية التبع سجعاً لانه منكر على لفظ واحد كجديد الجار وروي
 بقوله ثم اخذ رعاية لام التبع سقط ما قبل ان حق الظرف للفعل الثاني
 اي ان يكونه فضله وحق الظرف المسند التقديم على ما سيجي تأخير
 عنه نحو مندي مال اعلا ما بكر الحمزة لكونه مفعولاً ومحتاج اليه حمزة بنا
 قدم اللغو وهو قوله الى اصل الجبر على قوله مودودا اي سقط ما قبل
 السؤل بقوله يقول القائل رعاية لام التبع وان كان حقه الثاني
 فان قيل ما السبب في التذكير في تقديم له على كفو اخ قوله تع ولم يكن
 له كفو احد والحال انه ظرف لغو متعلق بقوله كفو اقلت انما قدم له
 لفظه عليه اي على كفو الاهتمام به ان اذ الالة الكمية انما سوف
 مع مسوقة ليقف المكافات اي لما تله في الكفو او مع كون الفاء
 وضماً للتخفيف عن ذات الله لا للتفريق عنه مطلقاً وهذا الغرض
 بالغين المعجزة مستغناء عن هذا الظرف فكان تقديمه اهم مما قلناه

ثم قصد المصنف بيان سبب اراوة التمديط لهذا الولد فقال
لما استظهر اي ثم، وحفظ عن ظهر القلب كذا في الصحاح ذكرهما
 معاً لان كلاهما قد يوجد بدون الآخر ولعل قوله ظهر ثم واعلم
 ان لا يجي على اربعة اوجه احدها فعل نحو لم لا لموا في مختار الصحاح ثم
 الله شفعه اي نفق في مأموره وبابه رد والثاني جازمة وذلك
 اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما كتب بمعنى حين اذا دخل على المضي
 نحو جئتكم لما ضربت يد اي حين ضرب قال ابن مالك بمعنى اذ بدل بمعنى
 حين وقيل هذا احسن لانها مخففة بالياء بالاضافة لاذ في خبرهم
 لربما الحين نوعاً ثانياً لا يبدل للاول بمعنى الا اذا لم يدخل عليه نحو قوله تعالى
 لما علمت خافط اي الا علمت خافط ولما في قول المصنف استظهر بمعنى حين
 لدخول على الماضي وهو مذهبنا السمي منتهى مذهب راي اي على كلام سيبويه
 الاسمية والحرفية فانه قال لما لتوقع امره وتوقعه غير وانما يكون مثل
 لو تبتيت بواو ولو صرف فقال ابن خروف ان لما صرف على كلام سيبويه
 على انه لم يشرط في الما في كفو ولهذا لا يقع بعد محال الفعل كما ان لو
 لا تنفأ، ان لا تنفأ، الاول لما لثبوت ان لا لثبوت الاول قال الفراء
 التفات راي ان ذلك محتمل منه توقسم الوجه ان لما ظرف بمعنى اذا استعمل
 استعمال الشرطية ففعل ما في لفظ او معنى والاتحاد الصوري بين
 كونه اي يكون لما اسما وبين كونه حرفاً بين كونه كذا فانه بينه حال
 الاسمية لمجيب اسما على صورة الحرفية كذلك لما بيني حال الاسمية لمجيب

اسماء صورة الحرفية واستظهر فعل ما في فاعله مستتر فيه عايدة
 الى الولد ومحل الجمل الفعلية جبر لكونها مضافا اليه لئلا ياتي احيى
 اليها لما قوله لما في محل الرفع عايدة فاعله مضاف فاعله صنف لا بد ان يكون
 فعلية ماضوية اما لفظا كما في الاستظهار ومضافا نحو لما لم تنص
 امر صنت منك وانا وجب ان تلك الجمل فعلية لما فيها اي استنبه في
 لما مع المجازاة اي الشرطية يقال في غيرهم للاسماء الشرطية كالمجازاة
 عا مع كناية دالة على كون الجمل الثانية خبر الجمل الاولى وسببه لها
 والعامل القاصب فيها اي في لما انت فحايه معاين تاويل الكلمة اريدت
 يلمظ وقت استظهاره والحاصل ان العمل فيها جوابا لما اذا كانا في
 مستتر في كون العمل فيها اجوبتها دون استظهار لانه مضاف اليه
 لئلا والمضاف اليه لا يعمل في المضاف الا ان لم يكن الين في عامله ونفسه
 يعني ان يعمل على المضاف اليه في المضاف بل لم يكن الين في المضاف اليه
 عامل في نفسه ذلك لان المضاف يعمل الجمل في المضاف اليه فعمل المضاف
 اليه في المضاف لم يعمل على المضاف اليه في نفسه بناء على ان العمل في
 الين عامل في ذلك الين عند مع وهو غير جائز **مختصر** منصوب على انه
 مفعول استظهار وهو مضاف الى **الافعال** اضافة المسمى الى الاسم كونه
 سعيد كمر زعيم الكاف الفارسية لقب شخص سعيد اسمه احيى
 بنا وبل ان به بالمضاف المسمى المدلول وبالمضاف اليه الاسم اللفظ
 فكانه قال جازي مسمى لفظ كمر زعيم بل لم يضاف اضافة الين الى نفسه

وانما احيى الاسم الى اللقب دون العكس لكونه اللقب واضح
 واشهر واكثر من اريد به المخصص في لفظ احيى عايدة ذات
 الكتاب اي المخصص الذي هو الافعال اي مسمى لفظ الافعال **وكشف**
 اي ازال **عن** اي عن المخصص الواو و وكشف فعل ما في فاعله مستتر
 فيه عايدة الى الولد ومحل الجمل جبر لكونها معطوفة على جمل استظهر
 اليه مجزوة لكونها مضافا اليه لئلا **يحفظ** الباء اليه للاستعانة
 اي كشف عنه باستعانة حفظه وقد ثبت بعضهم من هذه الباء بالباء
 البنية لان الافعال المنسوبة اليه لا يجوز استعمال الاستعانة
 فيها ولكن يجوز استعمال الين فيها وهو اي الباء المذكور حرف جبر
 وحفظ جبر بها اي جبر الجبر والجاء الجبر ومعلق بكشف النجم
 في حفظه جبر والحال لكونه مضافا اليه للحفظ وهو اي الفهم المذكور
 يجوز ان يكون الفهم المذكور عايدة الى المخصص فيكون من قبل اضافة
 المصدر الى المفعول الفاعل ثم و ك تقدير بحفظه المخصص الولد
 بالرف **فصل** منصوب لانه مفعول كشف و مع مضافة اليه
القبيل وهو ما تغطي بضم القاء في التعطية و مع التعطية اي
 تنسب له به راسها وتنسب و فضلة بنية الى نزلت الى مجهرها
 هذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في معناه لموضوع له
 او مجازا ان استعمل في غير اطلاقه بغيرها والمجاز اما مجازا في ان
 كانت تلك العلاقة غير المنجزة واستعارة ان كانت مجازا

ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب شبهة بمعنى الحقيقة
فاستعارة والتأخر من سبل ثم ان ذلك التشبيه يفرق في نفس الحكم فلا
يصحح بشي من اركان سوي التشبيه يدل على ذلك التشبيه المعنى بالمشبه
للمشبه امر مختص بالمشبه فيسمى ذلك التشبيه المعنى استعارة بالكناية
والاثبات المذكورة استعارة تخيلية ولما قصد المعنى جازي الاستعارة
اشارت الى بيان الاول بقوله وفيه اي في كلامه المعنى استعارة
بالكناية لان المعنى شبهة المختص بالمرأة المحبوبة في المقبولية وميل الى
بفتحين مصدران يجعل النفس اليها واشار الى بيان الثانية بقوله
واثبت المعنى في اي في كلامه استعارة تخيلية ايضا لانه اثبت في المعنى
ما يدل على المرأة المحبوبة في القناع ثم اشار الى بيان وجه التعديل بقوله
وهذا التشبيه المعنى في النفس تسمى استعارة ممكنة اما التسمية بالممكنة
فلان لم يصحح به بل انما دل عليه بذكر خواصه لوازمه اما التسمية بالاستعارة
فمنه تسمية خالصة عن المناسبة كذا في شرح التعريف والاثبات المذكور
تسمى استعارة تخيلية لانه قد استعمل للمشبه ذلك لانه الذي من خواصه
به تخيل لانه من غير المشبه به هذا على رأي الخطيب فيكون كل لفظ المختص بالمرأة
صفة حقيقة متعلقة في المعنى الموصوف له ليس الكلام مجاز لغوي واما
المجاز هو اثبات بشي لشيء ليس هو له هذا المعنى في الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية امران معيانان وهما فعلاان للمتكلم بهما التشبيه
والاثبات المذكوران وجه قرينة للممكنة منهما اي الاستعارة الممكنة

الممكنة والتخييلية متساويان وجود الالان مالم يوجد هذه القرينة
اي اضافته خواص المشبه به الى المشبه الا سبيل الاستعارة الممكنة اي الا
بعد التشبيه المعنى في النفس فيكشف استعارة تبعية لا ينبغي عليك ان لو قدم
هذا على بيان الممكنة والتخييلية لكان انشيط معناه زال صوابه كبر القضا
جميع صوابه هو خلاف الدلول ونال اي وصل به مرده وطرح الجمل عن نفسه
فثبت ازاله القضا ولا يكشف الفضل فاستعمل اسم السمع في الكشف
ثم استق من كشف بمعنى ازاله فالاستعارة الجارية الجارية هي الافعال
انما هي تبعية معادها لا بالذات لان الاستعارة فيها لا بد من التشبيه والتشبه
بعينه كون المشبه موصوفا فيما لا يقع منه موصوفا لعدم استفادته الموصوف
كالافعال والصفات والظروف لا يقع فلما يستعمل جازي الاستعارة في غير الا
بنوعا ونحوه انهم قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ المشعرا في لفظ المشبه
متساويان لانه ان كان ذلك اللفظ اسم جازي فالاستعارة اصلية كما سجد
اذ استعملت لاجل التشبيه وقيل اذ استعملت لغير التشبيه والافعال
تبعية كالفعال وما ينتق منه والظروف تتبع الاستعارة اولاه المصاوير
معان والظروف ثم يسري في الافعال ما ينتق منه والظروف ففي المصادر
يقدر وان معانها مشتهرة بها معان اخرى واستعملت للمعاني المشابهة
المعان المشبه بها ثم استق من الافعال والصفات وكذا في متعلقا
معان والظروف يقدر انما مشتهرة بها معان اخرى واستعملت للمعاني المشابهة
اسما للمتعلقات ثم يسري التشبيه والاستعارة في ظرف مثل ان يشبه

التدبير بالقتل ولا يشترط لاسم القتل ثم يشترط منه قتل
 ضرب ضرباً شديداً أو قتل عليه غيره **واحاط** الاحاطة ادراك الشيء والتبصر
 بتأثيره كماله او ابراه كاشف من غير قى **بمفرداته** الجارية المجزوء
 متعلق باحاطة اي احاط مساندة اجانته كما لا يخفى على تقدير كون البناء زائدة
 ويجوز ان لا يحل على التريادة ويكون تقديره واحاط الولد لآلته حتى لا يفتاح
 بجميع ما فيه من المفردات والفهم البارز مجرور محل لكونه مضافاً الى المفعولات
 عائدة الى المضمرة **حفظاً** منصوب على التثنية وهو فاعل في المفعول لان المفعول احاط
 حفظه والتثنية من التثنية اما المفعول الفاعل اي كقول المصنف حفظاً وقوله
 نع واستعمل التراسيب اي شيب رائيه وبقي المفعول كقول نع ونجنا
 الارض عيوننا اي شققنا عيون الارض مضافاً الى ما قبل من ان المضمرة في
 التثنية لا يجب ان يكون فاعلاً بل قد يكون مفعولاً به صريحاً كما في الآية او
 غير صريح كقولك امتدا، الانا، ما، اي بالما، والمتشهور لانه يجب ان يكون
 فاعلاً وهو المضاف الى المفعولين فاعل في خبرنا الارض عيوننا فتجرت عيوننا
 قالوا لا يهزم ان يكون الفعل المنزلة المضمرة في الاسم هو الفعل المذكور
 بعينه بل يبدل فيه في الاشتقاق سواء كان مخالفاً في التقديم كانه طار
 عمر وفرعاً وامثال الانا، ما، اصلها طير الفخ عمر واملا، اما، الانا، او في
 اللزوم كما في قوله تعالى ونجنا الارض عيوننا اي نجيت عيوننا وقال بعضهم
 ان عيوننا منصوبة على انه مفعول به في خبرنا والارض عيوننا ان يكون بتقدير
 في الارض لكن فيه مبالغة توجد في التثنية وقبل عيوننا نصب على الحال

اي شققنا عيوننا

على الحال **وانفن** اي حكم وانبت ومعه الجلة يعني انفن في محل
 الجمل معطوف على جملة احاط او على جملة استظهر وبات في اخره كاعراب
 كشف ما موصولة لا بد لها من صلة بتبصره كاشف على القيمة العائدة الى الموصولة
 لان الموصولة موصولة ما تنتم لامتنع الشيء الواحد فلا بد من شيء يحصل
 بينهما على حذف القيمة العائدة الى الموصولة كون بين فاعل يعيد على قول من
 يقول انه فاعل في قوله نع لقد تقطع بينكم وان كان منصوباً فان له
 احسن واعلم ان معناه معنى المفعول الا انه لا يجري في كلامهم منصوباً
 ظرفاً وكثرة استعمال تركوه على ما يكون عليه كثر الكلام هذا كثر ينبغي
 ان يعلم ان كون القيمة لا بد منه لفظاً او تقديرية اذا كان الموصولة كما
 اما اذا كان حرفاً فلا يحتاج الى عائد بل يحتاج في كونه جزاء تاماً في الكلام
 الى خبر والصلوة فقط فانهم يجدون الحرف المصدري المقتضى الى
 الجملة بعد مثل ان وما مصدرية وان المتشبهة المفتوحة من جملة
 الموصولات ويعملون الموصولة الى الاسم والحرف مع متاع رجوع القيمة
 الى الحرف على ما صرحوا عليه يجوز حذف بعضه كما قد يحذف الصلة مع
 التي تليها بشد الباء معطوفاً عليها الى ويقال للبتا والى اذا فقد
 الدواي لم يبق الحذف ان الدواي صيغتين الصيغة المنفردة من اللب التثنية
 الباء، تصغيراً والكبيرة المنفردة من ال المعطوفة عليها قد بدلتا من شدة
 وشبابة شانهما مبدلاً لا يمكن شدة فتترك على الابرار من غير صلة منبئة
 لذلك قد يحذف الواو اي حذفاً منوياً لانه لا يثبت لكونه مفعولاً

ومنه نعلم انه لما صار بعضا من صلة الموصول لم يكن مستغنى عنه الا
 بغيره اخل الصلة بالعبارة اذا كان العائد ضمير منصوبا مستقلا اجعل
 نحو قوله تعالى الذي بعث الله رسولا اي بعث الله او مستقلا بغيره
 بالله مولى بك مفضل اي مولى اي الله الذي بعث الله بعينه مفضل منه اياه
 اشار بقوله نحو ذلك وكذا يجوز حذفه اذا كان محذورا استغنى
 بان يجعل الجهر منصوبا بغيره المفعول به بعد حذف الجارح ما قالوا ان
 بغيره كسرة الحذف نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي قوم والاسل تؤمر به
 او كان مجرورا باضافة ناصبه له تقدير الكثرة فافض ما انت تافض
 اي فافضه بغيره على كل الوجوه لطول الصلة والصفة وكذا الصلة
 اذا كانت جملة لا بد وان يكون روي عن ابي سعيد السمرقاني في شرحه كتاب
 سيبويه انه قال الواو يجر مجيء من ومنهم قولهم لا بد وان يكون وقيل
 الواو زائدة لتلاطين لا بد تشبه وقال بعض الفضلاء ان الواو
 مثل هذا المعطوف على محذوف فيقدر المعطوف عليه في كل مقام يناسبه
 كان يقال صرنا لا بد ابوهر دوا ان يكون في احد الجمل الاربع الا
 الاخبارية وحذف الواو هو الذي كان يدور في خلدي ولعل هذا هو ال
 اذ فيه زيادة تاكيد مبالغة كما يخفى واعلم انه لما وجب في الجملة التي
 وقعت او صلة كونها خبر لا تكفي انما جئنا بالصفة والصفة ليوم
 المحاطب الموصوف والموصول المبهمان بما كان المحاطب مفعولا
 ذلك كالموصوف والموصول انما هما مضمون الصلة والصفة

او الصلة فلا يجوز ان الا ان يكون الصلة والصفة جملة من مضمون
 الحكم المعلوم للمحاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان
 خبر الخبرية اما ان تاتي بغير طلبية كقوله وتطلقت وانت حرة نحوها
 او طلبية كالام والتبري الاستفهام والتعجب والتمني لا يعرف للمحاطب
 حصول مضمونها الا بعد ذكرها فلا يقع وقوعها مضمون الصلة فان قلت
 لا لم ذلك فان الجملة الاستفهامية من قوله جاء وانخدع هل رأت الذئب
 قط وقعت صفة لذئب قلت هذا متاويل لمفعول به ذلك فالجملة الاستفهامية
 مقولة لقول محذوف هو الصلة في الحقيقة وقيل الجمل الاربع بقوله
 الاسمية نحو الذي موصول ابوه مبتدا منطلق خبره والمبتدا من خبر جملة
 اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة للموصول الموصول مع صلته في
 محل الترفع انما مبتدا وزيد خبره ذلك المبتدا من الموصول والفعلية الترقية
 نحو الذي انطلق ابوه عمر او المقذرة نحو القنارب زيد عمر والمفعول
 ابوه عمر وان صلتها القرب بالفتحات والضم بضم الضاد فكيف نحو
 اللام الاسمية المنفصلة بلام التثنية لفظية لفظا ومعنى على صور الفعل
 فيضم الفعل المعلوم في الصورة اسم الفاعل والفعل المجرول في صورة المفعول
 بهما في المعنى والظرفية نحو الذي موصول في الدار ظرفية فاعلة للمبتدأ
 منه المتصل بفاعله جملة ظرفية صلة وهو مضمون صلة في محل الترفع طائفة
 مبتدأ وقوله خال خبره والشرطية نحو الذي ان تكلم بك بك بشر
 وقوله في اي في الختم صلة ولما كان نطنته ان يقال كيف يقع خبر

صلتها والقلة لا يكون إلا جلة انما الى جوابه بقوله الفهم المستكن في
 فيه المستقل من حصل بعد خبره لان تقديره اتقن ما حصل فيه فاعل
 الظرف عايد الى ما مضى اي فيه فاعل جلة نظرية فصيح وقوة صلبة والقيمة
 البارزة فيه مجرور المحل في راجع الى المختص والموصول في صلتها منصوب
 المحل على انه مفعول اتقن والتحقيق ان المنصوب المحل هو الموصول فقط لكن
 النخلة لما راوا انه لا يصير كما يجب الاستعمال لا بالقلة حكما بل بالمنصوب
 المحل اوم فوعه او مجروره هو مجموع الموصول والقلة ولما كان في قوله
 ما فيه من الابرار بين ذلك الابرار بقوله **من النخوة** والجار مجرور ظرف
 مستقر منصوب المحل على انه حال وهو اي حال انت القيمة ثابته والصفة
 اما البيان صفة الفاعل عند صدور الفعل عنه نحو جاني زيد راكبا او لبيان
 صفة المفعول به عند وقوع الفعل عليه لبيان صفة ما مضى خبرت زيد راكبا
 او مع هذا العناد اطولا لم يمنع الجمع فيدخل تحت الاقسام الثلاثة
 واما الجملة في قولك انك الجبش فادم مفعول حال وبيان اللازم الفاعل
 اعني زمان الاتيان فكان بيان لافعالنا انما قيدنا الفاعل بقولنا
 عند صدور الفعل منه والمفعول بقولنا عند وقوع الفعل عليه لبيان حاله
 عن الصفة لان الصفة مبنية على صفة الذات لا باعتبار كونها فاعلا
 ومفعولا فاذا قلت جاني زيد الظريف فهو مبنية للذات وان لم
 يوجد هذه الصفة حاله نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاني زيد ظريفا
 فاستلما ان يوجد هذه الصفة حاله اسناد الفعل اليه اما تقديرنا

تقديرنا المفعول بقولنا جاني زيد الظريف فاعل ان المشرع هو المختار عند
 المحققين ان الحال لا يقع تمام المفعول لكونه فاعلا بالتبعية
 اليه نحو جيت انا وزيد راكبين على ان زيد فاعل في المعنى لا على انه
 مفعول مع لفظا وان فهم من كلام بعض شارحي الباري انهم
 الحال من المفعول المطلق نحو ضربت الظرف بزيد ويمكن ان يقال انه على
 تناوب وتغير في شديدا فاللام للمعجزة او عوض عن المضاف اليه وهو
 اي كون الحال اما لبيان صفة الفاعل والمفعول اكثر لانه تدفع الحال
 عن المبتدأ والخبر والمضاف اليه لانه قليل لا يكون ولا يوجد الا في
 كلام المصنفين دون كلام البلغاء فان قيل كيف وقع حنيقا في قوله
 واتيته ملة ابراهيم حنيقا حاله المضاف اليه على ابراهيم فلنا لان
 المضاف اليه معنى المضاف هو مفعول كما ان اجنبية في قوله تع اجبت
 احكم ان باكل لحم اجنبية مبنا لما كان في معنى اللحم جازا ان يقع مبنا حال
 منه ومن صغرنا ذممت صغرهم الى ان كل حال وقع عن غير الفاعل والمفعول
 به مفعوما ولا باحدهما وهذا حال بعني من النخوة اما لبيان صفة الفاعل
 ان جعلنا معا حاله الفهم المستكن في فيه لانه فاعل الظرف في الخبر
 فيه الظرف وبيان صفة المفعول ان جعلنا معا حاله الموصول
 لانه مفعول اتقن والفاعل فيه هو اتقن لان الفاعل في الحال هو الفاعل
 في الحال ومن في من النخوة بانية واما البانية مع مدحها صفة لا قبلها
 ان كان ما قبلها مكرة ما موصولة قبلها فاعل المستكن في فيه جلة نظرية

صلتها اي ان كان الذي وجد قبلها نكرة نحو رايت رجلا من قبيلة قريش
 وحال ان كان ما قبلها معرفة كانه قوله ما بينه من النسخة انه اي قوله من الحق
 حال لكون ما قبلها معرفة لانه الموصول هو صلتها معرفة وكقوله في
 فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي العذر من الاوثان فان من الاوثان حال في
 الرجس كونه معرفة واعلم ان تخصيص الذكر من البيان لكون الكلام فيه
 لا يقتضي نفي ذلك الحكم المذكور من باقي الحروف الجارة فانهم قد قالوا
 الجار والجر مطلقا ان وقع بعد النكرة المختصة بصفة لا نحو رايت طالبا
 على عتقه وبعد المعرفة المختصة فحال عن قوله تعالى فخرج على قومه في رتبته
 اي شربنا حيث وقع بعد صيغة خرج وفي غير موضع منها فحالها اما
 النكرة الغير المختصة نحو هذا امر باغ في احضانه فان النكرة المختصة
 بالصفة فربية المعرفة واما المعرفة الغير المختصة نحو تعجبتم من امرهم
 في اكانه فان المعرفة بلام الجنس ليس معرفة محضة بل هو كالنكرة في
 المعنى ثم قال بعض المناقشين ان الظرف مطلقا كاليوم والوقت وغيره
 ذلك من الظرف المنصرف كالجار والجر وربعه في تلك الاحكام المذكورة
 فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول هو صلتها معرفة وكل منهما
 نكرة وانعام النكرة الى النكرة لا يقتضي التعريف قلنا يمكن ان يحصل
 من الاجتماع والانعام معينة معينة للتعريف ان كان كل منهما نكرة
 كقول بعض المنطقيين انعام الكل الى الكل فذا بعد الجزئية اي الجزئية
 الاضافية نحو الجوان الناطق فان انعام الناطق الى الجوان يقتضي

يقتضي الجزئية بالنسبة الى الجوان الناطق فان انعام الناطق الى
 الجوان المطلق ولعل هذا السؤال مع جوابه مأخوذ من كلام الرضي
 فانه اعترض بان الجملة فان التعريف والتكبير من عوارض الذات و
 الجملة ليست ذاتا ولو سلم تكبيرها فالحقيقة هي الحقيقة هو اجتماع
 الموصول مع الصلة كما ان رجلا طويلا كان في كل منها العموم فاذا
 قلت رجلا طويلا تخصص لرجل بالاجتماع مع طويلا وقوله ونقول ان
 الصلة يجب ان يكون معلومة عند المخاطب كما عرفت في وجه
 وجوب كون الصلة جملة خبرية في يجوز ان يوضح ويخصص المسمى
 الذي هو الموصول اشارة الى جواب تخفيفه وتخييفه انهم قالوا ان
 التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب بدلول اللفظ سواء كانت
 تلك الاشارة بكون اللفظ كانه العلم او لغيره مثل الاشارة في اسمها
 الاشارة وكالتسمية للعلومة في الموصولة فاذا قلت لقيت من
 ضربته وجعلت من موصولة قد اشترت الى علم المخاطب بمعنى ذلك الجواب
 لفظه بل لغيره وهو مضمون صلتها وهو التسمية للعلومة عند المخاطب اذا
 جعلتها موصولة لم تشر الى علم المخاطب بمعنى بل الى معنى آخر
 بل لا حظ في تعينه والفق بين مصاحبة التعريف وملاحظته جلي واذا
 عرفت معنى التعريف في الموصولة اظهر لك ان اعترض الرضي لا يتوجه
 اصلا فلم يجز الى ما تكلفه في جوابه ولهذا قلنا انه اشارة الى
 جواب تخفيفه واعلم ان قول النخاعة ان العاقل الخال هو العاقل

في ذي الحال كما هو على مذهب اكثرهم والانتقضى بقوله ان
هذه اتم امة واحدة فانه حال والعامل فيها اسم الانشاء اعني
معدائنا ويلابته او استبرأتمكم من الحال والعامل فيه ان يكون
خبر له وهو عامل في خبر عن مذهب المتصور كما علمت كذا في سورة السهل
به وعليه ان التقضى بهذه الآية الكريمة باق على القول بان العامل في
الحال هو العامل في ذمها سواء كان فاعله كثرهم او اكثرهم فالاولى ان يقال
ان قول النحاة معدائنا على الاكثر الاغلب لا يتقضى بقوله تعالى
لفظا ومعنى بما منصوبان على التثنية ببيان مصدرية بالتشديد
بمعنى التثنية كسر الباء على معنى ان هذه الاسم بمنزلة المتكلمين في خبر مراده
من قوله انفق اي هو بمنزلة عن ذات مقدرة في التثنية كما بينه في جملته
انفق لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ او من جهة المعنى فقط
او من جهة ما معا او غير ذلك من الحال فلما قال لفظا ومعنى علم ان اتقان
اي الولد اياه اي المختص من جهة اللفظ والمعنى معا فهو بمنزلة عن اجملة
لا عن المفرد فان التثنية هو ما يرفع الابرار المستوفى عن ذات اي ما يعين
بعض المحلات اي ما يعين الى نشأت وحصلت باعتبار اصل
الوضع لا بحسب العارض عن ذات لاسيما حيث الذات على قسمين تمييز
عن المفرد وتثنية عن اجملة لانه ان رفع الابرار عن ذات مذكورة فهو
تمييز عن المفرد اذ لا يقع ذلك الا عن مؤنسا باحد الاشياء الاربعة
وان رفعه عن ذات مقدرة فهو تمييز عن اجملة اذ لا يكون الا عن

الا عن التثنية في جملة او في شتمها او في اضافته كقوله بن يد
نفسا وزيد طبيب ابا وبالزبد فارسا والعجبة طبيب بن يد ابا فقول المصنف
لفظا ومعنى من هذا القسم الثاني لانه رفع الابرار كما بين في معقول اجملة
اي ونوع الاتقان على مفعول وبمعنى المفعول لان معناه انفق لفظا
ومعناه ما ينفق معنى ما فيه لفظا فهو اي حكمه هذا لما هو فيه مع علمه
وضبطه وقواعده به فربما به بالتقوا والشك عنه **ارث** فعل فاعل و
هو غير المتكلم اعني التثنية المضمومة **ان** مصدرية **المظ** فعل مضارع منصوب
بان فاعله مستتر فيه وهو انا الضمير البارز المتصل منصوب محل لانه
مفعول المظ وهو اي الضمير البارز عايد الى الولد ومحل اجملة الفعلية
اعني المظ مع ما عمل به منصوب المحل على انما مفعول اردت وادرت
مع ما عمل به اي هو الذي عمل اردت فبما وهو اي قوله مع ما حال من
الضمير المستكن في قوله من فروع المحل على انه خبر ان اي فان الولد لا يرد
مراد من تيمظه او من يدانا تيمظه وقت استظاره وانما فسر تيمظه
البيان لان اصل التيمم الاقدام وان اجملة معناه في محل المفرد وما قبل
انه اي مراد من تيمظه لا يجوز ان يكون مفسر القول اردت ان المظ هو
التقاضي بينهما حيث ان اردت بدل بصره على الجهد لا على الجهد وغيره
وارد جوار نفسه اليه وبما زمه ومعنى المظ اذيقه واطعمه قال التيمظه
تفعل من لفظ تيمظ بالضم المطاء ان استنع بلسان بقية الطعام في الغم
او اخرج ليشامخ به شغفه وقد كفي به عن لازمه اعني الاكل و

والزرق فكذا الشئ المطبق على غيره لا يربطه لازمه اعني الاطلاق
 الازالة مخوف من الكتابة المطلوب بها الصفة ومع كونه كناية يكون
 استعارة للمكنية ولا تنافي بينهما لان الكناية لفظا مستعمل في
 الحقيقة فكذا التخييد اذ هي في الحقيقة اثبات بل لازم المشبه الذي
 هو ام عفا واللفظ مستعمل في معناه حقيقة كما تم تعيينه وقيل معناه
 الاعطاء يقال المظنه فلاننا من حق اي اعطاء بعض حقه وفيه استعارة
 بالكناية لان المعنى شبه في نفسه كلام الامام بالمطعموات التي تزداد له
 ثم اثبت له ما يلزم المطعمون ما عاده من الازالة والاطعام وهذه الازالة
 استعارة مجسدية كما تم ومعناه الحقيقة اي الفرض الاصيل من اهل البيت
 بمعنى الازالة والاطعام التبرية والتعليم فاللفظ الحقيقة من متعلق
 بالمظنه اعلم ان الظاهر ان قوله من كلام الامام فهاهنا يكون قوله من
 كلام صفة لمفعول محذوف اي المظنه شيئا من كلام الامام ويحل ان يكون
 من زائدة على قوله من يجوز زيادة من في الانبات **الامام** هو اسم
 بمن يؤتم به كالكتابة باسم يقع على المكتوب والآن اسم يقع على المعنوي
 فيجب له بصفاته بل اسما للصفة بدل عليه انما توصف لا توصف
 بها مثلا يقال آله واحد ولا يقال آله وهو اي الامام محذور لانه
 مضاف اليه الكلام **الحق** محذور عما ان صفة الامام **والجبر** محذور
 معطوف على المحقق ومعنى الجبر كسر الحياء المهرمة وفخر الكبر
 افصح كذا في مختار الصحاح قال الفاء هو بالكسر وقال الامام لا ادري

لا ادري اني بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيدة والذي يفتى بالفتح
 وكذا به وبه المحدثون كلهم بالفتح العالم المتحقق وقيل وهو مفتوح
 من البحر قلب مكان حيث اتجهن الباء مكان الحاء وقدم الحاء مكان الباء
 لان العالم مجمع العلم كما ان البحر مجمع العجم والماء كمالها بسبب الحيوة
 اما الماء فظاهره وقد قال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حيا و
 اما العلم فبقوله عمر من صار بالعلم حيا لم يمت بد فخذ هذه المناسبة
 ان كلاما من البحر والعالم مجمع لما هو سبب الحيوة بطلق الجبر المقطوب
 من البحر على العالم المتحقق يعني بطلق البحر على العالم فخذ هذه المناسبة
المدح محذور وصفة الجبر من دن فلان الشئ اذا عمل على وجهه
 اليقين واطلع منه على سر محفي وبلاية قولهم المتحقق اثبات
 المسائل بدلا ليدلوا على تحقيق اثبات ولا يلزم بالتحقق المقدمات
 المأخوذة منها **ابي** محذور وبدل من الامام بدل الكل من الكل **سكون**
 الكاف محذور لكونه مضافا اليه لابي والكلام في ابي كالكلام في
 ذي الانعام وابي بكسر كسبه الامام وجه اي كسبه من اضم العلم
 بفحش لان العلم ما جعل علما لانه بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح
 لان العلم اما ان يصدر باب وام دابن ونبت او لا يصدر رتبة
 من ذلك فالاول كسبه كابي بكسر وابي عمرو وام كلثوم اسم لوجه
 من زوجات النبي صم والآن وهو العلم الغني المصدر باب وغيره
 اما ان يقصد به الزم او المدح او لا فالاول لا لانه لا يفتى بفحش

والثاني العلم اي العلم الاصطلاحي والآخر العلم كونه الشيء شيئا
من نفسه هذا التقدير كلامه وفيه خلل من وجهين الاول انه جعل القسم
العلم بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي وهم قد صرحوا بخلافه
والثاني انه جعل قسم الكنية واللقب هو العلم وقد جعلوا قسمهما الاسم
ودون العلم حيث قالوا الكنية علم صدر به لقب او ابن وبنيت واللقب
علم صدر به كبر او ذم مفوض منه قطعاً وما عداها في الاعلام يسمى
اسماً وهكذا اقرره الشريف الجرجاني في شرح المفاتيح وذكر
في المفصل ان العلم لا يخرج من ان يكون اسماً كترديد او كنية كابي عمرو او
لقباً كبطون ولعل الشارح انما قال ذلك في العلم اشارة الى ان ما عدا
من الاعلام يسمى علماً في اصطلاحهم كاسمى اسماً بالضرورة جعل المقسم
العلم بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي خذرا من توهم قسم الشيء
الى نفسه والغير **جاء القاهر** عطف بيان لابي بكر بن سفيان
الحمزة من ابن لوفقيه بين العلين وذلك التقطوع ذلك التقطوع
للقوم المذكور كسرة الاستعمال شدة الامتزاج وتوضيح ان لفظ
ابن اذا وقع صفة لعلم مضاف الى علم آخر في حذف التنوين من العلم
الموصوف والكجد لانه وقع وسط الاسم والوسط ليس من كمال التنوين
خارجي زيد بن عمرو وكذا حذف الفاء من خطأ انما اذا لم يكن صفة
له بل خبراً عنه فلا يحذف شيء منها كقوله تع وقالت اليهود عيسى
بن الله تنوين عزيز واثبات الالف خطأ في ابن وكذا كذا لا يحذفان

لا يحذفان اصف بن برخيه العلم او وقع صفة لغيره نحو هذا زيد
ابن ابي وهذا الرجل ابن زيد لان وقوعه بين العلين اكثر ومنه هنا
يقال نبوت التنوين في اللفظ ونبوت الالف في الخط مثلاً زيدا
كذلك حذفها وهو ابي بن حجر وكونه صفة بعد القاهر وهو ابي بن
مضاف اليه **جاء** وهو ابي بن حجر مضاف الى الرحمن **جاء**
وهو حجر ووصفه بنية اي بخصلة بيان النبوة للامام لا لغيره
الرحمن مع كونه اقرب من الامام لان المرد معرفة اي معرفة الامام بانه
جاء في دون بغداد في غير **سقي** فعل ماض فاعله الله مفعوله **متوا**
الغري ههنا بالقصة الشرايب والحمد لكثرة المال اي قيمته ومنه
وحاله منصوب تقدير والضمير محمداً والحال كونه مضافاً اليه لثبوتها
رفعه على انه خبر بعد الجمله بقوله والضمير الى الامام وسقي قد تعدي اليه
مفعولين كقوله تع وسقيهم ربهم شراً بطهراً الواء عطف **جاء**
فعل ماض في جعل بمعنى التضمين هو في الافعال القلوب اي من
ملحقاتها وما يجري مجرى في الدخول على المبتداء والخبر تعدي جاز
الى المفعولين **المتنوع** الاقتصار على احدهما ولو زاد الموصول وقال
ان يتعدي ليكون جملة صفة لقوله افعال القلوب واخذ قوله
المتنوع الاقتصار على احدهما لان رفعه عنه ان يقال ان اشياء لا تنوع
عليه من خصائص افعال القلوب لا يوجد في ملحقاتها التي تجري مجرى
في مجرد الدخول على المبتداء والخبر لانه حضاير كما صرح جوابه فاعله

مستتر فيه عايد الى الله **الجب** مفعول الاول يعني في اللغة البستان
 ومنه الجنة **ثناه** اي مكانه من نوي بالمكان اقام به مفعول الثاني
 فيه كالمكان في نراه ومضال الفعل ان اعني سقي وجعل خبره لفظا
 وانشاء ان معنى فان لم ادر من سقي وجعل انشاء السقي وجعل المذكور
 لا لا خبرا ان بانه سقي وجعل في الماضي فمما صهرنا في معنى الامر لانها
 في قوة الامر فان معنى قولك غفر الله لك ليغفر الله لك سقي وجعل
 بمعنى يسقي ويجعل فانما خبر عنهما لفظا في نفا لا كان سقي ويجعل
 المذكورين قد وقع خبر الهم بان يكونا ماضيين او تاديبا كانه راي
 او الرعا بصيغة الامر بشيئا خبره لابق لقانون الادب على ان هرو
 اقل من حروف الامر كما لا يخفى وانما عطف اي لم يعطف في قوة
 الامر على الاخبار حيث عطف الابعبار الصورية مثل قولك
 اخوك اخو مكاشرة وصحك خباك الالة فكيف انتا حيث عطف
 خباك حال كونه في معنى الامر على جملة الاخبار به السابقة باعتبار القوة
 اي باعتبار انها خبر عن صوره ولا محل لهذه جملة الدعا بانه من الاعراب
 لعدم وقوعها موقعا لمفرد وهو اي عدم وقوعها موقعا لمفرد طاهر قائم
 ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظية وتقديرية وعملية فاللفظية
 في خمسة نواضع الاول في ما آخره حرف صحيح ولو قال في الصحيح
 كان او صح لان هذا بنوعه نطقا صره اي الكلمة ليست بصح بل هي
 الصحيحة اخرى وليس كذلك فان الصحيح عند النحاة ما لم يكن آخره

آخره حرف علة سواء كانت في خبره خوزه او لا نحو احمد و
 انب يقول في حكم الصحيح كما يخفى خوزه وعرو مثل جاني زيد ورايت
 زيدا ومررت بزيدا وكذا غيره او في حكم الصحيح وهو ما في آخره ياء او واو
 ساكن ما قبلها غوطبي ولو قال فيهما في حكم الصحيح في محل الم كان الثنت
 مثالا مثل مفاطيه وكربت ورايت طيبا وكربتيا ومرت بطيب وكربت
 بولو ومعرو ولات ورايت دلوا ومعروا ومرت بدلو ومعرو و
 ان من تلك المواضع الخمسة في الاسماء التي المقتلة المضافة الى غير
 بيا المتكلم لم يكن له اعراب لفظية كما عرفت فالمقصود بهذا الصنف
 الى السوق الاحتمار من المضاف الى بيا المتكلم لانه عن غير المضاف
 لان اعرابه لفظية ايضا خواب كما مر لكن لا اندرج في غير المضاف منها في
 الموضع الاول اتم زالك راجع عنها كما يدل عليه قوله لا اتي قصدا
 انضباط الكلام والقب في الامرام خوابوه واخوه وموصاؤوه
 وخوه وذو مال والثالث من تلك المواضع الخمسة في التثنية مثل
 جاني الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين وينبغي ان يحل
 التثنية صهرنا على ما هو اعم من ان يكون تثنية صورة او معنى ليدخل
 فيه لفظ الاثنين والمنتهى المر بجل نحو البحر على البعد وما ينفى
 المتكلم رخوا كرتين اي كرتة بعد كرتة اخرى ومنه ليبيك وسويك
 فان اعراب كل واحد مثل اعراب المنتهى الوضعية والرابع من تلك المواضع
 الخمسة في الجمع المصحح وهو ما لم يتغير نبا واحده كزويدون وكر

واحتمل ان يه عن الجمع المكسر وهو ما يتغير بناء واحده كرجل فان الواو به
 بالطم كره وهو مشدح في الموضع الاول ولا تنس ما ذكرته من وجه الاحتراز
 وادمج ذوي جمع ذو قد يقال انه جمع ذو وعلم اللفظ بالواو السنين
 حذف نونه للنزوم لاضافة وهذا مثل لفظ النساء فانها جمع امرأة
 من غير لفظها وذلك غير نيز في كلامهم وعشرون واخوانه من كنيته
 الى تسعين نحو جاني الزيدون والوالم وعشرون ورايت زيدون و
 اولي مال وعشرين ومرت بالزيدون واولي مال وعشرين وانما
 كتب الواو بعد الالف حاله الجرم والتصنيف وهو السلاطين بالي
 حشر جروا انا كنبوه في الترم على علمها وبلحق بالجمع المصحح اولو وعشرون
 واخوانه وليس مجموع لانه لم يأت ال وعشرون في غير مؤد وادمج
 بالحق الواو بل ما كان وصفا وضع جمع التامة لفظا ومعنى اختلفت
 به وجعل علم بها كواو به ولذلك تعرض بذكرها ولم يكتب بالجمع والحاصل
 من تلك المواضع الخمسة في كلام مضاف الى مضمون كل ما بها وكلانا و
 واحتمل ان يه عنه مضافا الى المظهر فان اعلم به في تقديره نحو كلا الرجلين
 في الاحوال الثلاث فيل البصر في اختصاص الارب بالظروف حال الاضافة
 الى مضمون انه لما كان كلا عندنا في اللفظ مشتق المعنى واقضى ذلك ان
 يكون اعلم به بالطم كات نظم اللفظ وبالظروف نظم اليعناه فاذا اضيف
 الى الفح اعني المظهر الذي هو مضمون المظهر لكونه كتابته عن روي جانب المعنى
 الذي هو مضمون اللفظ فاعلم بالظروف الذي هو مضمون الاعراب بالطم كما

بالطم كات واذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روي جان اللفظ
 الذي هو الاصل اعني بالطم كات التي هي الاصل حال النصب والجر
 بالياء وحال الترفع بالالف فان قلت فلم يتبع من حال الترفع قلت
 لما كان مضافا مظهر لفظ كلاً لم يتبع من الالة الى حاله التي يتغير فيه الف
 كلاً اعني النصب والجر مثل رايت كليمها ومتر بكليمها مضاف ولا يخفى
 عليك انه لا حاجة الى جعل كل قسمات فدا فانه في حكم التثنية كلفها
 الاثني ولو ادرجه في الثالث قال الثالث في التثنية وما يلحقها
 على قياس ما ذكر في الجمع ككان الكلام منتظرا ومنقبضا فان اعلم به هذه
 الاسماء اي من اسماء التثنية المضاف بالظروف وهو نون ولفظية بالرفع
 عطف على قول بالظروف لان حروف الاعراب فيها ملفوظة بغير
 بالظروف الذي هو علم على راي والحر ولفظية بغير دلائل الاعراب
 على راي آخر كما قرأ والتقدير اي الاعراب التقدير في سبعة
 مواضع الاول في الاسماء المقصورة وجميع الاسماء المعربة التي اوا
 خرمها الف مقصورة اي بغير عذرة او ممنوعة عن منطلق الحركة
 والقصر المنع ومنه قوله في حور مقصورة في الجنان ويقولنا المنة
 يسد في النقص بلدي ومتى ظرف كونهما مبتدئين نعم اوسى بهما
 كان معبرين واعلم بها كان معبرين واعلم بها كذلك سواء كانت
 تلك الالف للثابت مثل جيل او منقلبة عن الواو والياء وسواء كانت
 تلك الالف ثابتة في اللفظ نحو العصا ولم يثبت مثل عصا وحي

وغيرهما نحو هذا عصا ورابت عصا وشر بعضا وكذا غيره وانما
 صار اعلم بهذه الاسماء تقدير بالعدم بتول الالف الظاهرة او المقدر
 الحركة ما دام الف اذا لو حركته لاخر حركته الى حركته لا يمكن نوارده
 الحركات على ما قبل الالف حيث كان مقدرا لعدم الاعراب في الوسط
 فاذا نعترا فظا الحركة فقد رجع آخر الكلمة في الرفع ضمة منوثة
 وفي النصب فتحة منوثة وفي الجر كسرة منوثة التي من تلك المواضع السبعة
 ما ائتمن اليا المتكلم من هذا نحو هذا غلامي ورابت غلامي في ممر
 غلامي وجمعا موصوفا بان اعلم به بالكرة نحو هذه مسكنا ورابت
 مسكنا وشر بمسكنا في الاحوال الثلاث في مذنب الصالح وتدل لان
 في قول تنوين موصوفاي وانما قلنا في الصالح لان قول بعضهم اعلم به
 حالة الجر لفظي سواء كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكر لوجود
 الكسرة لكن لا في الالف لان الكسرة مجتنبية للبناء قبل الاسم متقبلا
 بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب و
 يستحيل ان يحذف الهمزة الواحدة من بين ما ثلثين او مختلفتين
 ان قيل كيف يكون الكسرة مجتنبية طلبا قبل الاعراب منبهة
 والبناء يمنع الاضافة كما صرحوا به قلنا لان اول الاسم قبل
 الحذف الاعراب منبهة بل المذنب اطلق على ما حققه بعض المحققين
 ان الاسم قبل التركيب مع العامل نحو زيد وعمرو ويكره ان يكون آخره
 سكون وفق لا سكون بناء اذا مبرتبة اللفظ بتحقيق بقا بلية

نوارده المعاني المختلفة على معناه فلا وجه لاختراجه الاسم من المنبهة
 مالم يوجد المناسبة للمنبهة الاصل بحركة انعدام ما يقتضي حروف
 الاعراب باخره ولهذا ذكر في فوطم المعرب ما اختلف آخره بالاعراب
 العوامل اتمهم اذ و به امكان الاختلاف سواء وجد بالفعل
 او لا وان سلم ان الاسم منبهة قبل الاعراب فنقول انهم قالوا ان
 منع البناء الاضافة حكم على الاسم الاغلب ولهذا لم يمنع من الاضافة
 حيث واذا واز ونجيم ذلك واحتملنا بقولنا موصوفا بان اعلم به
 بالكرة عن اجمع المذكر السالم فان اعلم به حال اضافة اليه بالمتكلم لفظي في
 النصب والجر نحو رابت مسلمي وممرت بمسلمي لوجود الياء التي هي علامة
 النسب والجر فيها وتقدر في في الرفع نحو جاني مسلمي اصله مسلمي فالياء
 المذموم في ياء المتكلم منقولة عن الواو لما تقرر في القصر من الواو و
 الياء اذا جمعتا وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء قالوا والياء
 هي علامة الرفع مقدرة في الياء فيكون الاعراب بالهمزة في حالة الرفع
 تقديرها الثالث من تلك المواضع السبعة ما فيه اعلم بحكمي جملة منقولة
 الى العلمانية نحو تابطرت اعلم شخص فانه كان في الاصل جملة
 والهاء على نسبة التابط الى لاخذ بالابطال الشخص وشر امفعول
 تابط ثم جعل اسماء الرجال هو ثابته بن جابر الشامي اعلم به تقديره على
 راي والتفصيل هنا هو ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما
 منبهة بل مجردة عما رابعه من منبهة الاصل وما بعد العلمانية

انا

فقبل ان ياتي المبتدأ بالحكمة على بناءه وقبل معرفته بحكمة لانه من
 المجموع بالعلمية اسما واحدا اجزاءه كمر وف كلمة واحدة فكان
 مستحقا لان يجبر بالاعراب في آخره كبعليك فيقال جاني تا بط
 شتر برفع شتر لكن لما اشتغل الجذر الاخير منه بالاعراب المحكي حيث
 حكى لفظ الجلالة للدلالة على الفصاحة الاصل منه ظهور الماخر
 منه لفظا فصلا مع بالاعراب التقديم في كلام الشارع مبني
 على هذا القول ومفاد في قول الجازي لانه قول النخبة بمرصم
 لان سبويه يكثر في النخبة قد صرحوا بان المفرد لا يكون حكما أصلا
 نحو من مرفوع المحل مبتدأ وزيد مرفوع تقديم اجبره كما هو المشهور وهو
 مذهب سبويه وقيل بالعكس في استفسار من يقول ضربت زيداً ففقد
 زيداً استعاراً بان السؤل لما هو من زيداً الواقعة مفعول ضربت وذكر
 لان كل اسم كان مفردا او جزءا اخر من الكتب كان معربا في الأصل
 وحكى ذلك الاعراب فاعلم بالحكي بالعلمية انه بدل من الفهم والاعراب
 الى كل اسم تقديم في الالواح في العبارة ان يقال فاعلم به تقديم في
 بخلاف لفظ المحكي كما حذف الفالي في شرح الباب قبل وهكذا وقع
 في بعض النسخ هذا الكتاب في العلم هو الفهم وفي نحو من علم حكيم
 حكى آخره على الفهم ويعبر به بتقديم بانه قول منه إشارة الى قولين
 فيه قول آخر سند كره وتفصيل المقام على وجه صحيح لم هو ان
 عشر اذا جعل علم تقديم في علمه بالاعراب اللفظي ويجعل غير من

منصرف كبعليك فيقال هذا منصرف عن علم لانه لا يشترط
 فيه انه بعد العلمية علم حكى على بناءه وهو الاصح ثم بعد الاعراب هذا
 قال بعضهم انه مبني كما كان قبل العلمية رعاية لفرضه الاصل ولما
 الاخر من انه من المعربات بالحكمة على الحكمة البناءية فان لمجموع لما
 صار بالعلمية اسما واحدا استحق لان يجبر بالاعراب في آخره
 لكن لما كان طرف الاخير مستغلا على الحكمة البناءية بالحكمة تفرد ظهور
 الاعراب في آخره لكن في لفظا فصلا مع بالاعراب التقديم في
 فان قلت فلم يعين الاعراب المحكي لفظا في ما يطرأ وجاهز في
 عشر علم ترك الحكاية وجاهز الالواح لفظا قلت قد كان التواتر
 في القصور بين ان يعرب لفظا لا يتفاد موجب البناء منه ما كان في نحو
 خمسة عشر جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه يترك في بناء الى
 الاعراب بخلاف ما يطرأ في الالواح لفظا لعدل عن اعراب
 الى اعراب فيجوز ان يجوز الجواز العدول عن البناء الى الاعراب
 ولا يجوز العدول عن اعراب الاعراب آخر تفوت به الحكاية كذا
 اجاب الفالي في شرح الباب وما ينبغي ان يعلم ان من الحكيم
 المعربة تقديم العلم لم كب الذي خبره في الثاني معرب باعرب معين
 معمول حال الاعراب له لفظا مثل ان زيداً وصل زيداً ومن زيداً و
 الاخير حتم ازمنة لم كب الاضانه نحو عبد الله وعلم لم كب في الاسم
 العامل مع معمول نحو مضروب علامة فان اعلم بها لفظا فان الجوز

الاول منها بعد العليمة بعرب بالاعراب العام بحسب العوامل
 والاسم مفعول باسم الحكاية المربع من تلك المواضع السبعة التي
 كان الاعراب تقدير تان في الاسماء المنقوصة وفي الاسماء التي
 اواخرها ياء بكسور ما قبلها نحو القافى والهمزة فان اعلم بها تقدير
 في حالة الرفع والجر نحو جاني القافى وممرت بالقافى بالاسماء
 اي باسكان الياء منها لاستثقال الكسرة والفتحة على الياء وفي حالة
 النصب لفظا لطفة الفتح عليها نحو رابت القافى بالنصب جايده
 بالاسكان في حالة النصب ايضا كما جاء في الهمزة والجر او كالفتح لضم
 الشعر نحو قوله مهلا بني عتاهل مواليها لا تشبوا بنيها ما كان
 مدفونا مهلا نصبت المصدرية لا محلا المقدر وبنيه منصوب مفعول
 اصله بنين جمع ابن سقط النون بالاضافة الى عتاهل قوله محلا مواليها
 اي بني عتاهل الذنوع مواليها اي تاضرون لنا في القحاة المواليها
 التاضرون وقوله لا تشبوا انتهى من تشبوا الفعل المبني على جمع
 فشره وكقبة يشبوا بالضم ومنه البناء وبنينا ظم مدفونا
 والاستثناء في ان مواليها بالكون في حالة النصب انما قال
 لانه مفعول لامهل المقدر والوال عليه معمول عنه مهلا مع ان المقدر
 امهل وبنيه لا تشبوا عا ان المقصود بيان العادل وهو محمل
 ان لا يدخل للواو في العمل كذا في المثل يفتح بين اعطاء القوام
 عن اعطى يعطى القوس باربع اي ما صيرت من بنية القلم من باب

باب رجي برمي وبالغارسية ثم اشده بالكون حاله النصب
 لانه مفعول فان لا اعطى وهذا المثل ما خوذ من قول الشاعر يارب
 القوس بر بالست محكم لا تفقد القوس اعطى القوس ياربها وهو مثل
 يضر بلفظ يضر الهمزة في كسرة ثم يمد فيه حقا لمرارة ومثل قوله
 باوارب عند حقت الا انا بئر يسكون الياء والفتحة لانه من تلك
 المواضع السبعة التي لم يفتح مضافا ملاقيا ساكننا بعده بر وعلمه قوله
 يوع والمقيم الصلوة من فاء بالنصب في ان يضر ف مع ان اعلم به
 بالجر وف تقديره او نحو مصطفى القوم فانه مضافا ملاقيا ساكن
 بعده مع ان اعلم به بالجر وف لفظا لوجود علامته فلو قال بدل قوله
 مضافا ملاقيا ساكننا بعده ملاقيا علامته مدة ساكننا كان اولى
 ليدخل نحو المقيمي الصلوة ويجوز في مصطفى القوم نحو جاني صا حو
 القوم ورايت صا حو القوم وممرت بصا حو القوم فان اعلم به
 بالواو رفعها وبالياء نصبها وجر الكسرة سقطنا اي الواو
 والياء في اللفظ بل لا فائدها التاكن بعدها وهو لام التوحيث
 في القوم ولم يبق قط في الحفظ فلا يشبوا بالضم وفاقه التي بها
 الاعراب نعمة مفعولها فهو معرب بالجر وف تقديره ان لا اعتبار
 في الخط في هذا الفن بل المعينة فيه هو اللفظ وليس في اللفظ
 واو والياء فثبت انه معرب تقديره فلم يذكر المقدمون هذا
 القسم وما بعده قال الشيخ ابن الحاجب اعرف احدكم لاء

التقدير من المعرب بالحر وفي هو ثابت نحو سلمي ولم ينفذ
 الى هذا القسم لكن القول بالاعراب التقدير في الواو والقلوبية يا دون
 الواو المحذوف لا يعذب بالجر بما ذكره في اعتبار من ان الحذف
 عارض بكلمة متقلة والقلب يكون بواسطة ما هو كجبر الكلمة نفعها
 ولهذا ذكر الشارح القسرين معا وقولنا ملاقيسا ساكننا بعد شمل
 ابي ساكن ما كان من نحو لام التعريف الاسم الذي اوله حمزة وصل
 نحو جاني صاحبك البتة بالمولود لما كان ساكنا كفواك صاحبك
 في الرفع وصاحي بذكر في النصب والجر كان الواو والياء ملصوقا بهما
 في كان معربا بالحر وفي لفظا فلذلك اختلفت زنا عنه التاوس من تلك المواضع
 السبعة في الاسماء المنقوصة اذا لاقاها ساكن بعد ما في موضع
 بالحر وفي تقدير نحو جاني ابو البشر في الرفع ورايت ابا البشر في
 النصب مررت بابي البشر في الجر سابعها من تلك المواضع السبعة
 التثنية مضافه ولا فاعلا ساكن بعد ما في حالة الرفع نحو هذا
 ثوبا ابنك اعلم به بالالف وفي سافطة في اللفظ يسكون ما بعد
 ولا يمكن تحريك الالف فهو معرب تقديره بالالف بخلاف النصب
 والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك ورايت ثوبي ابنك بغير الياء فيهما
 لان حرف الياء التي هي علامتا الاعراب يمكن بينهما بالجر كخلاف
 الالف في الرفع فحركات بالكسرة المناسبة له بناء على ان فتحه ما قبلها
 تعادل الثقل الثاني من كسرة الياء وانما قلنا بخلاف النصب

والجر لان اعرابها بالياء وفيه بافية لفظا وان كانت يسكون
 بعد ما فيكون معرب لفظا وهو وظ وما بعد بالحر وفي تقديره
 مثل ادعي من ثمرتان على الحكاية في الجواب انك ثمرتان فان اعراب
 بنا مقدرة وانما اظهر الالف لفظا حكايته لفظا به القائل
 الا و لا ي وجي ما لم يفت في هو قولك ثمرتان قال يسويها علم ابي
 يقول المرء لجل سئله فقال اليس فهم يشبه فقال اليس فهم يشبه انما
 اطنبت الكلام اي كثرته في هذا المقام لانه من غير الحق لاقدام جمع
 من الحق وفيه الموضع الذي لا يستوفى عليه القدم لغاية ملائمة واما
 الاعراب المحلى في الاسماء المبني كالموصولات والمفردات اسماء
 الاشارة وكما الافعال الماضية والجل والحر وفي ان الاعراب
 في هذا المذكورات محل اللفظ ولا تقدير في والفاء في بابي اللفظ
 التقدير في المحلى ان التقدير في اعراب عمل حيث للمكان اخفقت
 الكلمة الاعراب لكن لا يظهر ذلك الاعراب المستحق بها في مانع كما
 في الاقام المذكورات في الاعراب التقدير في والمحلى انما يستعمل
 حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنا انما في معنى متعلق يستعمل
 انما في الكلمة وقعت في محل لوقوع فيه غيره مما من معرب صحيح الاثر
 نظره في الاعراب فالمانع من الاعراب في المحل مجوء الكلمة لبناء على
 المانع في التقدير في فانه هو الحر في الاخر ويره وعلة قول الجمهور والجار
 مع الجر ويره مررت به بدلا منصوبا لحيث كذا قولهم هذه الجلة منصوبة

الحل او مفعول الخ فانه عمل جعل الخ معناه انه ليس بمفعول لم
 بسحق الكلمة الاعراب لاجل بناء لان الجموع الجار والحرف وروكذ الخ
 وان كان كل منهما متبعا لكن ليس بجمعة مبنية القدر لان يلد بالكلمة في
 جاز بانما عمل الجمل وغيره ما ليس بغير ان يقال ان لم يولد بغيره في كل موضع فيه
 غير لظهوره في الاعراب لولا وقوع حقيقت مرت اسم مع لم يظهر فيه التقب
 لكونه فعلا لازما لا ينصب لمفعول به مضافا وعلم ان مضافه في الذي ذكر
 بين الاعراب التقديمي والحل انما مفعول اصطلاح المتأخرين وهو الحسن
 لا فيه من الاختيار واما الاول فلا ينفون بينهما ولذا قال جارا للعلامة
 في لفصل الاسم المعرب باختلاف افعال لفظا او عملا فليست
 في هذا الكلام ولحفظ فانه من نقاب الخ فون يقال في نفسه في تباين
 ويره في نفسه **بمعنى** اي يثبت من علق الشيء الشيء ان اشبه
 وتعلق به وبيان هذا الترتيب موقوف على ما تقدمت به ووجه ان في
 بحسب ما تقدمت معان اي علمت ان اول الجمل نحو اكلت السمكة في راسها
 واعلم ان حتى الجارة تشارك اليه في معنى الانشاء الا انهما يفرقا
 من حيث ان جمل ورجح لا بد ان يكون جمل ما قبلها كانا بحيث
 بنوع الفعل المتعدي بحسب جميع اجزائه ما قبلها شيئا فتك
 على التقضي الى ان ينسب الى ذلك الجمل بحسب الكلام الانشاء اليه
 ذلك كذلك انما يلاحظ الضعف في تقديم الناس في المشتات
 او الفوت نحو مات في الانبياء او ادم في م او كونه جمل ما قبلها

بمعنى
 رصوت

قبلها نحو اكلت السمكة في راسها او انبياء ملاقبا بحسب ما قبلها
 كما يماثل ذلك في الوصف المذكور نحو كنت البارحة في الصباح
 ومضافا لبعض مع قوله في اي على تقدير كونه مضافا الى الجمل واما ان
 ينسب المذكور قبلها كالمسرح اكلت السمكة في راسها فان لم ينسب
 به السمكة لان الجمل الاخر منها او ينسب المذكور قبله في عند ذكر الجمل و
 نحو كنت البارحة في الصباح فان الصباح ينسب ينسب اليه لانه لا ينسب
 جمل ومنه لان الصباح من اجزاء النهار بل لاني لم يزد التحقيق و
 والبيان انما استمر طوا ذلك لان الغرض الوضوح في الفعل المتعدي بحسب
 ان يقضي ما تعلق الفعل به شيئا في شانه بان عليه ذلك الغرض
 انما ينفق بذكر آخر جمل في الشيء او ما يلا في آخره في اختلاف النجات
 في ان ما بعد حتى محل يدخل فيها قبلها او لا فقال عبد القاهر ان حتى
 طامعه في ان ما بعد ما يدخل فيها قبلها فكل ان لم ينسب الجمل مجهول الكل و
 كذا ينسب الصباح كالمجهول نام من النوم في المثالين المذكورين
 وكذا يدخل بعد ما قبلها عند ابن الحاجب جارا للعلامة وعند
 اكثر النحاة لا يدخل بعد ما قبلها هكذا قال ابن جني والبولصير
 الفارابي الا ان هذا الامانة لا يستقيم مطلقا فقول مطلق في
 للمنفعة بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعد حتى بعضا ما قبلها
 يدخل كالمسرح مثلا والافلا يدخل كالصباح وعما هذا اشارة في كلام
 المبتدع في المقصود في كلام ابن الدراك في الفصول التي من تلك

المعاني الثلاثة كونها للعطف نحو جاني زيد حتى عمرو رايته
 زيدا حتى عمرو مرت بزيد حتى عمرو والاول ان يحسن نحو جاني القوم
 حتى عمرو لان العطف حتى انما يقع بشرط ان يكون ما بعده جازما
 لما قبله كما حقق في موضع فداشرا اليه بقوله لكن شرطه ان يكون
 كونه للعطف بجائز ما بعده لما قبله او انما اشترطوه لانه موقوف
 للغة او الدلالة بالجبر على احد طرفي الشيئين اما طرفة الاعيان نحو مات
 الناس حتى الانبياء او طرفة الادنى نحو قدم الناس حتى المنتاة قال
 الشيخ اذا اخذ من اذنا فاعلا غايته لظرف اذا اخذ من علما فاذنا
 طرفه وغايته فلخصنا قالوا ان حتى العاطفة انما يذكر للتعظيم والتحقير
 والغاية والظرف لا يكونان الا من حيث المعنى بضم الميم وتشديد الين
 معناه والغاية فقوله وذي الظرف عطف تفسير فلا يقال جائز في
 القوم حتى صار بالرفع ولا يقال ايضا رايته الرجل حتى امرة بالنصب
 ولا اكلت بالجنة حتى التمران بالجزم واذا اردت ان تعرف حقيقة الحال
 في ذلك فخذ بك التذليل التام فيما تغدرك لوكيك هو ان حتى العاطفة
 للجمع مع انشراح تعلق حكم بما قبله استيفاء اجزائه شيئا فشيئا الى
 مدحوله في اعتبار المتكلم كما في الجارة لكن شرط ان يكون موقولا
 بجزء الموقوف عليه حقيقة كوضعت القوم حتى زيدا او بالتأويل
 كوضعت الشاة حتى يذبحهم لانهم صاروا كالجمل باختلاطه بالبحر
 ان يكون ملاقيا بجزءه كاجازة الجارة لما تقدم من شرط مجازته

مجازته ما بعده لما قبله بشرط ان يكون اقوي من سائر اجزائه نحو
 مات الناس حتى الانبياء او اضعف نحو قدم الناس حتى المنتات
 ليصبح العطف باعتبارانه من حيث اجزائه المعطوف عليه لا يجوز ان
 يكسبه في ذلك بان يكون آخر اجزائه المعطوف عليه جازما في الجارة
 اذ لا يكسبه في المغايبة اللازمة في العطف لهذا اظهر الفرق بين
 حتى العاطفة وحج الجارة من وجهين الاول عدم جوازته في الجارة
 والى ان شرط الضعف والقوة في العاطفة دون الجارة وقد
 بين في بوجه ثالث هو عدم اختصاص العاطفة بالمظهر لجواز ان
 يقال جائز في القوم حتى انت واختصاص الجارة به والثالث من
 تلك المعاني الثلاثة كونها ابتدائية اعم من ان يكون ما بعده
 مبتدئا وخبر نحو جاني القوم حتى زيدا اصعب وكل ما يستقل
 نحو جاني العلماء حتى ذهب الجملاء فاذا عرفت هذا المقدمة
 فاعلم انما اي حتى في قوله حتى يعلق بجوز ان يكون جازمه بمعنى كيه
 اي لا بمعنى انشراح الغايته فان حتى الجارة كما يجب بمعنى انشراح الغايته
 قد يجيء بمعنى انشراح الغايته قد يجيء ايضا للسببية بمعنى كيه ويشترط
 قد يجيء ايضا بمعنى مع وزعم الفارسي وابن مالك انما يجيء بمعنى
 الا ايضا للعطف في الفضول سيما حتى تجوز وما لوكيك
 قليل اي لا يجوز فان المصدرية مقدرة بعد ما والفعل منصوب
 براوا فقدرت ان المصدرية لا في حرف الجزم لا بد من فعل الفعل

لا يتقدم ان بعده في جواز دخوله لكون الفعل معناه تقديم
 المصدرية والشرطية اي حين ان يكون جارة بمعنى كقدره
 بعد ما ان المصدرية ان يكون ما بعد ما متقبلا بالنسبة اليه
 ما قبلها وذلك ما تحققتا بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل عليه
 حتى يتم قبا وجوده بالنظم الى وقت الاخبار نحو اسلمت حتى ارجل
 اظنه فان الاسلام قد تم والدخول في الجنة من قبله وجوده بعد
 واما انه لم يختر حتى ارجل البعد اذا كان الدخول والتسليم انقطاعا
 ولكنه في وقت التسليم من قبله وانما وجب ان يكون متقبلا لانه مقبولا
 باخرا ان المصدرية التي هي علم الاستقبال اعلم ان هذا اي كون
 ما بعد ما متقبلا بالنسبة اليه ما قبلها شرط لا خارا ان يكون الجارة
 سواء كان في التبتية نحو اسلمت حتى ارجل الجنة او كجدة الفانية نحو
 حتى تغيب الشمس على كان حتى مصرنا للتبتية لم يعمد في الشارح الا
 اليه ومصرنا كذلك اي ما بعد ما متقبلا بالنسبة اليه ما قبلها
 تحققتا لان العلق بطبعه ان متقبلا من قبله وجوده عند
 اجزاء المصنف بالنسبة اليه ما قبلها وهو ارادة التكميل و
 الجملة الفعلية اعني يعلق بماعمل منه مجرور المحل حتى وهو مصرنا
 متعلق بقوله المظ والمجرور مصرنا وهو العلق بطبعه هو يبتني
 ينسب المذكور قبله وهو ارادة التكميل الظاهر ان يقال هو
 التكميل عنده اي ينسب عنده لانه والحاصل ان العلق وان

وان لم يكن جزءا ما قبلها الا انه بلا شبه لانه في لوازم التكميل
 وروادفة عادة فقد ثبت وتحقق شرط كون حتى حرف جبر
 يجوز ان يكون جارة بمعنى كيه وهو شرط ويجوز ان يكون حتى مصرنا
 عاطفة ايضا فيكون يعلق معطوفا على المظ فيكون الجملة منصوبة
 المحل لا مجرورة المحل كما ان كانت جارة لكونها معطوفة على الجملة
 اليه كذلك اي منصوبة المحل لانها مفعول لاررت واما لفظ يعلق
 فمنسوب بان المذكورة الناصبة للمظ بالاستحباب بخلاف اذا كانت
 حتى جارة فانه اي لفظ يعلق منصوب بان المقدرة بعد ما كما ذكر
 آنفا وشرط كونها للعطف هو كون ما بعد ما جاتا لما قبلها
 موجودا مصرنا لانها اي حتى مصرنا للدلالة على احد طرفي النسبة وهو
 ارادة تعليم العلم لولد وطرفاه اي طرفا ذلك النسبة ويجوز ان يكون
 الضم الى الارادة باعتبار انهما مقدرة بان مع الفعل ارادة التكميل
 والعلق بطبعه الاظهر ترك قوله ارادة ليلزم قوله فيكون بين
 العلق والتكميل مجازا بان يكون العلق جزءا من التكميل
 بناء على ان العلق بسبب كونه في لوازم التكميل عادة كان كما
 من التكميل والقوة مفادة ايضا لان العلق بالطبع اقوي من
 التكميل فاعني اررت ان المظ في كلام الامام المحقق ينسب
 فنبينا يوما فيوما اي ان يحصل بالتدريج العلق بالطبع لائق في
 حتى معنى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون حتى مصرنا ابتدائية

لأن ما بعد ما ليس بمبدأ وخبره لا كلام مستقل منقطع عما قبلها
 فلا يكون ابتداءً لثبوت نفقات شرطاً لمعنى نفكر أم من أمست
 أي أطببت واسمعت يعني مبالغة كرم كذا في الدنور والمعنى
 احسن ناملكت في هذا البحث فانه من خواص الخوف في خنار القها
 الغامض والوافي في باب السهل **بطبيع** متعلق بعلق والفهم بحر والخل
 لا إضافة الطبع اليه عابد الولد لا آخر وهو أي الطبع في الاصطلاح
 ما يكون مبدأ الحركة مطلقاً سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات أو لا
 يكون لها شعور كحركة الافلاك عند من يجعل غير شاعرة والاحجار
 والمعادن كحركة الصخرة التوعبة والنفوس على ما حقق في الحكمة و
 الطبيعة ما يكون مبدأ الحركة من غير شعور كالصورة الجبرية التي يكون
 مبدأ الحركة المرابطة من غير شعور وهكذا قال لا ماف في شرح
 الاشارات فالوفق بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقاً
 والعام هو الطبع وهذا يجب الاصطلاح كما استرنا اليه اما يجب
 اللغة فلا فرق بينهما وقال في خنار القها في الطبع السجدة التي
 جبل عليها الانس وهو في الاسل مصدر والطبيعة مثله كذا
 الطباع بالكرانته في قول بعض الافاضل ان الطبع هو قوة الله
 لتنفس حكم بالاحكام من غير فكر ونظم قريب من هذا والمرد مصرها
 الذات مخفي بطبيعته بذاته ونفسه **من لفظ** بحر وربن والماء
 ايضاً بحر والمحل لا إضافة اللفظ اليه عابد اليه لا ما محفوظاً

إضافة المصدر الى الفاعل **ط** بوزن الفعل من
 المجرور وصفه لفظاً والجار والمجرور في محل نصب على انه حال
 من فاعل يعلق وهو الموصول في قوله ما يتفجر أي ما يتفجر أي يسيل
 وقوله **من** متعلق بنفخة الضمير المحرور بمن عابد الموصول
 ولفظه **ينال** من فوج على انه فاعل بنفخة وهو أي لفظ ينال به
 جمع ينسوع وهو عين الماء **الخوف** بحر ومضاف اليه لينال به ومحل
 الموصول مع الصلة رفيع على انه فاعل يعلق واما قلنا ان في لفظ
 حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالاً للضمير المحرور
 في منه لوجوه ثلاثة الاولى ان الحال تاليتا مضمينته
 الفاعل والمفعول كما في وصف الضمير ليس لفاعل لا مفعول فلا
 يكون حالاً في منه به وعليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز كونه
 حالاً في ضمير منه لان كون الحال لبيان والمفعول كثر في لا كليت
 على ما عترف به الشارع فيما سبق الوجه الثاني انه اذا كان ذو الحال
 معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال لنا خبر عن صاحبه
 واما وجب تقديمه على ذي الحال النكرة لدفع الالتباس
 بالصفة فانه لو تأخر لا يبين بالصفة في حالة النصب نحو قولنا
 ضربت رجلاً كبيراً ثم قدمت في حالة الترفع اظهر الدليل **وهذا**
 الضمير معرفة فيجوز اي يلزم على تقديم كونه حالاً منه تقديمه على
 هذه الحال ويصح من لفظه المعلوم فيكون تقديمه اي الكلام من

يعلق بطبيعة منه من لفظه حكمه وهذا التقديم غير جائز لانه
منه اي في هذا التقديم تقديم ما في جنة القصة وهو منه قوله
مبتدا راجع الى ما قوله منه اي لفظه منه جنة والجنة معترضة وقوله
على الموصول متعلق بقوله تقديم وهو اي الموصول اي لفظه ما وما في
جنة القصة اي الشيء الذي يكون في جنة القصة لا يتقدم عليه اي على
الموصول لانه اي ما في جنة صانع حكم القصة والقصة لا يتقدم
على الموصول لان القصة كونه ثابتة للموصول صار كالجمله التي لا
يجوز تقديم شيء من القصة والبعض على الموصول لا يستحال تقديم
الجمله التي هي من الشيء وجنة ذلك الجمله التي لا على ذلك الشيء لا يستلزم تقدم
الشيء على نفسه كالاخفى وكذا ما في حكمه والحاصل انه لا يجوز ان يكون
من لفظه حاله من جنة انه لو جاز لو جاز تقدمه وانما بطل الاستلزام
الحال فالمقدم مثل الوجه الثالث ان من لفظه مقدم على هذا التقديم
والحال لا يتقدم على صاحب الجمله وبالاضافة اللفظية او بال
المعنوية بالاتفاق او بحرف الجمله في الاصح فلا يقال امرت بكذا
هكذا لان الحال تابعة لذيلها لا لضافتها في الاصل فلا يقع تحت
لا يقع متبوعها والجمله وبالاضافة او باطرف لا يتقدم على الجار
فكذلك الحال لا يتقدم عليه وانما قال في الاصح لان البعض يجوز
تقديمه على الجمله وبالطرف بناء على ان حرف الجمله تمام معنى الفعل
فيكون قوله نصبت هذا كونه في قوة اذ نصبت هذا كونه

راكبه فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها في اذ نصبت كذلك يجوز
في نصبت لا يقال ان المحذور الذي ذكره في الوجه الثاني لازم على
تقديم جعلكم آباءه حاله الموصول لان الحال في الشيء اصلها ان
يكون متأخر عن ذلك الشيء فيكون في جنة القصة ايضا كما يكون
في جنة صانع تقديم جعلكم آباءه حاله من جنة منه فيلزم تقدم ما في جنة
القصة عليه لا نأقول لانهم ما ذكرتم بل اللازم اي على تقديم جعله
حال الموصول تقديم ما في جنة الموصول وما في جنة اي في الموصول
لا يكون من تمة القصة التي هي كالجمله في الموصول وتقدم ما في جنة
الموصول جانه **فنظرت** الفاء للعطف وهذه اجلة معطوفة
على جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون علامة لجمله
شرط محذوف فالفاء ح سمي فافضوه وذلك ما لا فضاها
اي لا ظار معا وانما تراعى محذوف او وصف لها بوصف صحتها
كالكتاب الحكم وكلام المصنف تقديم الشرط هكذا اذا كان كذلك
اي اذا كان الولد مستحقا للمنفعة محيطا بموالاته فنظرت
فيكون الجمله مجزومة على ان جواب هذا الشرط المحذوف
ولا يذهب عليك ان هذا قول مجزم اذ هو ضعيف لا
ينبغي ان يتقدم في التسعة اذ قد تقدم في موضع ان اذا لا
يجزم الا في ضرورة كقوله واذا انصبت من الطوارث نكبة
فاجبه كل غيبة فيستعمل ولها عدد واجواب اذ في الجمله الى اخر

لما في الاحزاب قوله كذب اي مخرقة وغياة الحب فمعه والم اديها
 صهرنا الغم وتبكي كل مبتدا، وقوله فيستحل اي يستذل خبره ودجول
 الفا، على خبر المبتدا، اذ الم بوصفها يستشف الضمير فيحمل ان
 يكون التقديم فكل غياة تبكي يكون الفا، زائدة **في**
ختم متعلق بنظرت وتظرة في المختصات عبارة عن حكم
 وتأكل فيه لان النظر ان استعمل في يكون بمعنى الفكرة كاذبا
 استعمل بالي واللام وعلى معنى الابصار والتم صم والغضب في الف الممتدة
 والصبر في ختمه خبره وركونه مضافا اليه المختصات عابدة الى اللام
المضبوطة مجرورة لانها صفة المختصات فان قلت المختصات
 جمع والمضبوطة مؤن وكيفية يكون صفة لها والمطابقة بشرط بين
 الصفة والموصوف في الاخر والجمع ان كانت فعلا اي اذ
 كانت الصفة فعلا للموصوف قائمة به كما سيجي هذا وعدا لاداء
 التهم لا ان يقال الم منه سيجي في اواخر الكتاب لا يخفى ركاكة
 ويسمى هذا وصفا حقيقيا ولو لم يكن فعلا له وقائمة به سيجي
 صفة سببية كوجاني زيدا الطويل غلامه فان قلت فاما بال قولهم
 نواب اشمال ونطفة امساج فان الوصف فيها فعل لموصوفه
 وقائم به فان الاشمال جمع شمل فيجوز ان يكون العتيق والامساج
 جمع مشج كيم واتيام وهو اليتم المختلط مع غيره يقال نطفة
 امساج لما، الرجل اذ اختلط بها الميرة ومما هو العتاف

والعتاف والاختطاط وصفان قايان بالشرب النطفة
 مع ان الموصوف مؤن والوصف ليس كذلك فقلت هذا على تاويل
 ان الموصوف مركب من اجزاء المتشعبة من الوصف فلما كان
 الموصوف مجموع تلك الاجزاء، وصفوه بالجمع وصهرنا كذلك
 اي الوصف فعل للموصوف فقام به لان المضبوطة قائمة بها
 قلت صهرنا قاعدة ومعها ان الصفة اذا اسندت اليه لم يطمع كانه
 الصفة في حكم الفعل في جواز الوجهين صفة الاخر مع الحاق الثاني
 وصيغة الجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء جاءت او جئ
 على لفظ الواحد والجمع اما الاول فبناء على ان كل جمع مؤنث لكونه
 في تاويل الجماعة فاما ان تكون مسندة الى ضمير جمع المؤنث فمروء
 اللفظ في الاول المعنى في اس وفعل الجمع جات او جاوا ولا
 يجوز جئ كاللا يجوز النساء جاوا وان جاز العيود والاتيام
 وصهرنا ان المضبوطة اسندت الى ضمير المختصات فيجوز الجمع الاخر
 فاقم المصل في اختصار الاخر من صفتين الجائزتين للاختصار
 في الاخر وكذا الكلام في قوله **دون كتب المبسوطة** دون بمعنى
 قدام وقد يحسن بمعنى اسفل ضد فوق وعلى ايها يحمل ان يكون مع
 فاعلة في محل النسبة على الحالة من فاعل نظرت وحاصل المعنى نظرت
 في مختصات المضبوطة متجاوزا الى كتب المبسوطة وهذا واعلم انهم
 قالوا لا تظرف احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه الاول ان يتعلق

بفعل او معنى فعدو لك انه اذا لم يبقه ما يطلبه لئلا يمان
وقع بعد النظر الحقة فصفتها لواء بعد المعرفة الحقة قال عنها وبعد
غير الحقة منها والثالث انه متى وقع صفة او صلة او حالا او جنبه
الا يتعلق بالجزء الرابع انما هو انما اذا وقع في احد هذه المواضع لا يقع
وبعد النفي والاستفهام يجوز ان يرفع الفاعل اذا عرفت هذا فيقول
قوله دون منصوب على الظرفية مسلم وقوله العال فيه اي في نصب
المذكور فنظرت به وعليه نال اسم ذلك بل انما هو العال فيه محذوف
فانه قد وقع في موضع لم يبقه ما يطلبه لئلا يمان المبتدأ وهو هو ظاهر
ووقع بعد المعرفة في محطته فهو حال في قوله في حكم الثالث ان
حامل الحال محذوف ان قلت المراد ان العال فيه اي في نصب دون على
الحالية نظرت وهو لا ينافي ان يكون العال في نصب الظرفية وهو
المحذوف فان المنصوب على الظرفية وهو لفظ دون وحده عالم
محذوف والمنصوب المحل على الحالية هو كلمة الظرفية اي دون مع
فاعله المستكن المنقلبه في عامل بعد حذفه قلت نعم يمكن ان يحل
على ذلك كونه تعسف ودول عن الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى
واعلم ان دون يحكي معنى غير ايضا صم به في شرح الكتاب يجوز ان
يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية اي نظرت في محطته
المضبوطة غير كنية المبسوطة تدبر كنية جميع كتاب مجرد لا اضافته دون
البراء المبسوطة مجردة على انها صفة كنية لا يخفى ان القيمة كنية

كنية ليس جزء من الموصوف لكن لما كان صفة توصيف كنية با
لمبسوطة بصفة اي القيمة ذكرها معا **فوجبت** الفاء فيه كما
لغاه في فقهه هو يتعدى الى المفعولين الاول منها قوله **كثيرا**
والهاء مجرد والمحل لكونه مضافا اليه لا كنية عايد الى المحضرات واعلم
ان القيمة في المفعول انما تنصب بعد تمام ثمنه بالثنوين لفظا نحو
عندي راقد خلا بالثنوين تقدير كاذب غير المنصرف نحو عندي
مناقيل ومعاوية المنية كالاعداد المكنية كوثنية عشر رجلا و
كم للاستفهام منه نحوكم رجلا عندك كم الجنة اذا اتصل بغيرها وبين
ممنه ما نحوكم في الدار رجلا لثنية وفي نحو ويك رجلا ورب رجلا
او بنون التثنية ونسبة الجمع والاضافة وقول المص **قاورا**
اي توراوا واستعمالا في قيل ما تم ثمنه بالثنوين تقدير ادا اليه
استار الشارح بقوله نصب على القيمة في اكثر ما لا ياتي اي اكثر اسم
تم بالثنوين تقدير او كل اسم يرفع بالثنوين نصب ثمنه فاما
كثير فيجب نفا وراعي القيمة واما ان اكثر تم بالثنوين تقدير
فانه غير منصرف كل غير منصرف ان منه عن الثنوين لفظا كنية
اظهر تقدير ابنا على انه اسم والاسم بحق الثنوين واما سقط الثنوين
لعلة عارضة معكذا قالوا ومن هذا اظهر كما ان تعيد الشارح بقوله
لان كل ثنوين سقط بالاضافة ويمنع الصرف كذا الثنوين
ثابت تقديره ليس كلف وقد صم به في كنية الكتاب ان كل

تنوين حذف بغير اللام والاضافة مخفون ثابت تقديره وبكيفية
 شاعرا لما قلت ما في بعض شروح الكتب وغيره حيث قال العلم
 ان ما فيه التنوين المقدرا اذا كان الفعل المفضل عليه مبتدئ لا
 يجوز الاضافة نحو زيد اكثر مالا وعلامة التثنية صلابة الفاعلية
 بعد ان يثبت فعله فلما اذ يفتح ان يقال اكثر مالا اما ان لم يفتح لم يذكر
 فيجب الاضافة نحو زيد اكثر رجلا انتهى وقد بينا ان التنوين
 اكثر ثابت تقديره قبل الاضافة لكونه غير منصرف لانه ثابت تقديره
 السقوط بالاضافة كما زعم اشاعره قوله او بالتركيب عطف
 على قوله بالاضافة كمنه من حيث اصله ومنه ثابت تقديره
 وان سقط لفظا لانه لا قصد منه في الاسمين وتركيبهما بحيث
 يكون عدد واحد كعشرة ومائة وحذفت الواو للموزنة لانه
 لفصل بينه وبين الجبر ان حذف التنوين عنها لبناء لان التنوين
 التحكين لا يجمع مع البناء وهذا كله مما جعله الشارع من ازمته
 من اكثر ولا يبعد ان يقال انه يثبت من اسناد اكثر لانه يعلق الفعل
 به سواء كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى علت انتهى
بين منصوب على الظرفية والاعمالية تغايرا **والاكثر** جمع امام خبره
 لاضافة بين الياء والمفعول ان وجدت **المائة** بدل من اكثر على تقدير
 انه وجدت بتعدي الى مفعول واحد بدل البعض من الكل **والجمل**
 معطوفة على المائة وكذا قوله **والثمة** وهذه الثلاثة اعني المائة

المائة والجمل والثمة كل واحد منها اسم كتاب للشيخ عبد الله
 الجرجاني رحمه الله عليه وهذه الاعراب اي كونه بدلا من اكثر
 اذا كان وجدت بمعنى صادفت اي لقيت اما اذا كان وجدت
 بمعنى علمت فهو متعدي الى مفعولين احدهما اكثر والثمة المائة في قوله
 وهذا الاعراب الى معناه تلخيصا لما سبق وتبيين له كالاختصاص **استطت**
 فعل فاعل متوهم الفاء فيه كالفاء في نظرت فهو مأخوذ من
 طال بطول فيتعدي بالنقل الى باب الاستفعال هذا بالنظر الى
 الغالب والافديكون استطال بمعنى طال صم في في الصحاح ان
 مصدره **الكلف** فعل مضارع منصوب بان فاعله مستر
 عنه وهو انا والفعل المرفوع منصوب المحل على انه مفعول اول للكلف
 وهو عابد الولد وهو اي الكلف بتعدي الى مفعولين الذي في
 غير الاول ومفعول الثاني قوله **جمعها** والهاء بجم ودر المحل لاضافة
 جمع البراء وهو عابد الى الكتب الثلاثة والجله الفعلية اي الكلف
 مع ما علم منه منصوب المحل على انهما مفعول استطت **واحدة**
 اي اقله معطوف على الكلف وهو اي احد بتعدي الى مفعولين
 كذلك اي كما بتعدي الكلف البراء الاول والفعل المرفوع والكتب
 قوله **معها** والهاء بجم ودر المحل لاضافة رفع البراء عابد الى الكتب
 الثلاثة **كراحة** مصدر على انهما مفعول للاستطت وهو الذي في
 ما يكون باعنا على مفعول الفعل الفاعل منه سواء كانت علمته

مناهضة منه في الوجود نحو جنك اصل جلد كذا سببا باعنا عليه
 في التصور ومقدما عليه في الوجود ايضا نحو فعدت على الحرب جنبا
 ومضافة الى المفعول هو اي مفعولها لفظ **ما** ويصح اي لفظ ما
 موصولة **فيه** جملة ظرفية صلبة وقدمت نظيرة غير مرة والموصول مع
 صلته مجرور المحل لا مضافة كنهية اليه ذكر الفاعل منه وك تقديم كنهية
 ما فيها اي في الكتب الثلاثة والضمير المستكن في ضمير عابد الى ما تقدم
 كنهية ما حصل منها **في الاشياء** جمع في كقول اقول عند الكسبي
 وعند سبويه اصله شيئا على وزن فعلا كحر استكرهوا اجتماع
 ضمير في بينهما الف فنقولوا الحفرة الثانية الى الصدر اي ثبت اللام
 قلب مكان موضع الفاء فصارت اشياء على وزن افعا فاعلى الاول
 لفظ الاشياء منصرفة على الكسبي منصرف قال في الجاربه دي ان
 لهم في لفظه اشياء مضافته في انما منصرف بالالتفات عند
 سبويه بوزن افعا اصله شيئا قلبت اللام قلب مكان موضع
 الفاء كنهية اليه من الهمزة في وهذا القلب تابع رابع وعند الكسبي
 بوزن افعال جمع في بوزن فعل بالفتح والتكون وبنه منه من القسم
 بغير كنهية وعند الفاء اصله اشياء بوزن افعا حذفت اللام
 كنهية اليه من جمع في سبويه اليه بوزن فعل بالفتح والكون
 وبنه منه لاخذ من غير التتابع وبنه تقديم كنهية المكتبة المعينة في الوثبة
 فقول الشارح فعلى الاول منصرف على الكسبي منصرف لا يجر نطاه

بظاهري عن ثبوت ضعفه ويصح اي الاشياء مجرورة بمن والجار
 والمجرور في محل النصب على الحال في الموصول هو اي الموصول في معنى
 المفعول لكسبي بيان للموصول وان كان في الظاهر مضافا اليه لهما
المعاداة اسم مفعول في الاعادة مجرورة على انما صفة الاشياء و
 الكلام منها كالكلام في المضبوطة من انه لا جازا لامر اي الاخر
 والجمع اختير لافرد للاختصار واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة
 الاول ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلن وبعضهم لم يجعل شرط
 مجمعا بقوله تعالى بكم البرق خوفا وطمعا والسا ان يكون مصدرا لشي
 ان يكون مقارنا للفعل المعلن في الخارج اي في الوجود بان يكون
 وقوع الفعل في بعض زمان المفعول له نحو فعدت عن الحرب جنبا
 او يكون اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جنك خوفا من فركت
 او بالكلية نحو جنك اصلا كما كذا فاذا وجد هذه الشروط الثلاثة
 باسرها ينصب المفعول له وذلك لانه يصير في مشابهة بالمفعول
 المطلق بدخوله في ضمن الفعل لقال لانه فعل فاعلى الفعل المذكور
 ومقارن لوجوده فكما يتقدي الفعل اليه بغير حرف كذا كنهية
 الى المفعول بغير حرف ولان الفعل يعينه اقتضاها لانه
 المفعول وان لم يوجد واحد في هذه الشروط يكون مجرورا باللام
 اي يكون اللام واجبة لانه اذا فعدت هذه الشروط او
 بعضها لا يكون داخل في الفعل المذكور مثلا اذا فعدت الشرط

الاول نحو جنك لاكم كذا لا يندرج اكرم الحاطب في فعل
 المتكلم لان فعل هذا لا يندرج في فعل ذلك هو ذاك هو ذاك وقول
 لفقدان تعبد لقوله يكون مجرور اي انما يكون مجرور باللام في نحو
 جنك لاكم كذا لا يندرج لفقدان الشرط الاول فان المجي فعل المتكلم
 والاكم فعل الحاطب في جنك لاكم لشم لفقدان الشرط الثاني فان
 التسم ليس مصدر فلا يندرج في الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدر
 لم يكن من جنس الفعل المعتل فكيف يندرج فيه وفي نحو خرجت اليوم في محكم
 زيدا ام لفقدان الشرط الثالث فلما يندرج في الفعل السابق ايضا
 لان الفعل الواقع امر لا يتصور دخول تحت الفعل الواقع اليوم وهو
 ان قلت هل يجوز انبات اللام ندو جود تلك الشرايط قلت يجوز اذا
 كان مضافا او مفعولا باللام واما اذا كان متكمرا فقط اخذت فيه
 قبل يجوز مع ضعف قبل لا يجوز لانه يشبه حال النائم لما فيه
 من اليأس وكونه نكرة فلما يقال في ضربت ناديا بل الشايب والنا
 قال بن لك حصر المستوفى بشرط النصب فهو باللام اكثر من نصب
 والمجرور عن اللام بالعكس بنوي الامن في المضاف بسجي لثبته
 هذا بسجي تغليب هذا المذكور وهذا ايضا من مواجزة العبر
 المعرفات انت السبق والواو الحال **الشرط في اهل كانت**
 فعل الشرط وهو في الافعال الناقصة والسمية فيه عايد الي
 الاشياء **لا تخلوا** فعل مضارع منصوب بما جزماء الشرطية وعيد الي

ان مفعول لاكم انه جزماء الشرط فان ان لما خرجت عن حقيقة الشرط
 استغنت عن الجزماء ففواي قول المصداق ان كان لا يخل مثل قولك كرمك
 وان احصيت بعينه كيف لو فرض ان ان باقي على حقيقة الشرط
 لما صح ان يكون بقوله لا يخل جزماء لانه من نعمة الشرط لكونه جزماء
 كانت بل يخل جزماء بعد تمام الشرط كما لا يخفى عليه النزوق السليم
 وهو منصوب المحل لانه جزماء كانت والشرط مع فعله جزماء جملة
 شرطية منسجمة عن شرطها لانها وقعت في موقع الحال في الاشياء
 وانما انصح لان الجملة الشرطية المنصورة بجملة الشرط المقترنة
 لصدر الكلام لا يكاد تترتب بيشة قبلها فلا يكون حالا فصح لا يوقعونها
 بتامرها حالا لا بعد اخر جزماء عن حقيقة الشرط نحو كرمك ان احصيت
 واوجبوا الواو في مثالا لا يثبت بالشرط الحقيقة وذلك لانه لو ترك
 الواو وقيل كرمك لدلالة كرمك المذكور عليه لو علم انه واقعه فهو
 الحال منسجمة عن شرطها غير محتاج الى الجزماء لا لفظا ولا معنى ولا
 تقديره انما جزماء بواو الحال لا ترفع الاستباس وانما قلنا بتامرها اشارة
 الى انهم قد يوقعونها حالا لا غير خارج عن حقيقة الشرط كمن لا تمام
 بل بعد جعلها خبر عن ضمير اريد عنه الحال نحو ما جازني زيد وهو ان شئت
 يعطيه فيكون الواقع موقع الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون
 الشرطية بل الشرطية يكون جزماء منكم الجملة الاسمية الحالية فلم
 في ذلك طريقان احدهما الاخراج عن حقيقة الشرط والآخر جعلها

خبر المبتدأ مع بقائه على حقيقة الشرط وقول المصنف ان كان
 لا يحذف قبل الاول ويصحب الاشياء في معنى المفعول فقولنا ان
 كانت لا يحذف قبل الحال عن المفعول لا تنافي الاشياء عبارة عن
 الموصول في كرامته ما ينزه هو اي الموصول منصوب مفعول كمراد
 قبل الاضافة وسبب تحقيق هذه المسئلة في شرح هذا الكتاب
 المسمى بالفتوح بحث الحال هذا الوعد شرح بهذا الوجه متبع
 لا لطفك كالاخفي على التزويج التيمم **من الافادة** بمرور من متعلق
 بلما تحلوا **فان تصفيت** فعل فاعله الجملة معطوفة على انطلقت
من اي في الكتب الثلاثة والحاء بمرور على من عايد الى الكتب الثلاثة
 متعلق باستصيفت هذا اسم من اسماء الانشازة مبني على الفتح
 بل على السكون لانه حرف في حيث لا يحتاج الى المشار اليه كما ان الحرف
 يحتاج الى متعلق تراكن محلهما نصب لانه مفعول استصيفت
المختص منصوب لانه صفة هذا او عطف بيان لهذا وهو المشهور
 عند الجمهور فيكون على كلا التقديرين تابعا لحالة المبني وتابع
 المبني تابع لحالة دون لفظ مثلا لا يقال مضى من الدابة كبر الكاء
 بل الدابة به فقه فان قلت لم جاز يا زيد الظرف به رفع الظرف
 محلا على لفظ زيد المبني على الضم قلنا لم يرهه صيغة المنادى المبني
 حركته الاعراب في العموض حيث انه حركه الاعراب عارضة بـ
 مجي الال كما ان حركه البناء في المنادى المحو والمعرفة عارضة بسبب

الشراء **ونفيت** معطوفة على استصيفت عن حرف جبر
كل خبر دربه والجار والمجرور متعلق بنفيت واعلم ان التنوين اما
 عن المضاف اليه نحو يومئذ وجئت اصيل يوم اذا كان كذا او حين اذا
 كان كذا فحذف المضاف اليه لانه عوض عنه التنوين والاعراض عن الياء
 عند سببها ومن حركته عند المبني ومن الاعمال عند البعض منهم
 والتنوين منه اي في كل عوض عن المضاف اليه اي قبل الشق الاول
 دون ما عداه اي عن كل واحد منها اي في الكتب الثلاثة ما صدر به
كثرة فعل ماض والضمير في اي في كثر عايد الى الكل في قولنا عن كل منزه وهو
 اي كثر في تقدير المصنف بما مفعول نفيت اي نفيت عن كل واحد منها
 كثر ولا يجوز ان يكون موصولة لانه بمنزلة ان يكون المنفي نفس المسئلة
 المكثرة وهو غير جائز لان المرد في الشكر دون نفي المنكر ولو
 حكم بجواز نفيها اي بجواز نفي نفس المسئلة المكثرة لم يكن الكتاب
 يعني المصباح مثملا بهذا المسئلة المكثرة وهو غير مادل فوالله
 الف والانه بمنزلة مثملا ان يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة
 مسئلة الى قوله الفاعل مرفوع لبيان انه اي مسئلة في قولنا الفاعل
 مرفوع مذكورة في الكتاب بطلانه بين معكز اشارة الى قوله لا
 يجوز ان يكون موصولة الى آخره في مثل من فيه ما فيه لاننا لا نسلم
 انه بمنزلة من نفي المنكر في نفس المسئلة المكثرة الى في المسئلة
 المحو لانه المنكر هو الياء الموصوف بصفة الكثرة وصفه الكثرة

داخل المتكثرة من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفي الجموع المتكثرة
 من الموصوف الصفة نفي كل جزاء اعني الموصوف الذي هو المسند
 النحوي مهننا في الصفة التي هي متكررة لان نفي الجموع قد يكون بنفي
 قديم قيوده ولو قال بنفي خبر ومن اخوانه كان اظهر فليما يجوز
 ان يكون مهننا كذلك اي بنفي الجموع بنفي قديم قيوده واذا كان
 كذلك في المتكثرة مهننا بنفي متكرره لا بنفي لفظة هي بغيره ما ذكرتم
 من نفي نفي المسند او نفي في رده قبل الاجوز ان يكون موصوف
 آخره يجوز ان يكون موصوف بنفي المضاف وهكذا ونفيت
 عن كل من المتكثرة ما ذكرتم في سيقم الكلام فافهم انه في نفي الاقدام
استقلا منصوب على انه مفعول له لنفيت او على انه حال في محله
 نفيت بمعنى استقلا للمعا **متعلق** باستقلا وهو اي المعنى
 مصدر ميمي بمعنى الاعادة والتكرار **استقلا** لا معطوف
 على استقلا لاجل زينة الوجهان من كونه مفعولا له وحالا ايضا
 للمعنا **للمعنا** متعلق باستقلا لا واعلم ان الظاهر ان
 المعنا مصدر ميمي كالمعنا والتقدير لاجل استقلا لايه او مستقلا
 انما لا فائدة التكرار على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه ليس
 مفعول لا يستقيم المعنى الا بارتكاب الحذف فاعمل الاستقلا لا
 ومفعوله معا اي لا مستقلا لاي فائدة والتكرار بمن يستفيد لان
 الاستقلا على البنية قلبا ولا لا يتصور في المعنا لان المعنا

المعنا وهو الشخص المستفيد على تقدير كونه اسم مفعول لا معنى لقوله
 قلبا لكن الشارح اقتضى انه صاحب الضمير وهو اي المعنا
 اسم مفعول من افاد يفيده واللام فيه ما للعهد الخارجي هو لولا
 فالمد من المعنا والولد او اللام بمعنى الجنس والمد من المعنا وكل
 من استفاد هذا المختص قول من قال ان اللام فيه بمعنى الذي
 لا بمعنى الجنس لانه في الصفة وهو ضمير اي اللام في الصفة اي في
 اسم الفاعل المفعول دون الصفة المبتهر بمعنى اسم الموصول
 لاحرف تعريف فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول في المعارف
 والتعريف بناء على الجنسية والاستفراق بط قوله من قال مبتدأ
 وباطل خبره ما ينسبها مفعول لقائل لانا نقول القول يكون اللام
 للجنس على من ذهب لما زني ولا خفى لا على من ذهب من قال انه اسم
 فان اللام عند هذه الصفات مطلقا سواء كانت تلك الصفات
 بمعنى الحدوث كالضارب وغيره او لا اي اولم يكن بمعنى الحدوث
 بل كانت من عند الاسماء كالمؤمن والكافر فانها اسما لطائفتين
 معهودتين وبطلق على كل فرد من صوابين الطائفتين من غير ملاحظة
 كونه مصدق الان او منكرفه ولقد اتى به في تعليم اي شخص
 كان من المعارف بمعنى التصديق والانكار فاحملها على هذا
 نظيره اطلقت على ذات مذبح من غير ملاحظة صفة الذبح
 وفي تعريف خبر ان اللام ولو سلم انه ليس فبل اسم موصول

فلما سلم ان الموصول بنا في الجنسية والاستغناء كقولنا اكرم
الذين ياتونك لا زيد او ضرب العلين بكر الام لا زيد او نحو
ذلك فانها اي الالف اللام في الذين والعلمين موصولان كالبيان
في مذهب المنالين للجنس والاستغناء واللام في الاستغناء الذي
شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير كونه عن الاستغناء
وكيف بنا في الجنس والاستغناء وارباب المعاني والبيان قد قالوا
ان الالف الاربعة للتعريف اخي العمد الخ رجي وتعرف الجنس
والاستغناء والعهد الذي هو خارج في الموصول المضاف للمعرفة
باضافة معنوية على نحو ما يراه في المعرف باللام بعينه فيشأ على لولاه في
التطويع والاطناب لا طعن ان مضافا فوايد لم يحتمل ان واحد بعد
واحد في اول الباب **غير** هو صفة في الاصل بمعنى المخاير اي المخاير
المختص اي حال كونه مخاير المختص وبني في الاموال كلمة لان فيه
معنى التبع في مجرى حرف في عدم التعريف وما ينبغي ان يعلم ان النجاة
قد منعوا تعريف لفظ غير باللام موكونه مضافا وان كان ككرة رعاية
لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب
العربا بل في عبارات بعض العلماء في كلام المصنفين فكانهم جعلوه
بمعنى المخاير وهو اي غير مضموننا منصوب على الجائز في صيغة
مذخر بالذال المهملة المشددة مجرورة لاضافة الفعل اليه
وهو اسم فاعل في الافعال اصله مذخر قبلت الذال في الاضمار

فصار مذخر ثم ادغم الذال المعجمة في الدال المهملة بعد قلبها مهملة
فصار مذخر وجاز فيه ايضا مذخر بالذال المنقوطة المشددة
باو غام الدال المهملة في المعجمة بعد قلبها معجمة وذلك لان الدال
كلاهما في الجهورية فيجوز ذلك الادغام نظرا الى اتحادهما في الجهورية
بجعل الدال في الاول والذال في الثاني وجاز فيه ايضا مذخر بالذال
المعجمة قبل المهملة بهك الادغام وتخليد نظرا الى عدم اتحادهما
في الذات **فصل** منصوب على انه مفعول مذخر **النقيض** مجرور
لاضافة ففضل الهمزة اما على مذخر فيفضل لانه اريد به الحال والاعتناء
واخذ ايضا على غير هو في النقيض يعني ان كل اسم الفاعل عند
العمل مشروط بشرطين الاول كونه بمعنى الحال والاستقبال اي عند
تجرده عن اللام اذ عند دخول الموصول عليه ليس هو في الحقيقة واسم
فاعل حتى يستمر ط في عمله كونه معنى الحال والاستقبال بل هو فاعل
في صورة الاسم كما اشترنا اليه نحو القارب آياه امس بدا اي
الذي ضربت انما استمر ط ذلك يتم مشابهة لفظا ومعنى اما اذا كان
بمعنى التبع فيشبهه كما معنى لا لفظا ويشبه المضاف لفظا لا معنى فلا
يتم مشابهة لفظا ولا المعنوية فلا يعمل على احدهما بل يجب ان يعلم
ان هذا المشبه انما هو في عمله في عمله الفاعل في الفاعل والمفعول
المطلق فانه يعمل في الفاعل عند ضمهما سواء كان بمعنى الحال او
او الاستقبال وسواء كان مضمرا او مظهرا سبيتا او غير سبيتي

نحو زيد ضارب وضارب ابوه او ضاربني دارم وضارب
 لان اذ في المتأخر بالفعول كفي للرفع شدة اختصاص الرفع
 بالفعل وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف
 بكيفية راجحة الفعل لان كذا يعمل في المفعول المطلق
 من غير هذا الشرط لانه ليس باجتناب عن الشرط اعتمادا على
 احد الاشياء الستة وانما استمر على الاعتماد على احد الاشياء
 طلبه للمفعول على خلاف صفة لانه انما وضع الواضع للذات المتصفة
 بالمصدر وبعيد من حيث هو لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما
 اقتضاها باعتبار ثمة مفعول المصدر فانه شرط في عمل ان
 يكون واقعا عند العمل موقعا هو بالفعل اول منه بالاسم ذلك
 اما يكون مسندا كما اذا اعتد على الاربعة الاجزاء المذكورة فانه
 لا يجوز ان يكون مجزئة عنه ضمنا كالفاء اذا الساكنة ولو ان
 الفعل لو وقع بعد ما هو بالفعل اول كما اذا اعتد على الاستفهام
 والنفي فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون الذات وكذا
 الاستفهام شأنه من الاحكام الغوارض ودون النوازل الاول
 حرف النفي نحو ما قال زيد ومعناه اي في معنى حرف النفي
 من اسم وفعل ومعناه نفي كغيره ليس ومثال الاسم كما في قولك
 وان امر لم يعين الا بصلاح لغرض معين نفسه لمطامع فان مجزئ
 على نفي التصيب لا اعتمادا على غير مثال الفعل نحو ليس قال

قالم الزيدان قوله امر في محسن الصالح امر الرجل يقول هذا
 من صالح وهذه مرة صالحة فاذا ادخلت الف الوصل في المذكر
 وقلت امر فتدلت لفظة امر في كل حال وضمها في كل حال
 فيكون في اللفظة الثلاث معبرين من مكايين انتهى وقوله لم يعين
 على وزن لم يرم صفة امر لغرض بالتمام لا ابتدائية المفتوحة موقوفة
 على انه خبر ان او مبرن على وزن مجيب اسم فاعل من اصحاب يرين
 اعانة والمطامع جمع مطمع بمعنى القطع يعني ان الرجل الذي لا يهتم
 باعمال صالحة لا يرين نفسه باظهار الطمع في كل موضع اكسرت تلك الالف
 الستة حرف الاستفهام مفعول نحو انا فاقم زيدا او مقدر اقول
 ليست شعري بغير الغدر قوي مرفوع تقدير اعلى انه فاعل مقم و
 الغدر منصوب على انه مفعول مقدم اي مقم يعني اقبلون عذري
 قوله شعري بكسر الشين والهمزة على اسم ليست وخبر محذوف
 معناه على سبيل الوجوب كقوله الاستعمال والتقديم ليست على
 ما ينبت عنه بهذا الاستفهام حاصل الاول ان يقال فيه ايضا حرف
 الاستفهام او ما في معناه فان الشرطية هو الاعتماد على الاستفهام
 سواء كان متفادا من حرف او من اسم نحو ابن جالس صاحبك وكيف
 مصبح ابنك كم ما كنت صديقك الثالث من تلك الالف الستة
 المبتدأ صرح بما نحو زيد فاقم ابوه او منون يا قولكم ما عني مني
 غير فان الالف نصب عنه لا اعتمادا على كم الخبرية التي ليست مبتدأ

صرحنا لكونه في الظاهر كونه غير مختصة بل مبتدأ متبوعا فانه مختص
 معنى الابرى فوكلم جلا القبة بمعنى كثر من الرجل في هذا العلم ان
 تختص المبتدأ، الفكرة بالصفة على ثلث اقاما بالصفة لفظا
 وهو ظا او بالصفة تقدير نحو قوله لا انا ونحو في الارض اي
 شج واحد ونحو في الذين او بالصفة معنى وبنه كما في الجنة فاما
 الوصف فيها في تمام معناه وليس مقدر مع لفظا كما في تقدير مع
 لفظه شج لا ثم لا بوصف اصلا معكذا قالوا فاعلم ذلك والرب
 من تلك الاشياء التثنية الموصوف كونه مرت برجل عالم بوجه
 والحا من منه ما في الحال بان يكون اسم الفاعل حالا نحو جاني زيد راكبا
 غلامه يجوز فيها اي في الحال اي في موضع اعماد اسم الفاعل فيها على ذي
 الحال لا اعتماد تقدير ايضا بان يحذف في الحال لفظا التوس منها
 الموصول نحو الفئران بوجه قال السند ركن الدين العلوي في فقه
 في كبره اسم ضمير في كفاية قوله بعد الموصول ظرف قوله فاعلم
 المص مقوله وزاد بعضهم على وجه الاعتماد ان يعجز عن حرف التثنية
 نحو باطالع الجبل حيث نصب طالع الجبل على انه مفعول لا اعتماد
 على بالكن المحققين قالوا الموصول اعم من ان يكون مفعولا كما ذكر
 او مقدر نحو طالع الجبل اي كوكبا طالع الجبل وزاد بعضهم
 ان يعجز عن ان المكسورة المشددة نحو ان قائم التريال وما يشبه
 ان يعلم في هذا المقام ان كان الاسماء المشتقة كاسم الفاعل و

والمفعول والصفة المشبهة بعمل بالاعتماد وكذلك يعمل
 ما يجري مجرى كالمسبوق والاستفارة مثل اعطاني ابوك
 واسد التريال فاستعير الاسد بمعنى لم يجرى فعله وكذا عمل صانعي
 في ابوك لكونه في قوة اسم المفعول اي مسبوق الى صانعي وحقا
 الاستعارة بالاعتماد عند البصريين واما عند الكوفيين والافس
 صرنا فلا استعارة بالاعتماد عندهم فعل ماض فاولنا قائم زيد
 فقام فيه اي في قولنا هذا عند البصريين خبر مقدم على المبتدأ
 لا خبر عند الكوفيين والافس يحتمل الابر من احداهما ان يكون
 قائم مبتدأ وزيد مفعول على انه فاعل سادس الجنة واسد ان يكون
 خبر مقدم ما زيد مبتدأ واما قائم التريال والتريالون فمشتق
 عند البصريين لا مشتق ان يكون قائم خبر عن التريال او عن التريال
 لكونه اي لكون قائم مفعولا والتريال والتريالون ليس كذلك
 والمطابقة للمبتدأ شرط في الجنة المشتق افعلا ونسبة وجمعا
 وتذكير او ثانيا للبيح ارجاء القبة منه المبتدأ وجانه عند
 الكوفيين يعني ان قائم التريال والتريالون جانه عندهم وتند
 الافس على تقدير ان يكون قائم مبتدأ وما بعد فاعله سادس
 الجنة وكذا الخلاف بعينه في غير هذه جاز بنهم في عمل الظرف في
 الاعتماد وعدمه يعني ان الظرف المستقر انما يعمل في الاسم المظهر
 بعد عند البصريين بشرط اعتماده على احد الاشياء التثنية واما

اذا لم يعتمد الظرف على شئ من قبله فالاسم الواقع بعده مبتدأ محذوف
 كان او خبر والظرف المقدم مع ما فيه من القيمة المتكاثرة فيه المستقل
 عن عامل خبره اذ لا فرق عند الخليل بين الحدث وخبره في الاستطراد
 الاعتقاد واما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم حدثا فارفعه
 بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه اول البنية على الفعل انه من حيث
 هو حدث جزء مفهوم الغفل وان كان خبر حدث فهو نوعا لا ابتداء
 كما هو عند الخليل واما عند الكوفيين والاعراب لا يثبت طالع الاعتقاد في افعال
 الظرف مطلقا كما لا يثبت طالع الاعمال اسم الفاعل والمفعول في حرف
جربايات جمع جرب ومرتبط بحد فم وجه مصدر مضاف الى مفعوله
 وهو **عبارة** جمع عبارة من العبر واما في المعنى الى اللفظ بالنسبة
 الى المتكلم او بالعكس النسبة الى المخاطب ذكر الفاعل منه وكل تقديره
 في رعايات عبارة والقيمة البارز المتصل بجمع وراجل لا مضاف الى العبا
 اليه عايد الى الامام **الفصي** اي الحاصلة من تناثر الحروف عن النفع
 ومن غير ان يكون كائنا وافر نفقوا ومن مخالفة القياس كواحد لث
 العلة الاجل بفك الادغام ومن ضعف التلبيف كوضرب
 غلامه زيدا باضمار قبل الذكر وتناثر الكلمات كقولنا وليس
 قري قري قري قري كقولنا ساطع بعد الدار عنكم لتقربوا
 على ما يقتضيه كل موضع مجرورة صفة العبارة فان الفصحة
 كما يوصف بها المتكلم مثل افعالنا في فصح وكاتب فصح كذا يوصف

يوصف بها العبارة المفردة كقوله فصح والمكرمة مثل ما نقل
 كلام فصح في النشر وقصيدة فصح في النظم ولم يجمع الفصحى
 مع ان الموصوف جمع للاختصار كما قر في المصنوعة ويجمع **عالم**
 من اطراف اجازم للفعل المضارع ويجمع تحت لم كقولنا يضرب
 وسيتى بالجر المطلق في حرف البصر بين لانها موصوغة مطلق الانشأ
 فيجوز ان ينقطع في زمان الاجزاء ولما كولا يضرب سمي بالجر
 المستغرق لوجوب اتصال الفعل بالحال وذلك لان ما يقع لفظ
 ضرب في ضرب اجزاء عن المتصل بالحال فكذلك نفيه لم ليس
 كذلك لفتة حروفه من لا ومضار من جملة مصداق ما يقال زيدا وكلم
 تدل على زيادة المعنى وان الشبهة كوال تضرب اضرب لام لام
 اي اللام الموصوغة للام سواء كان امر الفاعل الغائب والمفعول
 الغائب او الفاعل المتكلم او المفعول المخاطب وفي كسورة الفتح
 ايضا لغة ولا التامية اي الموصوغة للنهي مطلق فانها بحسب
 للمخاطب والغائب على التسوية بخلاف اللام فانها لا تدخل على
 الفاعل المخاطب في اخلب قد يدخل ليعب الناء والمخاطب واللام
 الغيبة يعم اللفظ لمجموع الامر من مع التضييق على كونه بعضهم
 حاضر وبعضهم غائب كما قر في استواؤهم فذلك فلتة كوال ان
 قلت المفهوم مما ذكرت ان كحي صيغة المتكلم في المعروف من اللام
 والنهي وقد مر في ابوجهيفة بخلافه حيث قال في تعريفه غير

انه في تعريفه لا يأتى الوجهان للمتكلم في المعروف من الامة والنحو
قلنا مع كلامه لا يأتى من غيرنا وبل لا يأتى من امر شيء لنفسه
او نهيه عنهما والافورودة في الاستعمال كثيرة لا يكاد يفتح الحارة
مثل فوطهم فلتشرع وقلنج وغير ذلك وهذا في تعريف قول
الساكن في قلنا غيرهما بقول اي اذا كان السابق في الاعتراف
الجنة والطلب وجعلنا تعبيرنا اشارته الى صيغة الطلب ليس على
حقيقة بل المراد بها الاجتنار عن وجوب النعمان على من هو بصير و
المذكور قد يبرهان بنفسه **طو** فعل مضارع مجزوم بلم سقط
الياء علامة للجرم لان اصله اطوي بالياء المدة لما بين في موضعه
لا صرف العلة في الفعل المعقل اللازم بمنزلة حركة الحرف الصحيح
في آخر الفعل المعقل التام فاعلمت من غير وهو انا والجملة ما
معطوفة على جملة استصفت **ذكر** منصوب علامة مفعول لم
اطو **نبي** مجرور لاضافة ذكر اليه **من** حرف جر **مس** **المس**
مجرور به والهاء مجرور المحل لاضافة المسائل اليها عايد الى الكتب
النسبة والجرور متعلق بلم **اطو** **لا** حرف من حروف الاستثناء
ويجي اي حروف الاستثناء وادواته على معنى مائة شئ في كلام
سواء كان حرفا او فعلا او احوشا وعدا وغيره سوي محركات
التي هي وغيرها مثل سوا بالكلية الفتح وخلا وما خلا وما عدا
وليس لا يكون ولا يستأبد وبسبب معنى غيره وما في مثل قوله تعالى

لما علمنا حافظا **ما** موصول **نذكر** فعل ما في مع فاعله جملة فعلية
صلته فاعله مستم فيه عايد الى ما والموصول مع صلته منصوب
المحل آتيا على الاستثناء المنقطع من ذكر شئ لان المستثنى ليس من
جزء الشئ منه الذي هو ذكر والعل اي عامل النصب في الموصول
مع صلته الا العاقل متبدا والآخر او العاقل الفعل السابق ذكره
وهو لم يطوي بواسطة الآ على اختلاف المصنفين او منصوب على انه
بدل من ذكر شئ بدل البعض من الكل لان ذكر ما نذكر بعض من ذكر شئ
او بدل الاستئصال بهم وعلم ان بدل الاستئصال انما يكون اذا لم يكن
بينهما تعلق بالكلية والجزئية وصحنا ليس كذلك قد اعترف به
قبله حيث قال بدل من ذكر بدل البعض من الكل والعلم لم **اطو**
دون الابل هو لغو في العلاج اي لم **طو** ذكر شئ الا اطوي ذكر
ما نذكر بخلاف المضاف واقامة المضاف اليه مقامة في الاعراب الجا
اعني بخلاف المتعلق بمنصوب المقدر بهين وعلى اي ومنصوب
على البدل من ذكر شئ بسبب حذف المضاف لانه لو لا ذلك المحذوف
لكان الموصول واجبا لنصب على الاستثناء المنقطع من غير سبيل
لان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى وهو اي المضاف محذوف
ذكر وهو اي لذكر المحذوف يعلم الذكر الذي هو المبدل منه لان
المحذوف المقدر يعلم المحفوظ وان اتخذ في اصل الحروف فالحظم
واما مجرور المحل على التيسر اما من ذكر شئ بدل من الكل والعل منه

ذكر اي لم اطلو ذكر شيء ما ندر في يكون الذكر الذي اورد في
 التفسير هو غير الذكر وهو المبدل منه او هو بدل من المسائل
 في من مسائلها والعامل فيه من اي لم اطلو ذكر شيء من مسائل
 التي ندره في قبل في هذا سهو لان البدل يكون في غير الموجب
 ويشي مسائلها موجب الجواب للشيء الذكر المتعلق بشي
 هو من المسائل في صيغة الياء لسهولة مقابلة لابن اخوت حاله
 ولما كان مصرنا اعلم باكل منها بمحمل الوجهين ابتداء في تفصيله
 او لا با ما وادوم لما بقي مصرنا احتمال كون البدل من التفسير المحرور
 في مسائلها ابطه بقوله ولا يجوز ان يكون بدلا في التفسير المحرور والمحل
 في مسائلها لعدم ساعد المعنى للمعنى لكون ما ندر كناية و
 مسائل ولي كذلك ذلك لان هذا التفسير راجع الى الكسب
 الثلاثة فيكون التقديم لم اطلو ذكر شيء من مسائل الكتب الثلاثة
 الا مسائل ندر فيه جواز ان يقال الكتب الثلاثة و
 فلا مصر الف و و ما قبل في وجه الف انه اذا كان بدلا منه
 بل من دخول الابهين المضاف في هو المسائل من مسائلها والمضاف
 وهو ما ندر بتقديم تخية المبدل منه اي بتعديده وازالة من
 الابهين وهو الهاء في مسائلها فاسد خبر ما قبل انما كان فاسد
 لان الم و بالتخية التخية في المعنى لا التخية في اللفظ حتى يتم
 ما ذكرتم على انا نقول بعد التسميم به وهذا على الوجه الاول ايضا

ايضا فلا يخفى لم ياتي غير البدل الغلط فائدة الاجال ولا و
 التفسير ثانيا واما الكسب و لوجوب عود التفسير الى المبدل منه
 في بدل البعض والاشمال كما اشترنا اليه قال في شرح الكسب والكتب
 و لكونه ليس حكم التخيية لا يمنع ابدال غير المعصوب عليهم عن
 التفسير المحرور في انعت عليهم ولو كان في حكم التخيية مطلقا
 لما صح ذلك لان التقديم يكون صراط الذين انعت عليهم
 على غير المعصوب عليهم فلينهم صلو صلة الذين عن التفسير المراجع
 اليه في عليهم الكسب راجع الى الموصول الكسب وهو الدائم في غير المفقود
 واما قولهم انه في حكم التخيية فايدان منهم باستقلال البدل
 بنفسه في غير ذلك المبدل منه ومفارقة التخيية كيد القصة
 وعطف اليه في هذا ظاهر لك ان قولك ان رجلا لالم و
 بالتخيية التخيية في المعنى لا في اللفظ بل في الحقيقة
 او شاع معطوف على ما ندر فيها في حرف جر ما موصول
 بهنهم منصوب اي لفظ بين منصوب لفظا على الظرف
 وهم ضمير متصل محرور المحل لاضافة بين اليه وعبارة عن
 النخاة لانه عايد اليهم وعامل الظرف اي ناصبه مخذوف
 وهو استوفاعه المنفصل اليه في عامل بعد حذف متصرفه عايد
 الى ما والعامل هو المفعول اي الظرف هو فاعله جملة ظرفية صلته
 ما والموصول هو صلته محرورة المحل في متعلق بشاع

وانتشر معطوف على شاع او على ندر واكت اول لقرب
ولم حرف جزم **ازد** فعل مضارع مجزوم لم يلم اصله از يد فقط
 الباء لا لتقاء التاكين وهو ظان يقال وبها ايات كنان
 الباء والدال **فيه** اي في المختصر متعلق بلم **ازد** **بينا** منصوب
 لانه مفعول لم **ازد** **اجنبيا** صفة شينا **الا** حرف استثناء **ما** موصوف
كان فعل في الافعال التناقضة مع مفعول جلة فعلية صلته اسم
 مستتر فيه عايد اليه **ما بالازيا** متعلق بقوله **حررا** بتقدير الباء في
 الجديد والنايق وهو منصوب على انه جزم كان والاصل ما كان
 حررا بالزيادة ثم اخذ رعاية للتجويد والموصول صلته منصوب
 المحل لما على الاستثناء **لم** **ازد** **بينا** والعامل فيه الا اولم **ازد** على
 اختلاف كما مر ذكره **لم** اطوا **وعلى** البدلية من شئ **والعامل** فيه
لم **ازد** دون الابل هو لغو في العمل والجله اعني لم **ازد** مع ما علت
 فيه معطوف على جلة **لم** **طويحي** **اما** **مح** **الرفو** ان كانت فاء
 فنظرت عاطفة **ازد** **مح** **الجزم** ان كانت فاذ جزم انية و
 ومباحث الاستثناء طويحة لا يبق ذكرها في هذا الاوراق
 لكن **فيه** اي مباحث الاستثناء مسئلة لطيفة في الاستثناء
 المكترر لا بد في ذكرها لامتحان الازعان والاختيار
 من الجبر تبر الخا **المعجم** بمعنى الامتحان والتجربة **ويجب** اي كلف
 المسئلة اللطيفة انه اذا قال قائل لفلان على عشر دراهم

دراهم قوله عشرة مرفوعة مبتداء ولفلان خبر و
 على متعلق بالجبر لانه في معنى الفعل **الاسعة** الا
 ثمانية **الاسبعة** **الاسنة** **الاجمة** **الا** **اربعة** **الثلاثة**
الا **اثنين** **الا** **واحد** **لو** **قال** **عشرة** **دراهم** **تسعون** **الواحد**
الا **اثنين** **الثلاثة** **الا** **اربعة** **الاجمة** **الاسنة** **الاسبعة**
الا **ثمانية** **الاسعة** **قال** **اللازم** في الاول وفي الثاني واحد لا يبق
 وذكر وجه التفسير ففنا علينا ان يتبينه ضفولا اما ان اللازم في
 الاول خمسة فلانا اخر جبا التسعة في العشرة في واحد
 وادخلنا معه ثمانية صارت تسعة واخر جبا من تسعة في اثنين
 او دخلنا معها تسعة صارت ثمانية اخر جبا خمسة في ثلثة وادخلنا معها
 اربعة صارت تسعة اخر جبا ثلثة في اربعة او دخلنا منها اثنين
 صارت تسعة واخر جبا من واحد في خمسة فكل واحد خارج وكل شفع
 موجب داخل كذا في شرح الرضي وفي التعليق سبيل هذه المسئلة
 ان كجج المثبت عايدة ويحذف المنفي عايدة لم ينقص المنفي مع المثبت فلما
 بقي هو المقتبة فالمثبت عشرة وثمانية وستة واربعة واثنين والجمع
 ثلثون والمنفي تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحد والجمع في عشرة و
 فاذا انقضت الاقل من الاكثر بغيره واما ان اللازم في الثاني واحد فان
 القائل **الاسنة** **الاثنين** **في** ثمانية ولما استثنى ثلثة في ثلثة
 العشرة ايضا اذ لابد ان يكون ذلك الاستثناء في العشرة لانه الاثنين

لانه استثناء الاكثر من الاقل لا يصح وهكذا الاستثناءات
 الباقية كلها العشرة فقولنا تسعة بقية تسعة بقية واحد وعلم
 ان عبارة الباب في هذا الباب هكذا اولو ذكرت المشتبه الك بعد
 ما يصح دخول فيه كان في التفسير اثباتا ومنه الاثبات نفيا نحو قوله
 على عشرة الا تسعة الا ثمانية هكذا الى الواحد فاللزام خمسة ولو
 ذكرت بعده الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة فاللزام
 واحد انتهى وقال شراوي في بان بقوله على عشرة الا تسعة الا
 ثمانية الا سبعة الا ثمانية الا اربعة الا ثلثة الا اثنين
 الا واحد الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا سبعة فاللزام ثلثة
 اذا قلت الاثنين بعد الا واحد صار اللزام سبعة ثم اذا قلت
 الا ثلثة بقى اللزام اربعة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللزام ثمانية
 ثم اذا قلت الا خمسة بقى اللزام ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللزام
 تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقى اللزام اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية
 صار اللزام عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقى اللزام واحد وعلم
 ان الاستثناء المساوي في المساوي والنقص منه لا يصح الا في قوله
 ما يخرج عن المساوي ومعهنا كذلك انتهى واذا عرفت هذا
 ففعل الشارع رحمه الله تعالى في عشرة الا اثنين الا ثلثة الى
 بدون النقص ما في الواحد بنا على ان هذه العبارة لكن لا بد
 عليك ان الظاهر ان ما في الكتب مشابة وما ذكره معها في الكتب

منه

مسئلة اخرى تجزم ما ينبغي ان يترك فيها الا واحد كما لا يخفى على
 المدرك المصنف فلهذا احتجنا في وجه جرح المثليات ما ذكرناه
 وعليك بالتدبير فانه يجب بليق بالتدبير واعلم انه يخرج المسئلة
 الاولى تقدير اخر عدل لا يخفى على وجاز في حيث قبل العنود على
 ما ذكره والاعمال ثم وجدته هو المخرج عند بعض المحققين في مخرج الدنيا
 وهو الذي حققه بقوله اعلم ان في هذا المثال يكون التسعة المشتبه من
 الاول ويكون المشتبه الاول الذي يستثنى منه التسعة ان كان منفيا
 كان التسعة مثبتا وان كان التسعة منفيا وبقوله وجه الضبط مخرجنا او
 ان الاول ان يجعل كل تسعة كالتسعة والتسعة كالتسعة والواحد
 منفيا ويجعل كل تسعة كالتسعة والتسعة كالتسعة والواحد مثبتا
 التسعة ان سقط من المشتبه ثم مضى وما يفي في هذا المشتبه من التسعة
 التسعة التسعة ماقط مبدعه ثم سقط من هذا المجموع المشتبه التسعة
 وبهلم جزم الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا خرج التسعة من التسعة بقية
 مخرجنا الواحد وهذا الواحد اذا فتم الى الثمانية مثلا على التسعة فاما
 خرجت من هذه التسعة الثمانية سبعة بقية اثنين الى السنة عاد
 ثمانية واذا خرجت من هذه التسعة ثمانية بقية تسعة واذا فتم هذه التسعة
 الثلثة الى التسعة صار تسعة واذ خرجت من هذه التسعة التسعة
 بقية اربعة واذا فتم هذه التسعة الا اثنين صار تسعة فاذا خرجت
 من هذه التسعة واحد بقية خمسة ومعهنا في ايدي اخرى مائة لا ينبغي

شمل وان طال الكلام منها ان الفعل الواقع بعد الالف لا يقع من تحتها
ولذا لا يقع الالف بعد النفي فان وقع بعد الالف مضارع ولا يشترط ان
يكون فعله بل وجود النفي كافيا ما زيد الالف بفعل خبر اول بما زيد
الالف على فيكون خبر مبتدأ وان وقع بعد فعله ما في خبره ط ان
يكون قبلها فعلا منفيا كقولهم وما يا بنهم من رسول الا كانوا او
في معنى نفي قبلها في القسم كقوله انك لم تفعل فان معناه ثبوت
لك الالف عليك ففوقه مشتق مفعول ومنه وقوع الجملة الماسية بعد الالف
كقولك عالجني الالف بغير منه فاذا وقعت الجملة بعد المفعول كان حاله
كقولك سامت بغير الالف ابوه قائم وبعبارة في الأصل اما الواو فبعد
النكرة فيجب صفة والابوة ان يكون حالا عند مجوز الحال من النكرة
ويجوز دخول الواو معها فتقول سامت بغير الالف بغير منه لا يجوز
ان يكون بدل لانه احد لان الجملة لا تبدل من المفعول ومنه ان حذف
المشتق يجوز تخفيفها عند قيام قرينة وقال ابو سعيد السلمي في انما
يخذف من الالف وليس حجة دون خبرها من ادوات الاستثناء
ومعناها ان كما يكون منظر الجوز اخاره كقوله تع شهد الله انه
الا هو ومنه ان الاستثناء وخفيب الجمل كقول الفاضل من قدف
زيدا فاجلده واكلم بالفقه وروى شراة الا ان يتوب عند الشافعي
يبرح لا الكلى وعند ابن جنيته رجا ويحقق الجملة الاخيرة وذم بعضهم
في التوافق والبرع في خارج عن الفن فان قيل وما تقول في

قون لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء واقع بعد الجملتين بغير
الالف الثانية عندنا وهو معناه منصرف الى الجملتين لان معناه لا حول
معصية الا بالله ولا قوة على طاعة الله الا بالله فلما ان الاستثناء
المذكور راجع الى الثانية وتقدم الجملة الاولى استثناء اخر لولا ان
عليه او لقول ان اطول القوة لما كان مجع واحد صحيح رجوع الاستثناء
اليهم ما لست لهما منصرفا شيئا واحد **وتن حجة** على وزن وتر حجت
اي سمية الواو للعطف وتر حجت فعل فاعل مفعول الضمير البارز
راجع الى المختص بالجملة يعطوف اما على جملة استصفييت وعلى جملة لم ازد
والا والاولى من جملة المعنى وان كان بعد الالف محبة اللفظ ووجه
الاولوية لا يخفى على الفطن الذوق السليم **كتاب** مجرور بالباء
متعلق بتر حجت **المصباح** لا يخفى ان الالف هي ضم الميم كقولهم
ذكر الكتب يكون مفتحا تعظيما لثبوت مجرور باضافة الكسرة اليه
من اضافة العام الى الخاص كقوله فضته **سني** اي سنيته
بجعة انما حجت بالمصباح لاستغنائه بانواره عما هو اخر حجت
عن الحب تدبر والام حارة وان المصداق لانه في قوله
يعلق وسنيته فعل مضارع منصوب بربا اي بان المصداق فاعله
المستتر فيه اي بسنيته وهو الالف بالواو **نوا** متعلق بسنيته
والضمير في ربح لا اضافة الانوار اليه راجع الى المختص بالجملة
بالانوار مسائله اللطيفة وبما حوته الشريفة ولهذا الكلام استغناء

بالكناية لان المصنبة المختص بالمصباح في زوال الظلم جمع فظية كل
 اجل واجلة اما لانه اي ازالة الظلمة في المصباح فظ واما لانه
 في المختص فلا من يظلمه الجرم بالمارسة متعلق بالمراد الاستعارة
 عطف تفسيرية وتبين في الحقيقة من ان الظلمة ثم انبت ما هو
 من لوازم المصباح بقوله بانواره والتشبيه المذكور في تشبيه المصباح
 المختص بالمصباح في ضمير استعارة مكنته ومفاد الاثبات استعارة
 مجسدية فقول قبحته له اما من فوج على انه غير مجسدية وصف مجسدية
 واما منصوب على الحالة فتدبر **وتبين** اي يغتم معطوف على تنفي
 والضمير فيه عايد الى الولد **بمعنى** منصوب على انه مفعول سبق
 وهو بمعنى الغنى كما جمع غنمه واصله الى **اناره** اضافة العام الى الخاص
 اي معانم من اناره فيكون اضافة بمعنى من كان فقتل لان المعانم
 المرادة في معناه هي النار الحاصلة من المختص كما ان المعانم هو الفضة
 فيصح كون الاضافة بمعنى من لا حاشية وهي كون المعانم محمولة لا نحو
 معناه والمراد بها اي تلك النار الحاصلة من المختص مسئلة الشرفية الى
 هي فوق كل معنم والضمير البارز مجرور والمحل لاضافة الانار اليه راجع الى
 المختص **وتبين** فعل فاعل ومفعول هو اي المفعول الضمير البارز المتصل
 وهو عايد الى المختص والجله معطوف على جملة ترجمته ومعنى كشرطونه
 وهو من الشرع على كسر القاهر لان البناء المنسوبة اذا نشتر
 طوبى على القصر فكان المصنبة المختص بالنوب المطوي و

ومجمل مثملا منصوب على انه حال ومفعول فاده **على** حرف
 جزم **تبين** مجرور بها متعلق بكسر **الاول** مجرورة لاضافة المختص
 اليها **الباب** في الاصل باب البيت قبل انما سمى معناه لانه لا يدل
 في البيت الا بغير المجاوزة من باب **ب** بوزن ليل ابواب من فوج
 بالابتداء **الاول** صفة الباب هو تفيض الاخر اصداء اول على وزن
 افعول على راي هموزن الا وسط قلبت الحفرة واوا اذ عتب ليل اول
 سك وجمع على او ايل او ايل وقيل اصداء اول على وزن فاعل قلبت
 الواو الاو لانه صفة لتناسب قوة المتكلم في الابتداء ولم يجمع على
 او اول للماستفحال في الصحاح اذا جعلت اق صفة لم تصرف و
 لقول لقبحته فاما اول واذا لم يجعله صفة صرفته لقول لقبحته عاتما
 اول ومعناه في الاول الاول من هذا العام وفي كسر قبل هذا العام
 وثمانية الاول جمع او مثل الآخر والآخر **الاصطلاح** جمع اصطلاح
 وهو اتفاق جماعة على تخصيص شيء بنية والجار مع المجرور في محل التوضيح
 على انه خبر مبتداء **النحو** صفة الاصطلاحات وانما لم يقل النوب لما وقع
 للاصطلاحات لانها اي النوبة اسند اليه ضمير الجمع وهو الاصطلاح
 في يجوز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل ان النوبة ليست بفعل
 اي فعل الاصطلاحات ولا بمعناه فيما سبق فيه الفعل فان الاستناد
 قوله لانه متعلق بما يفهم من الكلام السابق استفهام لا تباركي
 اي الاستناد فيه لانه لا وجود له اي الاستناد فيه لا يفهم في الفعل

وفيما في معناه ولقد ايسرهم يقولون اذ اطر لانه وان يكون
 فعلا او معنى فعل شأ، وليس مثلا قولنا زيد اخوك وعمر اخوك
بمثل ما خبك وعلو كقلنا ان الباء فيها اي في النخبة بال نسبة
 فيكون في معنى الفعل في التقديم في الاصطلاح المنسوبة
 الى النخبة فانما هو اسم محض لانهم وبصره فلا يقع الوصف اذا
 نسب وفات نخوي وباتمي وبصري الخط في سلك الصنف حتى
 يقولون في الهند في الغلام عا انة فاعلم قولك رجل مصدري علم
 فلما اشكال ويص اي الاصطلاحات في المصطلحات وهذا اي
 لكونها في المصطلحات جموع الاصطلاحات اي في جمل الظاهر
 ان يقال جمع اي الاصطلاح وان كانت مصدرا لفظا والمصدر
 لا يشي ولا يجمع وهو اي ذكر المصدر رادة اسم المفعول كمثل كاللفظ
 بمعنى المفعول كمثل كقول بمعنى المفعول والعطف بمعنى المعطوف
 والفرب بمعنى المفروب في ذلك وفي الاصطلاحات في المعنى
 المصطلحات عبارة عن الالفاظ المتقدمة كالجملة وانواعها من
 الاسم والفعل والحرف والكلام وانواعه في انواع الكلام من اجل
 الاربعة من الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية واعلم ان
 الاصل ان يكون الجمل اشياء اسمية وفعلية لان المركب المشتمل
 على المسند والمسند اليه لا يتا، في الامر اسمي او في فعل واسم
 فان بدأت باسم شئ اسمية كزيد قائم وزيد ابوه قائم وان زيدا

قائم وهل زيد قائم وما زيد قائما وكقصرها بال الامر شئان زيد
 وعمر واما قائم الزيدان وما قائم الزيدان عند الجمهور خلافا لقفا
 اللباب فان والامر وما بعده من اجل لفعلية دون الاسمية
 وان بدأت بفعل شئ فعلية كقائم زيد وهل قائم زيد وزيد اضرب
 وباعيد الله لان التقديم ضربت زيد اضربه وادعوا عبد الله وباعيد
 ابن الحاجب صاحب اللب و ابن مالك لكن الزمخشري وحساب
 اللباب اطفاهما اعتبارا بين آخرين وجعلاهما اسميين آخرين من
 اجله وبيان ان اجله الفعلية ان كثر فعلها عن الشرط والنزوم
 الا فمار ففوق قسم انما سائر بسمونه بذلك الاصيل في الفعلية وال
 فان تضمن الشرط بسمونه شرطية سواء كانت مركبة من فعلين نحو ان
 تكبر مني اكرمك من شرطين نحو ان كان مني زيد كينب فهو شرطية
 يده فمخ لم تحرك يده لم كينب وان لزم الا فمار فسمي تلك الحالة ظرفية
 سواء كان في مفعول في الظرف او مقدرا فان اجله والجرور سمي
 ظرفا اصطلاحا كما استرنا اليه فوما في الدار زيد وفنا وقد امك
 زيد مضدا وتولت في الشرطية معنى قيدزاده صاحب العيان في شرح
 اللب قال قوله في معنى اشارته الى ان الشرط لا يجوز ان يكون جملة
 شرطية لفظا لانهم لا يوالون بهي ضرب في الشرط فاذا ارادوا ذلك
 ادخلوا كان واسنده الى ضميرك وجعلوا الظرفية شرطية فيكون
 اجله فعلية لفظا وشرطية معنى انتهى وقول الى يتوقف صفة

الالفاظ عليها اي على تلك الالفاظ المتعددة بمباحث الآتية
 فليحذر اي فلينبه وقف المباحث الآتية عليها فليقدم المصنف هذا الباب
 الكابن 2 الاصطلاحات النحوية على سائر الابواب وهذا واراد فيه
 اي عقبه بقوله الباب رفع اي مرفوع بالابتداء **الرفع** مرفوع تقدير
 على انه صنفه الباب 2 **العوامل** الجار والمجرور متعلق بخذوف كونه
 مرفوع المحل على الجنبية للمبتداء **اللفظية** مجرورة على انما صنفه العاقل
القياسية مجرورة صفتها ايضا اي كاللفظية واما قدم هذا الباب
 على الباب الثالث لان العوامل المذكورة في الباب الثاني قياسية
 وفي الباب الثالث سمعية والقياسية مطردة مثل قولنا الافعال
 اللازمة ترفع الاسم على الفاعلية والافعال المتعددة ترفع اسما واحدا
 على الفاعلية وتنسب تمام آخر على المفعولية فهذا قياس مطلق
 ولو تركت قوله فهذا كان اظهر في جميع الافعال فلك ان تجري انت
 هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب لا ولا سمعنا غير مطردة مثلا
 قولنا ان الباء جرت وزن كمر صنفه ثوبت ولم اي لفظ لم يجر
 بفهم الميم سماحي غير لقوله قولنا وقوله فخصر فباي سمع من العرب صنفه
 كاشفة للسماعي وليس كذلك ان تجاوزت انت عما سمعته من العرب ولا
 ولا شك ان المقطر يستحق التقديم على غير المقطر ولان ما لا ينظر في
 في كلاهم جري تجري الشاذ النادر عن القياس الخارج عن المسار
 لذا قال في الصنوع قول الشاذ في القطع وقوله الخارج صنفه بغيره

لشاذ

للشاذ والمقطر ليس كذلك ففواوليه بالتقديم فذلك قدمه عليه
 ثم قال **باب الثاني في العوامل اللفظية** اعلم به كاعلم السابق
 لكن قدمه على الرابع لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى
 لانها يعرف باطن البصر في كنه كنه لان العوامل اللفظية من الالفاظ
 التي هي صيغ مخصوصة وهي ليست محسوسة بالبصر بل بالسمع فلو
 قال يعرف كنه السمع والقلب معا كان اوله والمعنوية تعرف
 بالقلب فقط لانها اي العوامل المعنوية اما الالفاظ الرفع
 للمبتدأ والمجرور وقوع المضارع مرفوع اسم الجنس لواقع للمضارع او
 كون الصنف صنفه لمرفوع او منصوب مجرور العاقل في الصنف
 عند الاختصاص ما سمي في آخر الكتاب في الباب الرابع ولا شك
 ان كل واحد منهما معنى عقل لا يعرف الا بالقلب لا شك في منزلة ما
 يعرف بالشيئين على ما يعرف بالشيء الواحد المنزلة بمعية الفضيلة
 فعيلة لا فعل لانها في الاساس مرتبة على تفضلت وجمعها المرام
 قدم المصنف **باب الرابع في العوامل المعنوية** **باب الخامس في موضوع العربية** لان
 المراد من علم النحو معرفة العاقل والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل
 وان كانت معنوية بخلاف الخ مسرفا لبحث فيه من التعريف والشيء
 والتذكير الثابتين ونحوه معافان من نتمات الفن وليست
 بمقصودة من هذا الفن وان كانت مقصودة في هذا الفن والفن
 بين المقصود من هذا الفن وبين المقصودة في هذا الفن خط

حيث يشتمل على المقصود الاصل وغيره خلاف الاول
 والمقصود في هذا الفن مقدم على المقصود في هذا الفن
 فلما قدم الرابع على الخ من افراد الصفات في الابواب
 في قولنا العوامل اللفظية حيث قال اللفظية ولم يقل اللفظية
 بالجمع وغيره ان موصوفها جمع وهو العوامل يعلم مما ذكر في الكتب
 المبسوطة اي في قولنا حكمة المبسوطة ولعل المبسوطة وقع
 بمصنفاته من المبسوطة لكن لا بد منها ان يذكر وجه حكمة في حصر
 ابواب الكتاب في الجتن ان يقال ان الجتن عنه في هذا الكتاب
 لا يخفى ان يكون موقفا للمباحث الالائية او لا قال اول هو
 الباب الاول وان كان كذلك وهو ما لم يتوقف على المباحث
 الالائية فلا يخفى ان يكون الجتن من جهة العائدة او لا فان كان
 الاول فلا يخفى ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او موقفا
 او لا ولا يما يكون العامل فيه قياسيا وهو الباب الثاني
 ما يكون العامل سماعيا وهو الباب الثالث والثالث اي ما
 يكون العامل معنويا وهو الباب الرابع وان كان كذلك وهو
 ان يكون الجتن من جهة العائدة فتجوز ابواب الخ من فان قيل لا يتم
 من عدم كون الجتن من جهة العائدة ان يكون هو الباب الخامس
 الذي هو في مصول في العربية فلم لا يجوز ان يكون شيئا اخر لم
 يكن فيه تلك المصنوع قلنا اعلم اول ان احصر اي اظم بالاختصاص

اما حكمة اي مذكورة بين النفي والاثبات بحزم الفعل
 بحزم ولا حكمة معنوية الاختصاص او اما استوائا لا يكون
 كذلك بل يستند الى الشئ والاستواء هو المشهور عند
 الجمهور لكن قد اعترضوا بها بعضهم بما اخر سيجي حصر جعلها
 بيانه ان ذلك الاستوائي اما ان يتعلق بجعل جاعل ان يكون
 المقصود ما جعله جاعل على قدر تلك لاف كما لمصباح فهو
 على الابواب او لا يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو
 منه فيكون بذلك الاسم الاصل اعني الاستوائي وان يتعلق
 فيكونه باطره جعله اذا عرفت هذا فنقول هذا القول عام
 الورود في كل حصر جعله لان بدنه العقل كافيته فيه لا ينظر اليه
 شئ به لكن يدور ذلك القول العام بالاستواء يعني اذ لم يكن
 الجتن من جهة العائدة بل من ثبوت الخ من الاستواء في احوال
 الكتاب و ابوابه لا بالعقل لان العقل يجوز ان يكون شيئا
 اخر غير الخ من كمت كمت كمت كمت كمت

تم الكتاب بحمد الله الملك الوهاب
 من يد العبد الضعيف الحقير
 رجب الخ خ خ خ خ خ خ
 لذي و احسن اليه واليه
 من مشهور جازي الاخر
 من يوم الخ خ خ خ خ خ
 الخ خ خ خ خ خ خ خ
 الخ خ خ خ خ خ خ خ

